

دراسات اشتراكية

- التغييرات الأخيرة في الهند
- التحالف الاشتراكي الوطني
- ماذا للحاكم من المال العام؟
- جزء خاص عن:

القطاع العام

السنة السابعة

١

يناير ١٩٧٨



فن الأفريقي



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السابعة "أ" • يناير ١٩٧٨

- الدراسة الأولى :
طرق النضال من أجل ديمقراطية جديدة ٢
- الدراسة الثانية :
التغيرات الأخيرة في الهند ١٢
- سياسة خارجية :
التطورات الجديدة في مسار المطلبين ٢٥
- خيارات الأحزاب :
التحالف الاشتراكي الوطني ٣٥
- الموقف من الإنسان في عالم الاعلام ٤٥
- في الفن والثقافة :
ماذا للحاكم من المال العام ؟ ٥٩
- جزء خاص عن :
المقطاع العام في البلدان النامية ٧١
- أحداث الشهر :
التربية الموسيقية للأطفال ١٠٦
- من عواصم العالم :
- الأطفال مستقبل البشرية ١١٠
- العالم الثالث ودور الاحتكارات ١١١
- عام ٢٠٠٠ ومصير الجنس البشري ١١٣
- أسئلة القراء :
بناء حزب جماهيري ١١٥
- قهرس عام ١٩٧٧ ١٢١

طريق النضال

من أجل ديمقراطية جديرة

بقلم آتوس فاوشا

تعالى الأرجنتين من أزمة سياسية عميقة ، فالرجيمون في الداخل والخارج يتآمرون لأقامة ديكتاتورية على طراز ديكتاتورية بينوشيت ولكنهم يواجهون معارضة من جانب الأحزاب والنظمات السياسية التي تدعو الى حوار ديمقراطي مع الحكومة . وقد وصلت حكومة الأرجنتين الحالية الى السلطة في ٢٤ مارس ١٩٧٦ اثر الانقلاب العسكري . وفي عشية الانقلاب كانت البلاد في حالة من الفوضى والارتباك الشديد . وكان التضخم المتصاعد يدمر اقتصاد البلاد ويحقق ابلغ الاضرار بميزانية الشعب العامل . وقد سجل شهر مارس ١٩٧٦ وحده زيادة بنسبة ٣٠ ٪ . وازاء هذا الوضع قامت الاحزاب السياسية بجهود نشيطة لمنع انهيار النظام الدستوري وانقاذ البلاد من الكارثة المحدقة . واقترح الحزب الشيوعي الذي كان على اتصال دائم بقيادة القوى السياسية الاخرى - تكوين حكومة ائتلافية من القوى الديمقراطية المدنية والعسكرية - لتحقيق الاستقرار في الاوضاع . وكان الحزب الشيوعي اكثر الاحزاب اصرارا على الدعوة لعقد اجتماع لمختلف الاحزاب لمناقشة الوسيلة انكفيلة بمنع وقوع انقلاب وحل الازمة السياسية بالوسائل الدستورية . ومن المؤسف ان الاجتماع الذي جاهدنا لعقده تم في ذات الليلة التي وقع فيها الانقلاب ولم يستطع ان يصنع شيئا لتفسير مسار الاحداث .

وفى ذلك الحين كانت القوات المسلحة منقسمة بين معتدلين وبين أشباه
البيوشيت ، وهو انقسام مازال قائماً حتى يومنا هذا . وكان النصر
حليف المعتدلين بقيادة الجنرال خورخى رافائيل فيديلا (١) الذين كانوا قد
اتخذوا مواقف متباينة فى الظروف الدرامية التى تطورت فى أواخر أيام
حكومة إيزابيل دى بيرون . ففى حين كانوا يوافقون على أن المخرج هو
فى أيدي رجال السياسة إلا أنهم لم يتخذوا عملياً أية إجراءات جسيمة
للوصول الى اتفاق بين المدنيين والعسكريين حول كيفية إدارة سسيفينة
الدولة فى الإطار الدستوري . أما أشباه بيوشيت فقد كانوا من جانبهم
مصممين على الانقلاب العسكري بأية وسيلة .

وفى النهاية قررت القوات المسلحة الاستيلاء على السلطة السياسية
فى إطار حل وسط يضمن مشاركة متساوية لممثلى الجيش والاستطول
والقوات الجوية فى الحكومة . ويعنى هذا أنه أصبح على الكثيرين من
العسكريين الذين تولوا مناصب إدارية أن يرفعوا تقاريرهم الى قيادة
سلاحهم وليس الى الحكومة ، وهو أسلوب يخلق الكثير من البلبلة والفوضى
وقد يحدث أحيانا أن يثير أشباه بيوشيت هذه الفوضى عن عمد لزعزعة
الثقة فى الحكومة وتمهيد الطريق لانقلاب آخر . وفى الاجتماعات الأخيرة
للقيادة العليا للقوات المسلحة حظى الجنرال فيديلا بتأييد زملائه فى مسألة
إجراء حوار بناء مع الدوائر المدنية والوصول الى حل سياسى لقضايا البلاد

وقد اشرنا نحن الشيوعيين - الذين درسنا الوضع فى القوات المسلحة
طيلة سنوات - الى أنه لا يمكن إجراء أى تقدم دون وحدة القوى التقدمية
المدنية والدوائر العسكرية ، وأن عملية التحول تتطلب مشاركة العسكريين
ذوى العقيدة الديمقراطية . وقد فرقنا فى وضوح ونحن نحدد خطتنا
التكتيكية بين الدوائر التقدمية والوطنية والديموقراطية والمجموعات الرجعية
داخل القوات المسلحة . ونحن نعلم أن الخطر الرئيسى الذى يهدد شعبنا
هو النزعة البيوشيتية التى تقضيها الرجعية والأمبريالية ووكالة المضاربات
المركزية . أن أشباه بيوشيت لم يهزموا بعد . وهم يتشبثون فى يأس
بمواقفهم وليس لديهم أية نية للتخلي عنها . ونحن نناضل ضدهم فى سبيل
توحيد كل القوى الديمقراطية - من مدنيين وعسكريين - حتى تلك القوى
المتذبذبة غير المستقرة .

وقد اتخذ عدم الاستقرار السياسى طابع الإزمة المستحكمة فى بنيسان

(١) هذا الاتجاه من اتجاه أشباه بيوشيت فهو يضم ممثلين للوسط اليميني
الليبرالى ووطنيين وديمقراطيين وشعبيين وتقدميين وكذلك بعض العناصر اليمينية .
أما الاتجاه الآخر فيكون من الفاشيين والرجعيين المتطرفين وليس له حتى الآن قائد
يعترف به الجميع .

بلادنا منذ انقلاب عام ١٩٣٠ . ومع كل انقلاب عسكري جديد كانت التناقضات الحادة بين مختلف أقسام القوات المسلحة تطفو على السطح . وكان هذا هو ما حدث في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٤٣ و ١٩٥٥ و ١٩٦٦ . وقد اشتدت هذه التناقضات حدة بشكل خاص بعد انقلاب عام ١٩٧٦ .

وتتم القوات المسلحة اليوم - بسبب عدم تجانسها - بعملية تطوّر معقدة ومتناقضة ومتوترة . فالمعسكريون الذين كانوا يدعون من قبل إلى أفكار ديموقراطية تقدمية وحتى معادية للإمبريالية كثيرا ما ينتقلون إلى القطب المضاد . ومن الناحية الأخرى نجد البعض الذي يتخذ موقفا تقدميا نسبيا في المسائل الاقتصادية يتخذ موقفا رجعيًا في المجالات السياسية والايديولوجية . ونحن من جانبنا نؤيد أولئك الذين يناضلون من أجل الاستقلال الاقتصادي ونعمل على الحيولة بين العناصر الوطنية في القوات المسلحة - وإن اتسمت بالتذبذب - من الوقوف إلى جانب الإمبريالية .

ويقدر الحزب الشيوعي نشاط الأحزاب الديموقراطية والوطنية والقوى الأخرى بما فيها الكنيسة التي تقدم درجات مختلفة من التأييد للدوائر التي يقودها الجنرال فيديلا ، ويقيم أعمالها الإيجابية وخاصة تلك التي تستهدف عزل أنصار بينوشيت وكسب الديموقراطية . ونعني بهذه القوى البيروين والراديكاليين ، «والمتشددين» ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وغير ذلك من الاتجاهات ، وهي تمثل - بمجموعها أكثر من ٩٠٪ من القوى السياسية في البلاد في حين يضم القطب الآخر اليميني واليميني المتطرفين واليساريين المتطرفين .

ولا يمكن أن يوجد في الوضع الحالي سوى بديل واحد للكارثة الوطنية ولقيام ديكتاتورية على طراز بينوشيت وهو : تنفيذ برنامج وطني تضمنه الاتجاهات الديموقراطية والوطنية بصورة مشتركة . ويمكن لجمعية تأسيسية أن تقرر هذا البرنامج الذي يصلح كأساس لتشكيل حكومة تمثل المدنيين والعسكريين ، وتمثل اتّلاقا ديموقراطيا واسعا .

وأجابا مايطابق المعلقون بين الوضع في الأرجنتين اليوم والوضع في شيلي . ونالحق أن هنالك بعض أوجه الشبه . فقد كان هنا في الأرجنتين - كما كان في شيلي - قدر كبير من سفك الدماء لابل أن لم يزد عما حدث في شيلي . والمعلقون على حق في هذه الناحية . لكن الأمر لا يقتصر على ذلك . فالحقيقة الأولى والأكثر بروزا هي الفارق بين من دبروا الانقلاب في البلدين . فإن كان خط بينوشيت هو الذي فاز في القوات المسلحة في شيلي فإن الاتجاه في الأرجنتين - كما ذكرنا من قبل - لم يكن متجانسا . فقد كان يضم اتجاهات ليبرالية وديموقراطية امتزجت بعناصر رجعية . بيد أن العناصر البينوشيتية في القوات المسلحة الأرجنتينية - وإن كانت تسبب الكثير من الأضرار للشعب - لم تتمكن من كسب السلطة

**السياسية والعسكرية الكاملة . ومع تطور الوضع فقد استنفدت طاقتها
وانتهكت قواها مما أثار بلبلة في صفوفها ، ولكن من الخطأ التقليل في شأن
خطر النزعة البيئوشية .**

ويعكس الاتجاه المعتدل نفسه في بيانات الحكومة . وقد أكد الجنرال
فيديلا ومزيدوه منذ البداية ، إن هدفهم هو التوصل الى حل ديموقراطي
وأن الجمهورية لا بد أن تحكم على أساس نظام فيدرالي يرسى قواعده دستور
وطني . وزعموا أنهم اضطروا للاستيلاء على السلطة نتيجة للفوضى العامة
وبالطبع تنشأ هذه المعالجة للأحداث عن النظرة البورجوازية للمسكريين .
وكان الحزب الشيوعي قد أعلن في ٢٥ مارس ١٩٧٦ أن الانقلاب ليس أفضل
وسيلة لحل الأزمة لأن هناك أيضا طريقا دستوريا لحلها .

**وباستثناء المجموعات اليسارية المتطرفة التي حظر نشاطها لم تحل الحكومة
العسكرية الأرجنتينية الأحزاب السياسية وإن كانت قد أوقفت نشاطها
السياسي مؤقتا . ولكن الأحزاب مازالت حرة في الاحتفاظ بمقراتها والعمل
في أمور تنظيمية خالصة . وينبغي أن نؤكد أن الحزب الشيوعي يتمتع
بالوضع الذي تتمتع به الأحزاب الأخرى . أما فيما يتعلق بحركة الطبقة
العامة فالحكومة تتدخل في الشؤون الداخلية للمركز النقابي والائاتادات
والنقابات الكبرى ، كما يجري الحد من نشاطات منظمات سفار ومتوسطي
المنتجين الى حد كبير . وفي الوقت نفسه يعمل بصورة قانونية مجلس
السلام الأرجنتيني واتحاد النساء ورابطة حقوق الإنسان والجمعية
الدائمة لحقوق الإنسان في الأرجنتين » التي يرأسها الاسقف الكاثوليكي
دى نيفاريس » وغيرها من المنظمات التي تشمل مختلف الاتجاهات السياسية
والمهنية والدينية ، وقد أكلت الدوائر الرسمية أكثر من مرة أنها لا تعترف
تعليم الأحزاب السياسية حيث أن الأحزاب - كما يعرفون هم أنفسهم
- لا يمكن أن تخلق أو تبنى بمرسوم . وهم يختلفون هنا اختلافا أساسيا
عن ديكتاتورية بينوشيت الذي أعلن في ١٨ مارس ١٩٧٧ أن حكومته ترى
من الضروري « إنهاء وجود الأحزاب السياسية التقليدية » لأنها «مجموعات
تحاول الاستيلاء على السلطة لأغراضها النفعية » . وقد تجلى الجوهر
الفاشي لديكتاتورية بينوشيت بوضوح شديد في اضطهادها البالغ الوحشية
للحزبين الشيوعي والاشتراكي وغيرهما من القوى التقدمية . وفي حين
تستخدم الجريمة والارهاب في شيلى للابقاء على الحكومة الفاشية في
السلطة ، فإن الذي يستخدم هذه الأساليب في الأرجنتين - حيث تلعب
وكالة المخابرات المركزية والعسكريون السفاحون دورا كبيرا للغاية - هم
أولئك الذين يريدون إقامة نظام حكم فاشي .**

وقد أبدى الاتجاه المعتدل بقيادة الجنرال فيديلا استعداده للعمل من
اجل الوصول لاتفاق بين المدنيين والعسكريين وبدء حوار بناء . وهناك

بالطبع الكثير من العقبات في طريق هذه النوايا . فالبعض - ومن بينهم بعض انصار الخط المعتدل - يريدون ربط امكانية قيام الحوار بشروط مسبقة تستهدف الابقاء على سلطة العسكريين وحظر الاحزاب السياسية وخاصة الحزب الشيوعي . ولكن خصوم الحوار لم يتمكنوا من فرض خططهم الرجعية على اقلية قيادة القوات المسلحة . ولا يعنى هذا بالطبع التخلي عن اليقظة ازاء العناصر الرجعية التي تحظى بمساندة اوليغاركية ملاك الارض ورأس المال الكبير ووكالة المخابرات المركزية . ونستطيع بشكل عام ان نقول ان النشاط السياسي ينتعش بالتدريج في البلاد . فقيادة الاحزاب يعقدون الاجتماعات ، ويمثلو مختلف الاتجاهات الديمقراطية يجرؤون محادثات فيما بينهم ، والبيانات والوثائق تطبع ، وتظهر مختلف المطبوعات التي تعكس اراء أكثر الدوائر السياسية تأثيرا . وينطبق نفس هذا الوضع على المنظمات العامة . وتتركز المناقشات حول ماذا ينبغي ان يبدأ به الحوار الذي اقترحه الحكومة ، وكيف يمكن التوصل الى اتفاق عملي بين المدنيين والعسكريين من شأنه ان يعزز النشاط السياسي والنقابي في اطار ديمقراطي . وتؤدي الاتصالات الواسعة والمتعددة بين المدنيين والعسكريين الى تبييد التحيزات الكثيرة وسوء الظن في علاقاتهم ونظراتهم المتبادلة والتوصل الى افكار متقاربة .

وبالطبع يختلف مفهومنا عما يجب ان يكون عليه الاتفاق بين المدنيين والعسكريين عن موقف العسكريين المتشددين الذين يتخذون مواقف بورجوازية ويسعون الى تعزيز نفوذهم في المجالات السياسية والنقابية والانتاجية والثقافية وغيرها . ورغم هذا فان أي اجراء يستهدف اقرار الحريات الديمقراطية البورجوازية هو خطوة هائلة الى الامام لانه - مهما كان مقيدا - يسهل النضال من اجل ديمقراطية جديدة تقدمية .

لقد عانى حزبا خسائر كبيرة في النضال من اجل الديمقراطية وضد النزعة البينوشيتية . فقد اغتيل العشرات من اعضائه « واخفى » نحو مائة منهم ، والقي القبض على المئات ويتعرض الكثيرون منهم لتعذيب فظيع ونستطيع ان نحكم على مدى مأساة « المختفين » من حقيقة انه اذا عرف مكان واحد منهم - وحتى لو كان في السجن - فان اقاربه واصدقائه يشعرون بالابتهاج لمجرد معرفة انه مازال حيا .

ويستخدم اشباه بينوشيت الارهاب الشامل لشل ارادة الجماهير وزعزعة الحكومة ومن ثم الاستيلاء على السلطة . وقد أصبحت الاساليب النازية مثل احتجاز الرهائن من الامور المألوفة يوميا . ويعرف كل من يناضل ضد الاضطهاد انه يعرض عائلته كلها للخطر بمن في ذلك الاطفال والعجائز . وفي بعض المناطق مثل مقاطعتي كوردوبا وبونيس آيرس كانت ومازالت مطاردة الشيوعيين تجري بصورة وحشية للغاية .

ولكن حزبنا يقاوم الرجعية بصلابة وقوة ويحافظ على تنظيماته في كل المناطق . وأنا نشعر بالفخر عندما نقول أنه مامن شيوعي واحد ممن القى القبض عليهم - في ظروف الأرجنتين السياسية الخاصة وبالرغم من الظروف غير الانسانية في السجون - قد استخدم حقه القانوني في طلب مغادرة البلاد (١) . ويتداول الشيوعيون وأعضاء منظمة الشباب الحزبية القصص عن شجاعة وصمود الكثيرين ممن تعرضوا لعمليات التعذيب بل ولقوا حتفهم أثناء التعذيب . ويخلق هذا النموذج الذي يقدمه هؤلاء الإبطال مناضلين جددا من الطراز اللينيني الاصيل .

وتقاوم دوائر سياسية واجتماعية واسعة سياسة القمع بصورة متزايدة وأود أن أشير في هذا الصدد الى الدور الهام الذي تلعبه الكنيسة في هذه المقاومة ، كما ينبغي ان نذكر ايضا الموقف المسئول الذي يتخذه اعضاء الهيئات القضائية العليا في الدفاع عن الشرعية وإدانة انتهاك حقوق الإنسان .

وهكذا وبالرغم من أن اجراءات القمع تستخدم في كل من شيلي والأرجنتين فان هناك ثمة عوامل أساسية عديدة - وبخاصة تلك المرتبطة بنشاط الحكومة في المجال السياسي بالدرجة الاولى - تشير الى أن هناك ثمة فارقا في الوضع بين البلدين .

وقد أخذنا في الاعتبار ونحن نضع تكتيكاتنا أن الامبريالية الامريكية تسعى الى اقامة ديكتاتوريات عسكرية او خاضعة لارادتها في المخروط الجنوبي كله . ولم يتحقق هذا الهدف بعد كليا ، ومازالت الأرجنتين شعاعا من الامل يلمع ، وأحيانا ما يغيب ، ولكنه ما زال يتلألأ .

ولكى يستطيع المرء ان يفهم كل هذه العمليات المعقدة لا بد له من أن ينظر الى أبعد من سطح الامور وأن يتعمق في جوهرها . ان شعوب أمريكا اللاتينية لاتقبل الفاشية ، وثورة كوبا هي الملهم لهم لبلوغ اهدافهم الجديدة

وقد حطمت زيارة فيديلا لكل من بيرو وفنزويلا سور العزلة التي تسعى الامبريالية الى أن تطوق به الأرجنتين . وقد بذل اشباه بينوشية في الأرجنتين كل ما في وسعهم لمنع زيارة فيديلا لفنزويلا . وحققت الزيارة نتائج طيبة يشهد بها البيان المشترك بين رئيسي الدولتين . ويتحدث هذا

(١) على عكس شيلي وغيرها من البلدان ذات النظام الفاشي والديكتاتوري فان هناك قانونا في الأرجنتين يعطي الحق في مغادرة البلاد (وأن يكن بكنيسر من التحفظات) لمن تلقى سلطات الطوارئ القبض عليهم .

البيان عن تأييد نظام اقتصادى لأمريكا اللاتينية ، وحلف الانديز ، وربطه التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، ومطالب بنما بشأن القناة ، وحقوق الأرجنتين فى جزر مالفيناس « فالكلاند » ، رحق بوليفيا فى منفذ الى البحر . .

ويواجه الشيوعيون الأرجنتينيون مهمة أبعد ماثكون عن السهولة باعتبار عملهم فى وضع غير عادى وبالح التعقيد . ونعنى بذلك الازمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة ، والخطة الرجعية للتنمية الاقتصادية ، والهبوط المستمر فى الأجور الحقيقية ، والقمع الوحشى ، وكذلك حقيقة أنه يصعب أحيانا على الجماهير أن تميز الفارق القائم بين الدوائر العسكرية المتباعدة .

ونعتقد نحن الماركسيين - اللينينيين أنه لحل قضايا البلاد لصالح الديمقراطية والتقدم لابد - فى المقام الاول - من تطوير أعمال الجماهير النضالية بقيادة الطبقة العاملة . ونحن نعلق على ذلك آمالنا باعتبار أنه المنطلق الأساسى لجهدنا . واننا لنعلق أهمية كبيرة على نضال بروليتاريا الأرجنتين « وبالدرجة الاولى ذلك النضال القائم على أساس الأعمال المشتركة بين البروليتيين والشيوعيين فى المصانع » من أجل زيادة الأجور ، والديمقراطية النقابية ، والحريات المدنية . وينبغى أن نشير فى هذا الصدد الى نضال اتحادات نقابات عمال السيارات والكهرباء وعمال الموانئ فى بونيس آيرس وروزاريو وعمال الزراعة فى سانتافى ، والعمال فى كافة المؤسسات الكبرى بالبلاد . وقد أظهرت « اللجان الداخلية » (١) وغالبية العمال - أثناء المباحثات مع ممثلى القوات المسلحة حول المنازعات العمالية - العزم والتصميم ، ولم يستجيبوا لاستفزازات العناصر اليسارية المتطرفة ونجحوا فى اغلب الأحوال فى الحصول على زيادات فى الأجور وغيرها من المطالب بما فى ذلك الإفراج عن بعض القادة وأعضاء النقابات ممن ألقى القبض عليهم .

وقد شنت النعابة الامبريالية فى الاونة الاخيرة حملة واسعة حصول ما أطلق عليه مذهب كادتر عن حقوق الانسان . ونحن الشيوعيين ندرك جيدا الجوهر الماعدى للسوفيتية لهذه الحملة الديماجوجية حيث أن واضع هذا المذهب - الاحتكارات الدولية الكبيرة - بعد أن أدركوا فشل العداء الصريح للشيوعية يريدون للذهبهم الا يتصف بسمة العداء الصريح للشيوعية بل أن يكون معاديا للسوفيتية « فقط » ! . غير أن هذه مسالة مستحيلة ، فمحاولة الفصل بين العداء للشيوعية والعداء للسوفيتية أشبه ما يكون

(١) هيئات نقابية ليلية فى المؤسسات .

بمحاولة التمييز بين توابين سيامين . والقريب في الامر ان راية حقوق الانسان التي يدعو لها مذهب كارتير هي الـ راية التي يجري تطبيقها بالافذار والثناء في الولايات المتحدة الامريكية نفسها . ويعتمد تحليلنا لجوهـر مذهب كارتير على انه يستهدف بالدرجة الاولى اثارـة « لفضايا داخلية » في الاتحاد السوفييتي وهو الدولة التي بدأت مؤخرا في تطبيق دستور يعد اكثر دساتير العالم تقدما ويمكس التفيرات الكبيرة التي انجزت هناك . ان كارتير حينما يهاجم الاتحاد السوفييتي النتائج الرئيسية للحركة الثورية العالمية ، انما يهاجمنا نحن - الحركة العمالية والشيوعية العمالية .

وكما يعرف ابناء امريكا اللاتينية جيدا تسير السياسة الامريكية وتنفذ عبر قنوات مختلفة : - البنتاجون ، ووكالة المخابرات المركزية ، والشركات المتعددة الجنسية ، ووزارة الخارجية . انها سياسة ذات وجهين . ويقول البيان الصادر في ٨ مارس ١٩٧٧ والذي وقعـه قادة حزبنا ان « . . . حكومة كارتير قد نصبت من نفسها محكمة عليا ، وادعت لنفسها حق اصـدار الاحكام على البلدان الاخرى . لقد تدخلت في شئون بلادنا الداخلية متهمة ايـاها - في رياء - بانتهاك حقوق الانسان » ، « وفي الوقت الذي نفتـصرف فيه بدور التضامن الامـي الذي لانزع فيه فاننا ننزع عن الامبريالية الامريكية صفة الاخلاص ، ونرفض الحق الادبي الذي تمنطيه لنفسها في الدفاع عن حقوق الانسان خارج حدودها طالما هي تنتهك هذه الحقوق في بلادها وفي انحاء مختلفة من العالم . ولاشك ان الموقف الصحيح والسليم هو رفض هذا التدخل رغم انه يتم تحت ستار الدفاع عن الحقوق المشروعة . »

ومن المفيد لكي نميز بوضوح بين الجناح الديموقراطي والبيئوشيتيين ان نورد تصريح الجنرال فيديلا في اجتماع مناسبة الذكرى السنوية الـ ١٦٧ للجيش الارجنطيني حيث يقول : « حالما ننتهي من تحديد السبل اللازمة فان الحوار الواسع الذي يتميز بحسن النية سيزداد عمقا . ولكن العناصر الفاسدة الهدامة لن تشترك فيه . . ونحن على ثقة من ان الحوار سيكون افضل وسيلة لتحقيق المصالحة الوطنية . . ولا يخافرنا ادنى شك في ان مثل هذا الحوار هو افضل الطرق لدرء الاضرار التي تسببها عزلة السلطة ، حيث ان النتيجة المتوقعة لمثل هذه العزلة هو انهزامي وانحداد مواقف فوقية » (١) .

وقد اكدت اسقفية الارجننتين في بيانها الصادر في مايو ١٩٧٧ ان الحوار

(١) « لابرينا » - ٣٠ مايو ١٩٧٧ .

او الديمقراطية غير ممكنين دون احترام حقوق الانسان . وابتدت اسفها لتزايد عدد المخطوفين وان اختلافهم يتم على ايدى مجموعات تنسب نفسها للقوات المسلحة والشرطة . وامربت عن قلقها للاباء التى تتردد عن تعذيب كثير من المسجونين ، وطول فترة اعتقال البعض دون ان يمنحوا الحق فى الدفاع عن انفسهم ، وكذلك الظروف غير الانسانية فى السجون .

كما اصدر بدوره اتحاد الراديكاليين المدنى - وهو ثانى قوة سياسية فى البلاد بعد البيرونيين - بيانا فى يونيو ١٩٧٧ وقعه ٢٨ من قادته البارزين وقدم تحيلا انتقاديا شديدا للوضع الاقتصادى - الاجتماعى فى البلاد ، وادان بشدة انتهاك حقوق الانسان ، كما طالب بان تمنح جميع الاحزاب السياسية الحق فى القيام بنشاطها العادى . وقال البيان ايضا « اننا لا نعمل على طرلة الحكومة العسكرية ولا نرغب فى ذلك لان طريقنا ليس هو المضاربة على الازمة وليس بالتاكيد المضاربة على النكسة الحالية » . « وفى رسالة مفتوحة الى فيديلا » قال عدد من الشخصيات المعروفة ذات المكانة فى مختلف البلدان والقارات ويمثلون مختلف المنظمات والاتجاهات السياسية « ان تصريعاتكم العديدة لتعبر عن تصميمكم على بدء حوار مشر مع المواطنين الارجننتينيين لدفع تطور البلاد وتقدمها فى ظروف نظام ديموقراطى متعدد الاحزاب » (١) كما اصدر الحزب البيرونى والديموقراطيون المسيحيون والنقابات واصحاب الاعمال ورجال الفكر والطغالب ورجال القضاء ومجلس النواب والمحكمة العليا وغيرهم بيانات مماثلة .

ونهيى نحن الشيوعيين بكل القوى الديمقراطية فى العالم ان يحاولوا تفهم الماساة الارجنطينية والوضع السياسى المعقد وأن يساعدوا بلادنا فى عزل البينوشيتيين ، وبذلك يجنبوها مذبحة وحشية يمكن ان تتخذ ابصارا تفوق كل ما شاهدناه من قبل . ان انتصار ديكتاتورية على طراز بينوشيت سيكمل الحلقة الامبريالية فى المخروط الجنوبي ، ويؤيد كثيرا من سوء الوضع فى القارة .

ولم يصمت حزبا ابدا عن الخطر الذى يهدد الارجننتين ، لكنه اكيد دائما وهو يحذر من هذا الخطر - ان على المرء الا يستسلم لافراء مصالحة كل العسكريين بمصير واحد .

(١) واعقب ذلك المسائل عن مصير كل واحد ممن اختلفوا مع الاشارة الى احترام كاتبى البيان لمبدأ عدم التدخل فى شئون البلاد الداخلية . (اليمينتوس - ١٤ يونيو ١٩٧٧)

ونحن نعتقد أن خطنا صحيح وعلمي ويتفق مع الوضع الفعلى للامور .
وتزداد الجماهير تفهما لهذا الخط شيئا فشيئا خلال تجاربها القاسية .



تحل الذكرى السنوية الـ ٦٠ لتأسيس حزبنا فى الايام الاولى من شهر
يناير ١٩٧٨ . وليس من قبيل الصدفة أن يحل بعد قليل من الذكرى
السنوية الـ ٦٠ لثورة أكتوبر ، فقد استجاب ثوريو الارجلتين على الفور
لاحداث روسيا للتقارب بين فكرهم وفكر البلاشفة ، وكان لثورة أكتوبر
تأثير هائل على الحركة العمالية والفلاحية وعلى المثقفين والطلاب فى بلادنا

وشهدت السنوات التالية جهودا متواصلة لمحاربة كل الوان الانتهازية
داخل الحزب ، ولاستيعاب اللينينية وتطبيقها طبقا خلافا على واقعنا .
وقد لعبنا دائما دورا نشيطا فى الحركة الشيوعية العالمية ، وأبدينا على
الدوام تضامنا مع الشعب السوفييتى أثناء الحرب الاهلية ، والمجاعة ،
والتدخل الامبريالى ، وأثناء الحرب العالمية الثانية وما تلاها . ونحسن
نقدر عاليا خبرة الاتحاد السوفييتى فى بناء الاشتراكية ، ودوره الهائل
فى قضية انقاذ البشرية من الفاشية . وقد تشكلت هذه العلاقة الوثيقة على
أساس الماركسية - اللينينية والاممية البروليتارية . وقد اعترفنا دائما
بالدور البارز لحزب لينين ، طليعتنا البطلة التى اندفعت الى الامام وسط
مصاعب لاتصدق فى طريق لم يستكشف بعد ، وبدا وفرت طاقات هائلة
لاولئك الذين ساروا فى ارجاها .

ولخبرة الحزب الشيوعى السوفييتى الفنية والمتعددة الجوانب اهميتها
لا بالنسبة للاتحاد السوفييتى وحده ، بل للعالم كله . وايست المسألة
مسألة تقليد اعمى وانما تمثل المبادئ الاساسية التى تجسد فى اية ثورة
اشتراكية . ومن هنا فاننا نسمى الى التطبيق الخلاق لمبادئ الماركسية -
اللينينية على الظروف القائمة فى بلادنا . ويتجلى هذا المفهوم فى أن حزبنا
وهو يرسم سياسته يأخذ فى اعتباره الاتجاهات الموجودة داخل الحكومة
المسكوية ذاتها بهدف احباط عزلة دعاة الحل السياسى للقضايا ، ومساعدة
القوى التى تستحق البينوشيتية والتى ستفتح الطريق أمام الارجلتين
الجديدة .



التغيرات الأخيرة في الهند

بقلم: ناراياناكريشنان

يمكننا ان نلخص النتائج السياسية للانتخابات اللولسايها « مجلس الشعب » في مارس الاخير بأن وضعاً سياسياً جديداً كليا قد نشأ في الهند . لقد وصل حكم حزب المؤتمر الذي استمر طيلة ثلاثة عقود من الزمن الى نهايته ، وصل حزب جاناتا محل حزب المؤتمر كحزب حاكم . وذلك هي النتيجة السياسية الرئيسية لانتخابات مارس ١٩٧٧ .

فما هي أسباب هذا التحول الكبير في ساحة السياسة السياسية ؟ ليس من الصعب ان نتقصى اسباب فقيره حزب المؤتمر لوقعه كحزب حاكم . لقد عانى حزب المؤتمر هزيمة ساحقة نتيجة سوء الاستخدام البشع لسلطات الطوارئ ضد أبناء الشعب العاديين ، وقمع الحريات المدنية وعملات الاضطهاد والاعتقال الواسعة ، والهجوم الوحشي والفظائع الموحقة شكل خاص الى الشعب الكادح عن طريق التقييم الجباري . هدم منازل الفقراء وما الى ذلك .

ولقد شعر كل الناس الطيبين الأسماء بالسخط بكل ما فى الكلمة من معنى على الأساليب الحقيقية التى استخدمت لإقامة مركز قسوة شخصى غير دستورى يؤرثه سانجاي غاندى الابن الثانى للسيدة أنديرا غاندى . بالإضافة الى ذلك ، جاءت الهجمات على مستوى المعيشة وحقوق الطبقة العاملة النقابية ، وكبت كل النشاط النقابى العادى ، وتكديس أعباء الضرائب على الفلاحين .

لقد أنزل الارتفاع المستمر للأسعار خلال عام ١٩٧٦ ، والزيادة التى بلغت حوالى ٥٠٪ فى جدول أسعار البجلة خلال ذلك العام ، البسغ الضرر بأغلبية الشعب . وأثارت السياسة الاقتصادية التى تتزايد موانعها للاحتكار والتحول نحو قبول خط البنك الدولى « للنمو الذى يستهدف التصدير » ومغازلة الشركات متعددة الجنسية ، مخاوف مشروعة بين الأقسام الوطنية . أما البرنامج ذو النقاط العشرين الذى أعلنه الحكومة ، والذى كان ينص على اجراء عدد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية ولاسيما بهدف تحسين أوضاع فقراء الريف ، فقد حل محله ماسمى ببرنامج سانجاي غاندى ذى النقاط الخمس ، التى كانت النقطة الرئيسية فيها هى التعميم الإجبارى ، والنصف الواسع لمساكن الفقراء باسم « تجميل المدن » .

أما الجماهير الواسعة والفئة المثقفة والطلاب وغيرهم من أقسام الطبقة الوسطى عموما فالى جانب أن استخدام سلطات الطوارئ الذى أشرنا اليه من قبل قد أثار غضبهم ، فقد نفروهم التصف والمضايقات التى كانوا يتعرضون لها بشكل متزايد مما أدى الى ابتعادهم عن حزب المؤتمر ، وأدى النهج المعادى للديموقراطية بشكل صارخ ، والرقابة المفروضة على وسائل الاعلام الرسمية ، الى الحط من سمعة الحكومة تماما ، وضياع الثقة فيها كليا . وأدى التعمير الفعلى للديموقراطية داخل حزب المؤتمر وكفائة سيره الى تعزيز اتجاهات تسلط الفرد الواحد .

وأخيرا ، فإن حملة الافتراءات والشتائم البذيئة التى شنها سانجاي غاندى وبعانته ضد الحزب الشيوعى الهندى ، وألتي ساهمت فيها أنديرا غاندى ذاتها وأقسام من القادة المداهنيين لحزب المؤتمر أساءت الى حزب المؤتمر ، ومزقت وحطمت احتمال نمو وحدة القوى الديمقراطية ضد الرجعية . وقد حذر الحزب الشيوعى نفسه - فى عدد من قرارات مجلسه الوطنى أثناء عام ١٩٧٦ - بوضوح من أن سياسة حزب المؤتمر خلال الفترة الاخيرة فى حالة الطوارئ بأكملها قد أدت الى تفجير كل أقسام الرأى العام الديموقراطى فى البلاد ومداهاها . وكان هذا هو ما أدى الى هزيمة ساحقة ليس لها مثيل عاناها حزب المؤتمر فى انتخابات اللوك سابها « مجلس الشعب » .

وقد حلل المجلس الوطني لحزبنا الذي اجتمع في دلهي عقب انتخابات اللوك سابها مباشرة نتائج الانتخابات ، ودرس الاسباب الرئيسية لنكسة الحزب . وطبقا لتقدير مجلسنا الوطني في اجتماع دلهي كان خطأ خطيرا جدا من جانب الحزب الا يطالب برفع حالة الطوارئ ، على الاقل حين بدأت السمات السلبية تبرز الى المقدمة . لقد كان الحزب يلتفت الى الفهم الصحيح لفكرة انه لا يمكن السماح لبقاء سلطات الطوارئ فترة طويلة في ايدي الدولة البرجوازية ويبروقراطيتها . وكان هناك فهم خاطيء مفاده ان حالة الطوارئ يمكن ان تستخدم لاحداث تبدلات تقدمية في طبيعة سلطة الدولة في اتجاه وطني ديموقراطي . وبولغ في تقدير الطاقة التقدمية للبرجوازية الوطنية وممثليها في حزب المؤتمر وعلى رأسهم انديرا غاندي . ولم يدرك الحزب قبل الانتخابات بدرجة كافية انه لا بد ان يعطى الاولوية للفضال ضد الحوائب المتزايدة العادية للشعب وللديموقراطية في السياسة الداخلية لحكومة المؤتمر حتى ونحن نؤيد سياستها الخارجية المصادرة للامريالية فضلا عن الاجراءات الداخلية التقدمية ، ولم يدرك بشكل كاف ان السياسة الخارجية التقدمية لا يمكن في النهاية ان تحمي وتدفع الى الامام الا على اساس قاعدة داخلية تنسجم معها اي استنادا الى تحولات داخلية تقدمية ديموقراطية .

والواقع انه من الصحيح تماما ان حزبنا قد لعب دورا كبيرا جدا طيلة فترة الطوارئ في قضيح التجاوزات ، وفي محاولة تمسك الرأي العام للنضال ضد هذه التجاوزات بقدر ماكانت تسمح به ظروف الطوارئ . اما عن مسألة التمييز ومسألة نسف الاكواخ ومساكن الفقراء فقميد قاد حزبنا نضالا متسقاً ضدّهما ، لكن هذا لم يكن كافيا ليرسم خط فاصل في اذهان الشعب بين حزبنا وسياسة المؤتمر ، بل اننا لم تكن نستطيع ان نعرف الشعب بشكل واسع بالدور الذي لعبناه في قضيح تجاوزات الطوارئ بسبب ظروف الطوارئ ، وبالتحديد بسبب الرقابة والقيود الشديدة على حرية الاجتماع . واصبح استمرار الطوارئ ذاته اهم عقبة امام وقف هذه التجاوزات . والواقع ان حزبنا قد قلل من شأن ما اثارته الطوارئ من احساس بالاختناق والخوف بين اقسام واسعة من الشعب

وتكشف نتائج انتخابات اللوك سابها نمودجا في الولايات الجنوبية يختلف بعض الشيء عما حدث عموما في ولايات الشمال . فقد تمكن حزب المؤتمر من احراز انتصارات كبيرة في الولايات الجنوبية . ولم يات هذا عرضا ، وانما يرجع هذا الاتجاه عموما الى ان تجاوزات الطوارئ كانت اقل كثيرا في هذه الولايات . وثمة عامل آخر هو ان يد سانجاي غساندي وبطائنته كانت بشكل عام اقل تأثيرا في الولايات الجنوبية . وكان تنفيذ برنامج النقاط العشرين في الولايات الجنوبية - وبخاصة في كيرالا - افضل الى حد ما واكثر ارضا . فقد احدثت انجازات حكومة الائتلاف الديموقراطي

اليسارى بقيادة الرفيق ١٠ مينون رئيس الوزراء فى الولاية تائيسرا قويا على اذهان أبناء الشعب العاديين فى كيرالا . واثّر هذا على نتائج الانتخابات حين اصدر الشعب حكما خاصا لصالح أحزاب الجبهة المتحدة . ومن الامور ذات الدلالة ان الحزب الشيوعى « الماركسى » الموازى وجبهة المعارضة التى اسسها لمحاربة أحزاب الجبهة المتحدة قد متبا باكبر هزيمة منيا بها فى تاريخ كيرالا . لقد حصلت المعارضة فى كيرالا على ادىنى عدد من المقاعد تحصل عليه طيلة العقد الاخير من الزمن ، غير أن الحصيللة العامة للانتخابات على نطاق الهند كلها كانت لصالح القوى التى تعارض حزب المؤتمر ، والتى اتحدت أساسا فى حزب جاناتا .

وكانت القوى التى شكلت حزب جاناتا هى حزب جانا منج وبهاراتيا لوك دال والحزب الاشتراكى ومنظمة المؤتمر (١) . وكانت أحزاب الجاناسنج وبهاراتيا لوك ومنظمة المؤتمر ظلت تعارض باصرار ، طيلة سنوات عديدة كانت فيها فى المعارضة ، كل السياسات الوطنية التقدمية التى بدأت فى سياسة الهند فى منتصف الخمسينات تحت قيادة نهرو وبثايد كامل من جانب قوى اليسار فى البلاد . فقد عارضت هذه الاحزاب الثلاثة سياسة تطوير القطاع العام وتحويله الى العامل الاساسى فى الاقتصاد الهندى ، واقامة عناصر التخطيط فى الاقتصاد ، وتنمية الصناعات الثقيلة والتصنيع وسياسة الاصلاحات الزراعية الجذرية ، والتعاون مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، وسياسة السلام وعدم الانحياز والعناء للامبريالية : أما الحزب الاشتراكى فكانت سياسته مختلطة للغاية ، وقد تمزق الى عدة مجموعات نتيجة تناقضاته وقموض سياسته فى السبعينات

وينبغى فى هذا الصدد أن نؤكد بشكل خاص انه خلال كل فترة الانتخابات - بعد أن خرج قادة هذه الاحزاب من السجن شكلوا حزب جاناتا وصاغوا بيانهم الانتخابى - فقد عدلوا كثيرا من سياستهم القديمة ، تدفعهم الى ذلك اعتبارات تكتيكية والحاجات الفعلية للوضع الجديد . وقد أدت الطريقة التى وصلوا بها الى السلطة فى الحكومة المركزية باستخدام صناديق الاقتراع ، ونتيجة للحملة الهائلة التى شنتها قوى المعارضة الرئيسية ضد التجاوزات والسمات المعادية للديموقراطية لحالة الطوارئ ، الى أن تجعل مثل هذه التعديلات أكثر ضرورة . ففى حين كانوا جميعا من قبل مجموعات معارضة صغرة ليست لديها فرصة كبيرة للوصول الى السلطة فان اندماجهم اليوم ليصبحوا حزبا حاكما يؤيده القوى

(١) لمضلا عن الاحزاب اليمينية التقليدية الثلاثة انضم « المؤتمر الديموقراطى » الى حزب جاناتا ، فى عملية الانتخابات أعلن ج . رام انسحابه من حكومة أندورا غنادى ، الا أن المؤتمر الديموقراطى فشل فى الاسابيع القليلة التى سبقت اندماجه فى حزب جاناتا فى تكوين لتقليبه الحزبى الخاص .

السيطرة فى البرجوازية الهندية قد اثر على بعض سياساتهم .

وخلال البضعة اشهر التى قضاها حزب جاناا فى السلطة المركزية اتخذ عدة خطوات لازالة بعض التشويشات التى اصابنا نظامنا الديموقراطى البرجوازى خلال فترة الطوارئ . لكن حكومة جاناا حاولت - تحت ستار ماكبسته من رضا بهذه الاجراءات نحو اشاعة الديموقراطية ، والتى حظيت بالترحيب - ان تسرع بعملية تحويل سياسة الحكومة فى اتجاه يمينى واضح وبخاصة فى الجبهة الاقتصادية . فقد اعطيت الامتيازات على نطاق واسع للاحتكارات المحلية ، ودميت الاتحادات متعددة الجنسية بقوة مضاعفة كي تدخل حتى فى قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية . ويتعرض القطاع العام للهجوم ، ويحد من نموه ، وتفر اولويات التخطيط فى اتجاه رجعى ، وتزداد التبعية « للمساعدة » الامبريالية . ويجرى الاعتماد وبشكل واضح على مايسمى قوى السوق واقتصاد السوق الحرة حتى فى مسائل بالغة الحيوية مثل توفير الحبوب الغذائية وتوزيعها فضلا عن السلع الاساسية الاخرى . وعلن وقف اجراء تأميمات جديدة ، كما اوقف حتى الحديث عن ضرورة اجراء اصلاحات زراعية ، ولم يعد يؤكد اكثر فاكثر الا على التطوير التكنيكى للزراعة الذى يخدم اساسا الفلاحين الاقبياء وكبار ملاك الاراضى .

وفى نفس الوقت يجرى تشويه اهداف الاشتراكية والتخطيط والتصنيع واعطاء القطاع العام مراكز قيادية فى الاقتصاد والاصلاحات الزراعية الجذرية . وتعد القوى اليمينية الرجعية بمهارة لاحداث اربداد كامل فى السياسة التقدمية التى قبلتها الامة فى فترة مابعد الاستقلال من تاريخنا . ويتم هذا بالدعوة الزائفة الى « العودة الى غاندى » والى ما يسمى بالتاكيد على تطوير المناطق الزراعية ، واللامركزية المزعومة للصناعة ومالى ذلك . وقد اوضحت الدوائر التقدمية فى الهند انه وان كانت هنالك بلاشك حاجة ملحة الى تحسين الزراعة وحياة القرية فى الهند فان من الضرر للغاية ان يوضع هذا فى مقابل التخطيط والتصنيع وتطوير الصناعة الثقيلة والقطاع العام .

وفى مجال السياسة الخارجية تواصل حكومة جاناا عموما وبما يتفق مع متطلبات الوضع الدولى السياسة الخارجية التقدمية سياسة عديم الانحياز والصداقة مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، والسلام العالمى ، وتأييد حركات التحرر الوطنى . ولاشك فى أن هذا التوجه يتفق بالطبع مع مصالح البرجوازية الهندية نفسها ، وحكومة جاناا تمثل اليوم المصالح العامة للبرجوازية الهندية . لكن من الواضح فى الوقت نفسه أن ثمة تأكيدا متزايدا اليوم لما يسمى « بعدم الانحيازالحقيقى » وتكمن خلف هذا التاكيد محاولة تخفيف العداء للامبريالية ، وحرف السياسة الخارجية والاقتصادية فى اتجاه موال للامبريالية .

وفى ظل الوضع العالمى الحالى حيث تصعد الامبريالية الامريكية سبيل التسلح ، وتصنيع أسلحة التدمير الشامل الوحشية للبشر مشعل القنبلة النووية ، وحيث تتدخل الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الامبريالية بنشاط اكبر لتخريب نضال التحرر الوطنى للشعوب الافريقية والعربية ، وحيث تفرخ الرجعية العالمية المؤامرات داخل سرى لانكا وبنجلاديش وباكستان ، معرضة السلام وقضية التقدم الديمقراطى فى شبه القارة للخطر - فى مثل هذا الوضع فان معاداة الامبريالية فى السياسة الخارجية تحت ستار « عدم الانحياز الحقيقى » امر محفوف بنتائج خطيرة .

ومع تنفيذ سياسة حزب جانايا بدأت تتطور مشكلات ذات طابع داخلى . فقد أصبحت التحالفات واضحة فى الشهور القليلة الماضية بين مختلف الاحزاب التى تجمعت لتشكيل حزب جانايا . ويرتبط هذا الى حد كبير بوزن هذه المنظمات داخل الحزب الجديد . فقد لوحظ فى الهند بشكل واسع ان جاناسنج وجناحه شبه العسكرية - راشترىا سوايام سيواك - يسيطر هو وبهاراثيا لوك دال على حزب جانايا اليوم من حيث الاشغافى ، ومن حيث تكوين وزارات الولايات ، وحتى من حيث صياغة السياسة . وكل من فى الهند يعرف ان راشترىا سوايام سيواك يواصل صراحة وجوده المستقل ، وانه ينظم نفسه فى مختلف الولايات بطريقة قوية . وبالتالى يتردد ان بهاراثيا لوك دال تحت قيادة شاران سنج وزير الداخلية يواصل وجوده ونشاطه المستقلين .

وليست التحالفات بين مكونات الكتلة الحاكمة مجرد تحالفات تدور حول اقتسام السلطة ، وانما هى مرتبطة بالقضايا المبدئية . وعلى سبيل المثال اصدر شانندرا شيكار رئيس حزب جانايا بيانات عامة ينتقد فيها بعض الاتجاهات الرجعية التى تجلت داخل حزبه هو فى مسالتين هامتين هما الحد من دور قطاع الدولة فى الاقتصاد الهند فضلا عن مسألة تركيز السلطة المتواصل فى ايدى البيوت الاحتكارية المحلية . ويدرك الحزب الشيوعى الهندى جيدا ان هناك عناصر ديموقراطية داخل حزب جانايا ، وان هذه العناصر - مع الجماهير التى صوتت لحزب جانايا نتيجة السخط والغضب على سياسة المؤتمر - قد تجتذب الى الجبهة اليسارية الديموقراطية فى الفترة القادمة .

وهكذا تظهر الاختلافات السياسية بين مختلف مكونات حزب جانايا ، وثمة ما يدغمنا الى الاعتقاد بان من شان هذه الاختلافات السياسية ان تنمو مع تدهور الوضع الاقتصادى السريع ، ونمو السخط الجماهيرى ، وكذلك فى فترات الحملات السياسية الواسعة كما اتضح مثلا من خبرة الاخيرة أثناء الانتخابات للهيئات التشريعية فى عشر ولايات من ولايات الهند

الائتني والمشرين وأقليمين ائعاديين « يونيو ١٩٧٧ » .

وكانت حكومة جانانا تتمجّل إجراء الانتخابات هذه ، ذلك انها وإن كانت لها أغلبية كبيرة في اللوك سابها فقد كانت أقلية في الراجيا سابها ، وكان كثير من حكومات الولايات لاتزال تحت سيطرة حزب المؤتمر . وكان حزب جانانا يعترم دخول انتخابات الرئاسة في أغسطس ١٩٧٧ ، غير أنه لم يكن يستطيع أن يضمن النجاح إلا اذا سيطر على جمعيات الولايات ، ويدلو أن قاده كانوا يتمجلون الأمور كذلك لأنهم كانوا يخشون تغيراً في مشاعر الناخبين أمام تدهور الظروف الاقتصادية .

وكان تكتيك الحزب الشيوعي الهندي في انتخابات جمعيات الولايات هو أن يبذل كل ما في وسعه لمنع حزب جانانا من الوصول الى السلطة في الولايات وتحقيق سيطرة أكبر فيها . وأدرك الحزب الشيوعي أنه وإن كان حزب المؤتمر قد أثبت عجزه عن الحكم فإن حزب جانانا في الوقت نفسه - وأيضاً من خلال سجله منذ أن وصل الى السلطة المركزية - قد أوضح للشعب بدرجة كافية أن سياسته تستمر في دفع البلاد نحو اليمين ، وأن هذه السياسة لن تحل قضايا الشعب . وأقر الحزب الشيوعي الهندي تكتيك التأييد العام للقوى اليسارية والديموقراطية في انتخابات مختلف جمعيات الولايات ، كما أقر الحزب الشيوعي الهندي تكتيك محاولة الوصول الى بعض التفاهم مع الحزب الشيوعي « الماركسي » وغيره من الأحزاب اليسارية في تلك الولايات التي يمكن أن يقبل فيها هذا الحزب والأحزاب اليسارية الأخرى التعاون مع حزبنا . وفي تلك الولايات التي كان من المرغوب والممكن فيها التوصل الى اتفاقية انتخابية مع الأقسام الديموقراطية داخل حزب المؤتمر اتخذ الحزب الشيوعي تكتيك محاولة الوصول الى مثل هذه التسويات .

ولم يكن من الممكن أن تكون تكتيكات الحزب الشيوعي متطابقة في كل ولاية نتيجة اختلاف الظروف باختلاف الولايات . ففي بعض هذه الولايات - مثل أوتا براديش وبيهار والبنجاب وتاميلنا دوتمكن الحزب الشيوعي من الوصول الى تسوية انتخابية محدودة أو واسعة مع حزب المؤتمر . وفي ولايات أخرى لم ير الحزب الشيوعي أن من المرغوب فيه إجراء تسوية مع حزب المؤتمر ومن ثم فقد ناضل بقوة هو . وبذل الحزب كل ما في وسعه لتجنب مواجهة مع الحزب الشيوعي « الماركسي » وغيره من الأحزاب اليسارية ، ولكن من المؤسف أن الحزب الشيوعي « الماركسي » لم يستجب لجهودنا ، ولجأ الى سياسة مواجهة مرشحينا في أغلب مقاعد الولايات فيما عدا البنجاب .

وفي رأينا أن نتائج الانتخابات قد أثبتت تماماً صحة التكتيكات الانتخابية

التي اتخذها الحزب من انتخابات الجمعيات . ورغم أن الحزب قد خسر مقاعد في الولايات بالمقارنة بما كان قد فاز به منذ خمس سنوات ، فإن الحزب قد حقق نتائج ذات شأن بالمقارنة بنتائج انتخابات الولاية سابقا التي أجريت قبل ذلك بثلاثة أشهر - في انتخابات في بعض الولايات وبخاصة من أوتار - براديش وبهار والبنجاب ودلهي وتاميلنارو . وهذا انجاز كبير للحزب نظرا لأنه كان علينا أن نخوض هذه الانتخابات في ظلروف بالغة الصعوبة وليس تحت أيدينا سوى موارد ضئيلة للغاية ، كما أن العنف والقوة قد استخدما بشكل واسع ضد رفاق حزبي في انتخابات الجمعيات ، فقد قتل واحد وعشرون من رفاق الحزب في انتخابات الجمعية في ولاية بهار وحدها ، واستخدم الارهاب والعنف استخدما واسعا لمنع المتوذين وعمال الزراعة في كثير من الولايات من الوصول الى مراكز الاقتراع والتصويت لحزبنا .

ومن جديد أكدت الانتخابات الاخيرة في الممارسة حيوية خطنا الامنثرايجي خط تجميع وحدة القوى اليسارية والديموقراطية ، فبال تعاون مع العناصر الديموقراطية في حزب المؤتمر والجماهير التي تتبهمها في الانتخابات الاخيرة حقق الشيوعيون وحزب المؤتمر نتائج كبيرة في كثير من الولايات . وقد أصبحت امكانيات التعاون بين هذه الاقسام من حزب المؤتمر وحزبنا والاحزاب والقوى اليسارية والديموقراطية الاخرى أكثر مواتاة في الوضع الحالي . وأسهمت في ذلك كثيرا العمليات التي تمضي داخل حزب المؤتمر نفسه ، فثمة صراع يتطور داخل هذا الحزب ، وقد بدأت القوى اليسارية والديموقراطية داخله تطالب بزيادة من النشاط بأن يعتمد حزبها من مجموعة سانجاي غاندي الرجعية ويرفض سياستها الرجعية ، ويتبنى موقفا يساريا في السياسات والبرامج الرئيسية ، ويعمل مع الاحزاب والقوى الديموقراطية والتقدمية الاخرى . وقد اكتسب مثل هذا التعاون والعمل المشترك بين رجال حزب المؤتمر وبخاصة على المستوى القاعدي - وجماهير حزب المؤتمر وحزبنا وغيره من الاحزاب والقوى اليسارية اهمية هائلة للغاية في الحزام الهندوسي للهند حيث الرجعية شديدة القسوى ، وحيث لا تزال احزاب اليسار المنظمة ضعيفة نسبيا .

ويطلق الحزب الشيوعي اهمية كبيرة على اقامة الوحدة اليسارية والديموقراطية في الفترة القادمة ، وتشجيع وتطوير العمل المشترك دفاعا من مصالح الجماهير بالنسبة للمسائل السياسية الملحة ومسائل مصادرة الامبريالية ، والدفاع عن السياسات التقدمية التي قبلتها الامة . ويتطلب هذا كله تقدم التعاون مع كل من الاقسام الديموقراطية الواسعة داخل حزب المؤتمر واحزاب اليسار . وهذا هو مايليه العصر والوضع .

ومن الامور التي تزداد وضوحا - اذا نظرنا للوضع الهندى بجمشوعه - انه لا حكومة حزب جانانا ، ولا حكومة قد يشكلها حزب المؤتمر ، يمكن

أن تحل قضايا البلاد . هير أن هناك دوائر قوية في الهند وخارجها تدعو -
إلى ما يسمى بنظام الحزبين . والقوى الإمبريالية وأقسام قوية من الاحتكارات
الهندية هي التي تدعو إلى ذلك قبل كل شيء وهي تريد أن تقيم في الهند
نظاما سياسيا شبيها بالنظام في الولايات المتحدة حيث يوجد حزبان
برجوازيان يتبادلان السلطة . ففي الوضع الذي تغلب فيه الجماهير بالسخط
على سياسة حكومة جانانا يمكن أن تأتي إلى السلطة حكومة لحزب المؤتمر
وفيما بعد أو حين يبدأ الشعب في السخط على حكومة حزب المؤتمر يمكن
أن تدفع حكومة حزب جانانا للاستيلاء على الحكم . وبعبارة أخرى يجب
الشعب على الاختيار بين حزبين يمثل كل منهما مصالح البرجوازية .

وإذا كان الهدف الاستراتيجي لهذه الخطة هو إنفاذ النظام الرأسمالي
البرجوازي فإن الهدف السياسي المباشر هو إبعاد الحزب الشيوعي
وأحزاب اليسار ، وتحويلها سياسيا إلى أحزاب غير ذات جدوى . ولا يمكن
لأي شخص ذي عقل تفننى أو ديموقراطى أن يقبل مثل هذه الخطة .
ففى الوضع السياسى الجديد فى الهند لا يمكن أن يحل قضايا البلاد
بشكل متميز عن سياسة حزب المؤتمر وحزب جانانا وكلاهما حزبان
للبرجوازية إلا البديل السياسى الديموقراطى . ويرداد وضوحا أنه ليس
ثمة سوى طريق واحد مفتوح أمام كافة القوى اليسارية والديموقراطية ،
الطريق الذى يساعد على صد الرجعية ، وإنفاذ وحدة البلاد وديموقراطيتها
وأجراء تحولات اقتصادية ، اجتماعية جذرية ، ذلك هو طريق وحدتها فيما
بينها ، وطرح بديل ثالث أمام الشعب باعتباره البديل الحىوى الوحيد
الصحيح .

ولخبرة الحكومة اليسارية الديموقراطية فى كيرالا أهمية خاصة فى
هذا الصدد . وفى انتخابات الجمعية الأخيرة صوت شعب البنغال الغربية
للبديل اليسارى ، مينا أنه لا يريد حزب المؤتمر ولا حزب جانانا . وتلك
هى دلالة انتصار الحزب الشيوعي « الماركسى » وجهته اليسارية فى
البنغال الغربية التى شكلت حكومتها .

ويمكن لهاتين الحكومتين - حكومة الجبهة المتحدة فى كيرالا والحكومة
اليسارية فى البنغال الغربية - أن تفعلوا الكثير فى الفترة القادمة ، إذا
اختارتا المعالجة الصحيحة لطرح وإنجاز المهام التقدمية فى هاتين الولايتين ،
وقيادة الجماهير نحو اتفاق يسارية وديموقراطية على المستوى الوطنى .
ويمكن أن يتم هذا إذا سعت هاتان الحكومتان وحققتا التعاون بين كافة
الأحزاب والقوى اليسارية بما فيها تلك القوى غير المثلة فيها الآن . وفيما
يخص الحزب الشيوعي الهندى فإنه يعرض التعاون الكامل على حكومة
البنغال الغربية بهذه الروح ، وقد دعا الحزب الشيوعي « الماركسى » إلى
اتخاذ موقف مماثل من حكومة كيرالا . ويثق حزبنا فى أن بناء وحدة العمل

بينه وبين الحزب الشيوعي « الماركسي » ومجموعات علمية (١) جزء أساسي من الجهود من أجل وحدة كل الأحزاب والقوى اليسارية والديموقراطية . وسيجري الحزب الشيوعي الهندي حوارا مع هذه الدوائر ، لأننا مقتنعون بأن العمل الموحد بينه وبين الحزب الشيوعي « الماركسي » - فضلا عن المنظمات الجماهيرية التي يقودانها - ضروري ويمكن اليوم بالرغم من مختلف المصاعب والعقبات .

ونحن لا نفلق أعيننا عن الخلافات السياسية والأيدولوجية بين الحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي « الماركسي » لأنها خلافات مبدئية . وقد حافظ الحزب الشيوعي الهندي طيلة الثلاثة عشر عاما التي انقضت منذ الانقسام في الحركة الشيوعية في الهند على أفضل التقاليد الاممية اللينينية ، سواء في مجال الاستراتيجية والتكتيكات القومية أو في المجال الدولي . ويعمل الحزب الشيوعي الهندي من أجل إعادة توحيد الحركة الشيوعية في الهند على أساس مبدئي ، ونعتقد في الوقت نفسه أن إقامة وحدة العمل لمصلحة حل المسائل الشعبية والمسائل السياسية ، هي الخطوة الأولى في العملية الطويلة الشاقة التي سنتحتاجها لإقامة الوحدة النهائية للحركة الشيوعية .

ويأسف حزبنا أشد الأسف لأن نداءاته للحزب الشيوعي « الماركسي » من أجل مثل وحدة العمل هذه لم تثر سوى استجابة سلبية تماما لدى قيادة الحزب الشيوعي « الماركسي » . فقد طالب قادة هذا الحزب بأن تقطع كل الروابط مع حزب المؤتمر ، وحتى بأن نستقيل من حكومة الجبهة المتحدة في كيرالا كشرط أولى لأي عمل مشترك . أما عن حزبنا فأننسا نعتقد أن مثل هذا الشرط لن يساعد قضية الوحدة اليسارية والديموقراطية وإنما سيزيد من الاضرار بهذه القضية . أن مثل هذه الشروط غير سليمة من حيث الأساس ، وإلى جانب ذلك فإن الحزب الشيوعي « الماركسي » في كيرالا قد شن أخيرا حملة ارهاب واغتيال ضد كوادر حزبنا وضد أعضاء حزب المؤتمر ووزراء الجبهة المتحدة . وهدف هذه الحملة هو إثارة مايسمى « وضع القانون والنظام في كيرالا » وبدا يستثيرون التدخل المركزي من جانب حزب جاناتا لاقالة حكومة كيرالا المنتخبة ديموقراطيا . وتواصل قيادة الحزب الشيوعي « الماركسي » سياسة التأييد التام لحكومة جاناتا ، وهي تتجاهل النضال ضد سياساتها الرجعية . وقد دعا حزبنا الحزب الشيوعي « الماركسي » إلى التخلي عن هذه السياسة لأنها لا يمكن إلا أن تضمر بالجماهير ونضالها الصاعد ، وكذلك باقائي تطوير العمل

(١) مجموعات انفصلت عن الحزب الشيوعي (الماركسي) في عام ١٩٦٧ .

المشترك بين الحزب الشيوعي الهندي والحزب الشيوعي « الماركسي » فضلا
من كل القوى اليسارية والديموقراطية فى البلاد .

وهناك احزاب يسارية اخرى فى البلاد سيسمى حزبنا ايضا الى اقامة
وحدة العمل معها على مختلف المستويات لمصلحة الجماهير وذلك مثل
الحزب الاشتراكي الثوري ومركز الوحدة الاشتراكية وكتلة الى الامسام
وحزب العمال والفلاحين الخ . . . ويؤمن حزبنا بان من الضروري للقيوى
اليسارية والديموقراطية أن تقيم وحدة العمل لا مع الاقسام الديموقراطية
فى حزب المؤتمر فحسب ، بل كذلك مع العناصر الديموقراطية فى حزب
جانانا . وبهذه الطريقة يفكر حزبنا فى تطوير الوحدة اليسارية والديموقراطية
باسلوب جديد فى الوضع السياسى الجديد فى الهند ، وبهذه الطريقة
يقيم أهمية وحدة اليسار ، وبشكل خاص وحدة الشيوعيين فى اطار
وحدة يسارية وديموقراطية اوسع .

لقد حلت دورة مجلسنا الوطنى المنعقد فى يوليو ١٩٧٧ الوضع السياسى
الحالى ، بالتفصيل ، وحددت المهام المطروحة امام الحزب . وقد توصل
حزبنا الى استخلاص مفاده أن وضعا متفجرا يثور فى الجبهة الداخلية
فى الهند ، وبخاصة فى مجال الاقتصاد . فقد فاقمت سياسة اقتصاد
السوق الحرة التى تتبعها الدوائر الحاكمة والتى اطلقت العنان للتجارة
وتجار الجملة والمضاربين بقوى الشعب من تصاعد الاسعار (١) . وهناك
مؤشرات تدل على أن الوضع السياسى سيزداد سوءا مالم تتخذ اجراءات
جذرية .

وقد شن كبار ملاك الارض حملة وحشية ضد المنبوذين والعمال الزراعيين
وارتكبت الفظائع ضد هذه الاقسام بالتواطؤ مع الشرطة . كما لجأ كبار
ملاك الارض فى بعض الولايات الى عمليات طرد واسعة للفلاحين من الاراضى
التي اعطيت لهم تطبيقا للاصلاحات الزراعية للحكومة السابقة ، ويجرى
تهديد العمال الزراعيين ايضا باعمال انتقامية قاسية اذا استمروا فى
النضال من أجل تطبيق قوانين الحد الأدنى للأجور التى ادخلت فى بعض
اولايات . والواقع أن كبار ملاك الارض فى كثير من الولايات مثل اوتار -
براديش وبيهار يتنجحون صراحة بان « حزبهم » - أى حزب جانانا - قد
وصل الآن الى السلطة ، وأن المنبوذين والعمال الزراعيين سيلقنون دوسا
قاسيا .

(١) تزخر الصحافة الهندية بتقارير عن الارتفاع الحاد فى اسعار جميع المواد
الضرورية ، والتى ارتفعت خلال شهور الصيف بمقدار ١٥٠ ٪ وفى بعض الحالات ٢٠٠ ٪ .

الا ينشد حزب جانانا وحكومته كثيرا من بياناتهما الانتخابية بشسبان
تحسين مستوى معيشة الجماهير الواسعة ، واعادة الحقوق الديمقراطية
والثغابية . ولم تتوقف عمليات الاغلاق والفصل الواسع ، بل بالمكسي
اخذ الاحتكاريون يلجأون إليها بمراحة اكبر . ولم تبدأ الحكومة بمسداة
مباحثات في كثير من الصناعات الهامة مثل الكهرباء والبنولة والتأمين حيث
كان مفروضا أن تبدأ المباحثات حول زيادة الاجور .

ومع ازدياد المعاصب الاقتصادية سوما يتزايد السخط بين الجماهير
الواسعة ، وانتشرت موجة من الاضرابات في كثير من الولايات ، والمهمة
الاولى للشيوعيين في هذا الوضع هي أن يبدأوا دون تسويق بشن حركة
جماهيرية دفعا عن مصالح الطبقة العاملة والنبوذيين والعمال الزراعيين
والفلاحين الفقراء والمتوسطين والشباب والطلاب وكل الاقسام المهورة .
وستتمكن ونحن نعمل من أجل شن هذه الحركة من تغيير الوضع الحالي .
واليكم مثال على ذلك . فقد اهتمت العمال اعادة تطبيق نظام الكفافات -
وهو مطلب وحد القساما واسعة من الجماهير العاملة أثناء حالة الطوارئ-
وبعدها .

وينبغي أن يكون الشيوعيون في المقدمة كابطال طبقيين لا ينتشون في
اضرابات الطبقة العاملة التي يتزايد نشوبها . ولا بد أن يدافع الحزب
بشبات عن فقراء الريف الذين شن عليهم ملاك الارضي هجوما خبيثا وعنيفا
وينبغي أن تكون للحزب القيادة في تنظيم مقاومة مثل هذه الهجمات ، وتصبة
مظاهر التضامن النضالي مع ضحاياها ، والتضامن ضد كل اعمال العنف
والتمييز ضد النبوذيين وغيرهم من الاقسام الفقيرة في المجتمع . ولا بد من
تنظيم فقراء الفلاحين ومتوسطيهم الذين يمانون من سياسة الاسعار والفرائب
التي اتبعتها الحكومة السابقة والحكومة الحالية للتضامن من أجل مصالحهم
وينبغي أن يشن الحزب والمنظمات الجماهيرية حركة جماهيرية ضد ارتفاع
الاسعار .

ويجب أن يبرز الحزب الى المقدمة كمناضل صلب لافى المسائل الاقتصادية
نحسب بل وفي المسائل ذات الطبيعة الديمقراطية العامة مثل الحريات

المدنية والحقوق الديمقراطية وحرية المثبذين فى ممارسة حقهم فى الانتخابات . وينبغى أن نتقدم لتمثلة أوسع أقسام ممكنة من الشعب دفاعا عن السياسة التقدمية التى أقرتها الأمة وضد سياسة حكومة جانانا المعادية للشعب .

ويتطلب الوضع اليوم مبادرة مستقلة من الحزب دفاعا عن مصالح الشعب ويقول القرار السياسى الذى أقره المجلس الوطنى فى اجتماعه الكامل فى يوليو ١٩٧٧ : « وسيتمكن الحزب - بالرد بقوة وفى الوقت المناسب على أى هجوم على حقوق الشعب ومصالحه - من أن يضرب بجذوره عميقة فى صفوف الشعب » ، فقواعد الحزب الجماهيرية المستقلة إنما تبنى وتتميز بالوقوف بثبات الى جانب الشعب فى السراء والضراء ، وقيادة معاركه من أجل مطالبه العادلة ببسالة .

وعلى الحزب فى كل المعارك التى نبدؤها أو نشنها نحن أو غيرنا أن نسمى الى وحدة العمل مع كل الاحزاب والاقسام اليسارية والديموقراطية . فالوحدة التى تصهر فى مثل هذا النضال على مستوى المصنع والقرية هى التى تستطيع أن ترسى الأساس السليم للعمل السياسى الموحد فى المستقبل .

وهكذا يؤكد حزبنا - فى نضاله من أجل بناء الوحدة اليسارية والديموقراطية فى الوضع الجديد - على العمل الجماهيرى والحركات الجماهيرية دفاعا عن مصالح الجماهير العاملة فى الفترة المثقلة . وردا على مسألة من أين تبدأ عملية صهر الوحدة اليسارية والديموقراطية بالصفة الصعوبة ، يقول الحزب أن عليه وعلى المنظمات الجماهيرية أن تبدأ بالانغماس فى الحركة الجماهيرية بكل نشاط دفاعا عن مصالح الجماهير الملحة . ويمكن أن تبنى الجبهة المتحدة والوحدة اليسارية والديموقراطية فى الفترة القادمة بالتركيز على أسسها الطبقيّة . فعن طريق التركيز على الأساس الطبقيّة لمثل هذه الجبهة بين الجماهير نستطيع أن ننطلق فى الوضع الراهن لتمثلة القوى اليسارية والديموقراطية وتوحيدها حيثما وجدت ، وللسير الى الامام والوحدة حتى نصهر فى الوقت المناسب مثبرا مشتركا للييسار ، ووحدة ديموقراطية على المستوى السياسى .



سياسة خارجية

التطورات الجديدة في الفلبين

بقلم: جوزيه لا فشا

شهدت سياسة الفلبين تحولات أساسية خلال السنوات الخمس من تولي الحكومة الحالية السلطة . بيد أنه من السابق لأوانه وصف المسار الجديد بأنه يساري أو يميني . ومع ذلك يحق لنا تماما أن نقرر في ضوء تقييمنا للمرحلة الماضية في الإطار العام لتاريخ الفلبين أن ثمة تقاعسا كبيرا قد حدث : فلقد تخلت النظام الجديد عن الدوران في تلك السياسة الأمريكية . ويعمل على زيادة تقارب الفلبين مع البلدان التساعية وحركة عدم الانحياز . وأقام علاقات دبلوماسية مع العالم الاشتراكي وشرع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

واليوم تحافظ البورجوازية الوطنية الاصلاحية على التوازن بين القوى الموالية للامبريالية والقوى المادية للامبريالية بعد أن حدث تغيير لصالحهما في تركيب السلطة في أعقاب حلول القانون العسكري محل الحكم البورجوازي البرلماني في عام ١٩٧٢ الذي كان يسيطر عليه كبار الملاك الاقطاعيين والكومبرادور ، وتتكون كتلة القوة الحاكمة انيوم من كبار الملاك والرأسماليين الذين يدركون ضرورة الاصلاح الزراعي ، والبورجوازية الكبيرة والكومبرادور المرتبطين برأس المال الاجنبي (أساسا الامريكي والياباني) ، وأعضاء هذه المجموعات الذين يعترفون بفائدة التجارة والعلاقات الاخرى مع البلدان الاشتراكية ، والبورجوازية الوطنية (ذات الصلة أو العديمة الصلة بالاحتكار الاجنبي) والتي تجند التطور المستقل ، والبورجوازية الصغيرة . وتندرج في هذه الكتلة المعريضة العناصر المحافظة المشايعة للامبريالية والوطنيون المعادون للامبريالية والديمقراطيون الثوريون . وقد برهنت السنوات السابقة على أن الدوائر البورجوازية الاصلاحية قد زادت من سيطرتها على تلك الكتلة وانعكس هذا بدرجة كبيرة على سياسة الحكومة .

والجدير بالذكر أن العديد من الاصلاحات التي تمت في الفلبين كان قد سبق المناداة بها منذ فترة طويلة ، وهذا يلقي الضوء على النضال المسلح الطويل المدى والمتقطع الذي شنه وقادة الحزب الشيوعي وما تلاه من اتفاق مع الحكومة في عام ١٩٧٤ وبمقتضاه اكتسب حزبنا ومنظماته الجماهيرية الوضع القانوني .

وقد أعلن الرئيس ماركوس فور فرض الاحكام العسكرية - وهو الامر الذي يدل بوضوح على فشل البرلمانية البورجوازية في حل المشاكل الحادة الموروثة عن الماضي الاستعماري - أعلن عن « المجتمع الجديد » وصاحب اعلانه باصدار قانون الاصلاح الزراعي . وبمقتضى هذا القانون ألغى نظام الإيجار بالمشاركة وأصبح الفلاح المستأجر يمتلك الآن كل محصوله . وأصبح عليه الآن أن يدفع الإيجار النقدي وقيمته أقل من قيمة المحصول الذي كان يعطى لمالك الأرض في صورة المشاركة . وتل هذا اجراء آخر من جانب الحكومة وهو نزع ملكية كبار الملاك من الأراضي الشاسعة التي تزرع الأرز والقمح وتوزيع هذه الأراضي على الذين يقومون بزراعتها عمليا .

وقد اتخذت هذه الاجراءات والتدابير لتكملة قانون الاصلاح الزراعي (الذي صدر قبل عام من اعلان الحكم العرفي) والذي ألغى بصورة جزئية نظام المشاركة المحصولية ومهد للحل التدريجي لنظام الإيجار محل نظام المشاركة ، ولنزع ملكية الاقطاعيات الكبيرة ولتوزيع الأرض على الفلاحين المعدمين ولإعادة توطينهم . وقد استهدفت هذه التدابير تشجيع الزراعة

التعاونية والزراعة الفردية والمزارع التي تكفي احتياجات الاسرة الريفية ، وكذلك توجيه رموس أموال كبار الملاك الى المجال الصناعي . واستهدف قانون اصلاح الزراعي أيضا منح عمال الزراعة حقوقا مشابهة للحقوق التي يتمتع بها عمال الصناعة .

وتقدم الحكومة الاعتمادات اللازمة لتطوير الزراعة وتزودها بالخبرات التكنيكية والتسهيلات في الري . وتحاول المحافظة على مستوى سعر معقول للسلع التي يحتاجها الزراع . وبصورة عامة فقد أدى هذا الى زيادة الانتاجية الزراعية ، هذه الزيادة التي بلغت حدا كبيرا في بعض الحالات . وقد كان في المستطاع أن ترتفع دخول الفلاحين لولا تأثير التضخم وعدم التحكم الكافي في الاسعار . وتعتبر هذه الاصلاحات النتاج الكلي للنضال الطويل الذي خاضه الفلاحون ، حيث أنه بدون هذا النضال كان من المستحيل اجبار السلطات الحاكمة على مراجعة سياساتها الزراعية السابقة التي كانت تخدم مصالح كبار الملاك ، ثم اتخاذ ذلك المسار التجريبي الذي يأخذ في اعتباره - ضمن أشياء أخرى - أن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب تحسين ظروف عمل ومعيشة الفلاحين .

ولا شك أن بعض عناصر الاصلاح الزراعي الحالي نابعة من طابعه البورجوازي وقد افادت زراعي الارز واقمع . وما زال هناك الكثير لعمله حتى يمكن توسيع نطاق فوائد التعاون الى المنتجين الآخرين للمحاصيل الأخرى ولتوفير المزيد من الفرص لهؤلاء الذين لم يستفيدوا الا استفادة ثانوية من الاصلاح الزراعي . وينطبق هذا أساسا على هؤلاء الذين لا يملكون أية أرض زراعية والتواقين الى مل هذه الملكية ، والصيادين ، والحرفيين ، وغيرهم من فئات الشعب العامل التي تحصل على معيشتها بالكاد (١) .

وترتب على الاصلاح الزراعي بصورة مباشرة اضعاف سلطة ونفوذ كبار ملاك الاراضي كما أدى الى الاسراع بالتطور الرأسمالي في الزراعة بوصفه شرطا ضروريا للتنصيع الاستعماري الجديد . وقد أدى هذا الى استثارة معارضة قوية من جانب ملاك الاراضي الذين عمدوا الى تخريب عملية التغيير والذين ازداد عداؤهم للحكومة وللحركات الفلاحية وحركات العمال الزراعيين بقيادة الحزب الشيوعي في الفلبين . وما زال هناك الكثير لعمل لوضع حد لمثل هذا التخريب .

وتشهد الفلبين اليوم اشتداد النضال الناجم عن الطريق الذي تسير فيه الصناعة حيث أن الاقتصاد الواقع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية الكبيرة

(١) وبمساعدة هؤلاء تشجع الحكومة تطوير التعاونيات والمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عمالة مكثفة في المناطق الزراعية ... الخ .

يتطور في إطار استعماري جديد . ولكن البورجوازية الوطنية الحاكمة تزداد تصميمًا على انفاذ طريق مستقل وطني للتطور حيث أن سيطرة الاحتكارات الأجنبية (وخاصة اليابانية والأمريكية) في الفلبين لم تجلب إلا الكوارث .

وفضلاً عن هذا فإن الآمال التي عقدت على تقديم الحوافز الليبرالية للاحتكاريين الأجانب وأنها ستؤدي إلى تدفق كبير لرأس المال والتكنولوجيا الحديثة والتخفيف من أزمة البطالة العادة قد ثبت عدم جدواها . وبدلاً من ذلك لم تجلب الاحتكارات المتعددة الجنسية إلا روس أموال صغيرة الحجم وزاحمت شركات المقاولات المحلية في المنافسة من أجل الاستحواذ على المصادر المحلية للائتمان مما دفع الغرفة التجارية في الفلبين إلى رفع توصية بتقييد نشاط الاحتكارات المتعددة الجنسية واليوم بدأ حتى التكنوقراط المشايخون تقليدياً لأمريكا والذي يشغلون مراكز أساسية في الحكومة يدركون الخطأ في السماح غير المقيد لدخول الاحتكارات المتعددة - الجنسية .

ولم تجد الحكومة - في إطار الجهود التي تبذلها من أجل الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات - الاتفاقية الاقتصادية والتجارية غير متكافئة بين الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية (١) . وتجرى الآن المحاولات لاجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة حول اتفاقية جديدة تقوم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . وتزعم الدوائر الحاكمة مراجعة الاتفاقية التجارية بين الفلبين واليابان والتي تقوم على أسس غير متكافئة . واتخذت أيضاً خطوات لمراجعة الحوافز الليبرالية التي تتمتع بها الاحتكارات المتعددة الجنسية ولوقف مساوئها . ولهذا فمن الطبيعي جداً في ظل الظروف الحالية أن ينظم رأس المال الأجنبي والبورجوازية الكبيرة المحلية حركة معارضة قوية للحكومة مجبرين الحكومة على تقديم تنازلات والمناورة بين المطالب الوطنية من ناحية ومطالب الاحتكارات الأجنبية وحلفائها الطبقيين من الناحية الأخرى .

وبلا جدال فقد أدى تدخل الحكومة في التطور الاقتصادي والقطاع العام إلى الإسراع بالتقدم نحو الاستقلال الاقتصادي ، وهي تمتلك أو تسيطر الآن على صناعة الحديد والصلب والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والبري ، وصناعات الزيت واللحم ، وقسم كبير من البنوك وشركات التأمين . وتعمل عدد من الشركات التجارية التي تديرها الدولة في تسويق السكر وجوز الهند . وتضع الحكومة خططاً مرحلية للتنمية الاقتصادية الوطنية .

(١) انتهت مدة هذه الاتفاقية في يوليو ١٩٧٤ .

وهذه التغيرات رغم كونها محدودة الا أنها قوضت سيطرة الاحتسكار الاجنبى - وتعمل الحكومة على ملاقة مطالب البورجوازية الوطنية فى منتصف الطريق والتي تحاول حماية نفسها من المنافسة غير المتكافئة مع الاحتكارات المتعددة الجنسية . وتتخذ الحكومة الخطوات للتخفيف من حدة السخط الاجتماعى والذي يتحول مركزه بوضوح من المناطق الزراعية الى المدن . وفى هذه الظروف يؤيد الشيوعيون ، الذين ناضلوا طويلا ضد التصنيع الاستعماري الجديد ، يؤيدون التصنيع تحت الادارة الوطنية والمعتمد على الموارد الداخلية والقروض الاجنبية غير المشروطة .

وتلعب الحكومة دورا يتسم بمزيد من الواقعية فى مشكلة السكان المسلمين بجنوب الفلبين ، تلك المشكلة التي أصبحت معقدة للغاية . وتمثل حالة عدم الاستقرار الشائعة بين المسلمين والتي انفجرت فى أشكال تزداد عنلية تهديدا مستمرا للسيادة الوطنية ووحدة اراضى الفلبين . وبطالب قسم صغير من المسلمين بالانفصال عن الفلبين . ويرجع هذا الوضع غير المستقر الى أيام القهر والغزو الاسباني للبلاد ويكتسب ابعادا تاريخية عميقة . فعند تلك الايام والمسلمون يعاملون بوصفهم مواطنين من الدرجة الثانية (١) .

ولكن الشيء الجديد ، هو أن الحكومة اعترفت بضرورة منح الاقلية المسلمة درجة معينة من الحكم الذاتي فى اطار سيادة وحدة اراضى الفلبين . وهناك الكثير الذى يتعين عمله لاعادة السلام الى الجنوب ولعزل العناصر المتطرفة الداعية للانفصال وذلك باتاحة مشاركة اكبر من جانب المسلمين فى مختلف فروع ومصالح الحكومة بما فيها القوات المسلحة والاسراع بعملية التنمية الاقتصادية فى تلك المناطق حتى يمكنها اللحاق بالمناطق المسيحية الاكثر تطورا . وبطالب الشيوعيون - انطلاقا فى خطهم الاستراتيجى - بالكف عن معاملة المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية واعطاء حكم ذاتى كامل للمسلمين ولغيرهم من الاقليات فى اطار مجتمع ديمقراطى - وطنى متحد .

وتوضع عملية التقييم للتغيرات التي حدثت فى النظام السياسى للفلبين ان الرئيس ماركوس بالرغم من الضغوط النسقة القوية للاميراليين وللرجعيين المحليين للعودة من جديد الى البرلمانية البورجوازية فقد قاوم هذه الضغوط ووسع النظام القاعدة الشعبية المساندة له .

وتعتمد السلطات على المجالس الشعبية المستنارة بـ « برانجايز » (الوحدات الاساسية السياسية والادارية) فى الخضر والريف . وحلت مجالس

(١) فى خريف ١٩٧٧ بدأت المباحثات جديدة بين قوات الحكومة وقصائل من الجبهة الاسلامية للمحرر الوطنى «موريو» وتناقلت الأنباء حدوثا حساسا فانه لكلا الجانبين - المحرر .

« سانجونيانز » على المستوى المتوسط والادنى ومجلس « باتاسانج بايان »
(الهيئة التشريعية الوطنية) على المستوى القسومى محل « المجلس الوطنى »
والمجالس البلدية والمكاتب الاقليمية فى المجتمع القديم .

ويعتبر تقوية الاجهزة السياسية - الادارية الجديدة من خلال الممارسة
الديمقراطية وزيادة مشاركتها فى التنمية القومية - ابتداء من صنع القرار
حتى تنفيذه - واحدا من الضمانات الاساسية لصيانة التحولات وتطويرها .

وبالرغم من أن الشيوعيين قد شاركوا فى الانتخابات البرلمانية البورجوازية
فى الماضى الا أنهم لم يبدعوا ابدا بالبرلمانية البورجوازية . وكافح الحزب
الشيوعى الفلبينى طويلا من أجل مفرطة السلطة ، ويساند الحكومة فى احلالها
للمجالس والهيئات الشعبية محل المؤسسات الديمقراطية البورجوازية كخطوة
أولى نحو المفرطة التقدمية للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
ويطالب الحزب ، فى نفس الوقت ، بالقضاء الاحكام العرفية الامر الذى يخفف
من جو الخوف القائم ، وبالتالي يزيح العقبة القائمة امام المشاركة الجماهيرية
الكاملة فى مفرطة الهيئات والمجالس الشعبية .

وفى السنوات الاخيرة امتدت عملية التغير الى مختلف مجالات علاقات
الفلبين بباقي أجزاء العالم . وتمتبر المفاوضات الجارية لإعادة النظر فى
الاتفاقيات العسكرية مع الولايات المتحدة خطوة كبرى لانتهاء الاعتمادات على
التحالف العسكرى مع هذه القوة الامبريالية . وقد منعت الفلبين الولايات
المتحدة من استخدام القواعد العسكرية المقامة فوق اراضيها ضد فييتنام
الاشتراكية وفكرت جددا فى نزع سلاحها . وقد كان الشيوعيون دائما فى
مقدمة هذا البضال وهم يؤيدون اليوم الحكومة فى جميع خطواتها من أجل
تحقيق هذا الهدف .

ويعتهد القرار النهائي فى تخليص البلاد من القواعد العسكرية الأجنبية
على الاهمية التى تعطىها الحكومة لرغبة الفلبين فى الانضمام لمجموعة البلدان
الناهية المناضلة فى سبيل « نظام دول اقتصادى جديد » ولحركة عدم الانحياز
التي تنطلع بلادنا الى أن تصبح عضوا كاملا العضوية فيها . ولا شك أن مثل
هذه العضوية ستسرع بانفصال بلادنا عن دائرة النفوذ الامبريالى وبالتطور
فى اتجاه معاد للامبريالية بالرغم من أن الفلبين تسعى فى الوقت الحاضر الى
الابقاء على «مسافة متساوية» فى علاقاتها مع النظامين الاجتماعيين المتعارضين .
غير أن ديناميكية المنافسة بين النظامين والذى يتزايد من خلالها النفوذ
والتاثير الذى تمارسه الاشتراكية على التطور العالمى سوف يجعل هذه الدول
التي اختارت صيغة الابقاء على « مسافة متساوية » تقتنع بعد انضمامها الى
حركة عدم الانحياز بجأهجتها للتحالف مع جميع القوى المعادية للامبريالية وفى
مقدمتها العالم الاشتراكي . ويؤيد الحزب الشيوعى الفلبينى سياسة الحكومة

في عدم الانحياز ويسعى الى اشراك الفلبين في الاتجاه المعادي للامبريالية في داخل هذه الحركة .

ويساند الحزب الشيوعي نضال الفلبين لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويشير الى الحاجة الى توضيح الاشياء الغامضة (التي يروج لها ويشجعها الامبرياليون عن عمد) والمتعلقة بتحديد الاسباب الجذرية للتخلف الذي تعاني منه البلدان النامية . أما عن رأينا فهو واضح : ان الامبريالية والاحتكارات المتعددة - الجنسية الضخمة يمثلون الاعداء الحقيقيين لاعادة توجيه مسار علاقاتنا الاقتصادية بينما تشكل أسرة البلدان الاشتراكية الحليف الأكثر اعتمادا للبلدان النامية . وليس في وسع الدول النامية وهي تشارك في النضال من أجل «نظام اقتصادي دولي جديد» أن تتجاهل مثل هذا الفارق . ومما له أهمية في هذا الصدد القرار الذي تبنته الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في أبريل - مايو ١٩٧٤ (١) والذي كشف الاحتكارات المتعددة الجنسية بوصفها العقبة الأساسية في طريق التطور الاجتماعي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث والذي أعلن تصميم هذه البلدان على العمل الدؤوب من أجل مفرطة العلاقات الاقتصادية الدولية . ويشيد الحزب الشيوعي الفلبيني بالمساهمة البناءة للفلبين في هذا النضال والتي تنتزع ، على سبيل المثال ، في عقد مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ (وتضم هذه المجموعة الآن أكثر من ١٠٠ قطر) في بلادنا في عام ١٩٧٦ ، هذا المؤتمر الذي أقر « إعلان مانيلا » .

ويرى الشيوعيون أيضا ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين البلدان الاعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا . فالتمسك بمثل هذه السياسة والاصرار على تنفيذها في منطلق الاستقلال والسيادة للامبريالية . يفتح المجال أمام انهاء سيطرة الاحتكارات الامريكية واليابانية . ويؤيد حزبنا سياسة الفلبين في معارضة المحاولات المبذولة لتحصيل رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا الى حلف عسكري مشابه لحلف جنوب شرقي آسيا . وهناك خطر حقيقي في اقامة كتلة عسكرية جديدة وهذه الفكرة تشجعها الصين واليابان واستراليا وتبناها تايلاند وأندونيسيا . والاخرتان دولتان أعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا . وجدير بالذكر أن الدوائر التي تنسم بالتفكير الواقعي في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا لا توافق على هذه الخطوة ويفضلون فكرة اقامة منطقة محايدة في جنوب شرقي آسيا واقامة نظام أمن جماعي يفتح المجال الواسع أمام التعاون المستمر بين البلدان الاسيوية .

(١) الاعلان الخاص « بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد » و « برنامج العمل » الذي تم إقراره بناء على مبادرة من ٩٧ دولة خامية بما فيها الفلبين .

ولا شك أن إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في أوروبا وآسيا ومع كوبا الاشتراكية أيضا لدليل واضح على الواقعية والمرونة التي تتصف بها القيادة الوطنية - الاصلاحية في الفلبين وإذا أخذنا في الاعتبار أنه منذ سنوات قليلة في الماضي كانت تنظر الى مثل هذه العلاقات كأنها أشياء محرمة ، وإذا أخذنا أيضا في الحسبان أن إقامة هذه العلاقات قد سبقت فترة طويلة من التعبئة الايديولوجية للسكان ضد الشيوعية وضد السوفييت بهدف اخفاء طابع النهب والسلب للامبريالية و «الديمقراطية» الامريكية وأنه كثيرا ما حدث أن انهمكت المخابرات المركزية في محاولات لاسقاط الحكومات وتصفية رجال الدولة الذي لا يروقون لها ، يمكننا أن ندرك بوضوح أن زيارة الرئيس ماركوس للاتحاد السوفياتي وقيام علاقات دبلوماسية اليوم بين الاتحاد السوفياتي والفلبين تعتبر علامات بارزة في طريق مراجعة مسار الاحادى الجانب الموالى للامريكان من جانب الفلبين ودليلا على ابتعاد مسار مستقل حقيقي في العلاقات الدولية يتخذ طريقه نحو التشكيل والتبلور .

ويعتبر إقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الاشتراكية الاستجابة المنطقية والواقعية للواقع المعاصر الذي يتمثل في الضعف المتزايد للامبريالية ولعمق أزمتها ، والتحول نحو الانفراج على النطاق الدولي ، وازدياد تقبل البلدان لمبادئ التعايش السلمي كوسيلة للتعامل بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . ولا يمكن لاحد أن ينكر أن احدى حقائق التطور المعاصر هو ازدياد قوة ونفوذ الاشتراكية المعاصرة وبالتحديد الاتحاد السوفياتي في العلاقات الدولية .

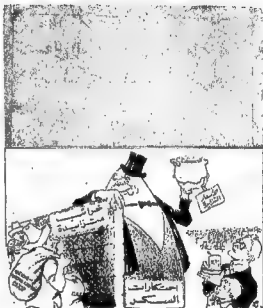
ويحق للشيوعيين في الفلبين أن يفخروا بأنهم منذ اعلان الاستقلال الاسمي في يوليو ١٩٤٦ فإن الحزب الشيوعي الفلبيني دعا لإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي باعتبار أن هذه العلاقات ستساعد الفلبين في اتباع سياسة خارجية مستقلة . وهذا الامر بالتحديد لا ترغب فيه الامبريالية الامريكية وحلفاؤها من الرجعيين المحليين ، وهم يواصلون اليوم سياسة وضع العراقيل أمام تطور التعاون بين الفلبين والاتحاد السوفياتي . وحاولت الصين أيضا اعاقا إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الفلبين والاتحاد السوفياتي وتواصل محاولاتها لاعاقا تقدم العلاقات السوفياتية - الفلبينية ذات المنفعة لكلا الطرفين .

ويدرك الحزب الشيوعي في الفلبين ادراكا جيدا ان التغيرات التي حدثت في مسار البلاد لا يمكن اعتبارها تغيرات نهائية غير قابلة للانكاس طالما ان النفوذ القوي للقوى الموالية للامبريالية وللوقى المحافظة مازال موجودا في سلطة الدولة . ويولي الحزب ، لهذا السبب ، اهمية خاصة لتنظيم الجماهير

● كاريكاتير ●

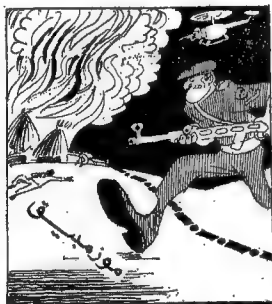


فوريستر، مخنث لا يخشى حظر تصدير السلاح



د. فوريستيف

مريض السكر من وزارة المحيط والسحاب



الجندي الروسي : إرارتنا من السلام لا تعرف حدودا
ير. تصرييا خوف



د. أيجاييف

وفقاً لقوانين الغاب الرأسالية

الشعبية وتمييزها في النضال لتعميم الانجازات الايجابية في السياسة الداخلية والخارجية وتوسيع وتعميق الإصلاحات .

بيد أن المصاعب التي تكتنف هذه العملية مازالت ضخمة وهائلة . ولا يرجع هذا فقط الى القيود الصارمة المفروضة على الجماهير في ظل الاحكام العرفية بل يرجع ايضا الى أن الطبقات المستقلة ليست معدة ومهيأة بمقدور وخوض نضال حاسم وذلك بتأثير نفوذ القيادات الانتهازية التي مارست لفترة طويلة نشاطها على قسم كبير من الطبقة العاملة وهو النشاط الذي صبغ نظرة العمال بعدم المبالاة للقضايا السياسية وبالنقابية المفرغة في المواقف الطبقية . وقد حدث في أوائل الخمسينيات أن حرم النشاط القانوني للحركة النقابية التي يقودها الشيوعيون ، وأعقب ذلك نشاط محموم من قبل الاتحادات النقابية في الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية في تلقين وصبغ الاتحادات النقابية في الفلبين بروح التعاون الطبقي والمشاركة الاجتماعية . واليوم تسيطر أيضا العناصر الانتهازية والناسدة على قيادة « المركز النقابي الفلبيني » والاتحادات العمالية الضخمة المنضوية تحت لوائه ، وتنتج عن ذلك انخفاض مستوى النشاط السياسي من جانب الطبقة العاملة مما كان عليه في الماضي وعمما يجب أن يكون عليه في الحاضر . ويضع الحزب أولية خاصة لتعميم نفوذه في صفوف العمال ولرفع وعيهم الطبقي وأدراكهم السياسي ، ولتغلب على التوجه الاقتصادي البحت في نضالهم ودفعه الى اتجاه يسهم في القضايا السياسية بصورة أكبر .

وبلا شك فإن أحد الانجازات الهامة لحركة الطبقة العاملة في الفلبين هو اكتساب الحزب الشيوعي الفلبيني لحق المشاركة في الشؤون العامة للبلاد . واستمادت المنظمات الجماهيرية للحزب - الشباب والنساء والفلاحين والعمال - نشاطها وتقوم بمهمة توصيل آراء ومواقف الحزب للجماهير والشعب وخاصة في المسائل المتعلقة بسياسات الحكومة . ويسترشد الحزب أساسا في عمله في صفوف الشعب بآمال ومصالح الشعب . ويؤمن الحزب بأنه توسيع وتعميق جذوره في صفوف الشعب هو السبيل الوحيد لدفع وأجبار الدوائر الحاكمة لكبح تنفصل بصورة أكثر حسما عن الماضي الاستعماري والاستعماري الجديد ، ولكي تضع البلاد أقدامها على طريق التطور المستقل الحقيقي .

التحالف الاشتراكي الوطني

بقام: هينريك فاش

تعتبر بحق قضية خلفاء الطبقة العاملة ونصاتها التحرري
وعملها الخلاق إحدى القضايا الاستراتيجية الملحة ذات
الأهمية الكبرى للحركة الشيوعية العالمية . وربما يكون من
المفيد مجال تقدم عرضا لخبرة حزب العمال الاشتراكي
المجري في مجال تحديد موقف مبدئي سليم من الطبقات
والفئات الاجتماعية أخرى والأحزاب التي تمثل مصالحها .

وقد برهن تاريخ حركة الطبقة العاملة المجرية انه في كل
فترة نجاح فيها الشيوعيون في تطبيق سياستهم في التحالف
على أساس المبادئ وفي روح تعاليم لينين فان المساعدة
الاجتماعية لحزبهم تزداد اتساعا ويلقى نشاط الحزب
استجابة قوية من جانب الجماهير . ومن الناحية الأخرى
فان القاعدة الجماهيرية للحزب تتعرض للانكماش وتعاث من
النكسات التي تعرض قضية الحزب وقضية الطبقة العاملة
كلها للمخاطر عندما يفشل الحزب ويخطئ في تحليل
الأوضاع وتقييم سياسته .

ولما كان من المستحيل عرض مجموع خبرة الشيوعيين المحربين في مجال التحالفات في مقال واحد فاننا سنعرض للفترة التي تلت الانتصار على الهتلرية وهزيمة نظام هورتي الفاشي .

ومن وجهة نظرنا فان سياسة الشيوعيين في عمل تحالفات عريضة مع الاحزاب الديمقراطية هي من احدى السمات المميزة والهامة للشورة الديمقراطية الشعبية في كل من المجر وبلدان وسط وجنوب شرق أوروبا وقد كان الحزب الشيوعي المجرى لايمتلك في تلك الفترة الخبرة التاريخية الكافية في تطبيقات المفاهيم الماركسية - اللينينية حول هذه القضية ، ولكنهم بدلو اقصى ما يستطيعون لتعزيز التعاون مع الاحزاب الديمقراطية من واقع ادراكهم لضرورة التعاون معهم .

وقد كانت الانتخابات العامة التي اجريت في ٣١ أغسطس ١٩٤٧ والتي نال فيها الشيوعيون اكبر عدد في الاصوات انتصارا كبيرا للقوى التقدمية . وهزم اليمينيون ومن ثم اسرعت الثورة الاشتراكية من خطاها بشكل ملحوظ . وبلغت الثورة مستوى متقلما للغاية عندما انحد في يونيو عام ١٩٤٨ الحزبان العماليان - الحزب الشيوعي المجرى والحزب الاشتراكي الديمقراطي - في حزب واحد على اساس المادى الايدولوجية والتنظيمية للماركسية - اللينينية . وقد كان تأسيس حزب ماركسي - لينيني واحد ، حزب الشعب العامل المجرى ، حدثا ذا أهمية بمسدة المدى لمستقبل بلادنا . فقد قويت وحدة الطبقة العاملة واصبحت عاملا اساسيا في اقامة الحكم السياسى الموحد للطبقة العاملة في شكل ديكتاتورية البروليتاريا . وشرع الشعب وقد قوى تصميمه في بناء الاشتراكية .

بيد أن مصاعب عديدة ظهرت الى الوجود في عملية بناء المجتمع الجديد . ولم ينجح حزب الشعب العامل المجرى دائما في تفادى الاخطاء او التصفية الفورية للتطورات السلبية .

وفصلا عن ذلك فان سياسة الحزب ازاء التحالفات وفي المحل الاول موقفه من الاحزاب تعرضت لعدد من الانحرافات . وسنساد الاقتصاد الخطأ بان الجبهة الوطنية المجرية ليست سوى تحالف مؤقت ليست مهمته العمل على توحيد الاحزاب المتحالفة بل العمل على تصفيتها تدريجيا ومن ثم تصفية الجبهة ذاتها . ولم يمر وقت طويل حتى ظهرت الآثار غير الملائمة والفسادة لثل هذا الموقف . وأدى التراخي في نشاط الجبهة ونشاط الاحزاب الديمقراطية المنصبة اليها . وكانت هذه الاحزاب قد طردت العناصر اليمينية من صفوفها « أن بدأت فئات اجتماعية كثيرة تفقد صلاتها السياسية بالطبقة العاملة والحركة الاشتراكية . وزاد الامر سوءا ان العلاقات بين العمال والفلاحين وهما الطبقتان الاساسيتان في دولة

ديكتاتورية البروليتاريا قد تأثرت نتيجة للمفاهيم المغالطة عن سياسة التحالفات .

ويضاف الى ذلك ان مفاهيمنا وتفسيراتنا لنظرية لينين عن المسألة الزراعية لم تكن كلها صائبة وهذا انعكس بوضوح على السياسة الزراعية للحزب . فالرغم من ان الظروف الموضوعية كانت قائمة لاحداث التغيرات الاشتراكية في الريف الا ان الحزب ارتكب اخطاء في السياسة الضرائبية والتسرع في اقامة التعاونيات الاشتراكية ، والخرق احيانا لمبدأ اقامة المزارع الجماعية على اساس العضوية الاختيارية . ولاشك ان كل هذا يعتبر خروجاً عن المبادئ اللينينية المتعلقة بالوقوف من الفلاحين . ورات قيادة الحزب في وجود بعض صفار الفلاحين أعضاء في الحزب بشكابة تأييد لسياستها من قبل جميع الفلاحين الفقراء واعتبرت هذا الامر قضية مسلمة . اما بخصوص كسب متوسطى الفلاحين الى جانب الطبقة العاملة فان قيادة الحزب الفت من تقديراتها الوضع الداخلى والدولى ورات ان الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هو في التصفية المبكرة ونزع ملكية الكولالك . ولكننا نعرف ان لينين قد حذر الشيوعيين من تبسيط الامور اكثر من اللازم . وقال « اما بخصوص اغنياء الفلاحين فاننا لا يجب ان نصر على نزع الملكية الكامل بالنسبة لاغنياء الفلاحين والكولالك مثلما نعمل مع البورجوازية . وقد اشرنا الى هذه النقطة في برنامجنا . وقلنا بفسرورة القضاء على مقاومة اغنياء الفلاحين واعمالهم المعادية للثورة . ولكن هذا لايعنى مطلقا نزع الملكية الكامل » (المؤلفات الكاملة - المجلد ٢٩ - ص ٢٥٥) .

ويتضح من هذا ان سياسة التحالفات التى اتبعها حزب الشعب العامل المجرى قد انحرفت كثيرا عن المبادئ اللينينية . وأصبح الحزب عاجزا . بعد أن فشل فى أن يطبق بصورة سليمة نظرية لينين على الواقع العملى ، وبمعد أن أقام ديكتاتورية البروليتاريا ، من الاستفادة الكاملة من الفرض المتاحة امامه للتقدم السريع نحو الاشتراكية . وبالرغم من أنه كانت هناك ظروف موضوعية لتوسيع الدعائم الاجتماعية التى كان المجتمع الجديد يعمل على بنائها ، الا أن الأساس الطبقي للديكتاتورية البروليتارية-التحالف العمالي - الفلاحي - قد جرى اضعافه مما مكن المراجيين واليمينيين من مهاجمة سلطة الطبقة العاملة وقضية الاشتراكية ومهد الطريق أمام التمرد المسلح لاعداء الثورة المدمومين من قبل الامبرياليين فى عام ١٩٥٦ .

وقد أولى الحزب أكبر اهتمام لقضية حلفاء الطبقة العاملة بعد هزيمة الثورة المضادة . وبينما اعتقد البعض ان سياسة التحالفات التى طبقها

حزب العمال الاشتراكي المجري (١) ظاهرة جديدة تماما تشكلت فقط بعد القضاء على الثورة المضادة ، إلا أن هذه السياسة في الحقيقة لم تكن الا تطبيقا حيا لنظرية لينين عن حلفاء الطبقة العاملة « في الظروف الوطنية والتاريخية المحددة » وامتدادا أيضا لخبرتنا في اعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٨ . ولا حاجة بنا للقول بأن هذه السياسة اختلفت في عدد من النقاط الهامة عن السياسة التي كانت متبعة في الفترة التي سبقتها . ولم يكن هذا الاختلاف يرجع فقط الى التغيرات في الطابع الاجتماعي والطبقي بل الى عملية مراجعة للأفكار الخاطئة التي كانت سائدة . وطبق الحزب وهو يرسم سياسته في التحالف في المرحلة الجديدة ، تطبيقا خلاقا الموقف الديالكتيكي اللينيني من العلاقة بين التحالفات الطبقية والصراع الطبقي .

وكانت القضية الحاسمة في هذا الوضع هو تصفية التشويشات لنظرية لينين عن ديكتاتورية البروليتاريا والديموقراطية الاشتراكية . وتمسك الحزب بحزم بالمبدأ القائل بأنه كلما ازدادت سلطة الدولة الاشتراكية وسوخا أمكن التوسع بصورة اكبر في الديمقراطية الاشتراكية . ورفض الحزب كلا من الأفكار المعقائدية والانتهازية اليمينية من ديكتاتورية البروليتاريا وتمسك بالموقف اللينيني الذي يقول: « أن ديكتاتورية البروليتاريا لا يجب النظر الى وظيفتها كأنها مجرد استخدام للقوة ضد المستغلين أو حتى استخدام القوة بصورة أساسية . فان الدعاية الاقتصادية لاستخدام هذه القوة الثورية ولضمان فعاليتها ونجاحها يكمن في حقيقة أن البروليتاريا تعمل وتخلق نموذجاً أرقى من التنظيم الاجتماعي للعمل بالمشاركة مع الرأسمالية . . أن التنظيم الشيوعي للعمل الاجتماعي وهو الخطوة الأولى التي تسعى اليها الاشتراكية يقوم وسيستمر لفترات متعاقبة على أساس الانضباط الحر والواشي للشعب العامل نفسه . . » المجلد ٢٩ - صفحتا ٤١٩ - ٤٢٠ .

وتخطى حزب العمال الاشتراكي المجري أيضا عن الفكرة القائلة بأن الصراع الطبقي يزداد بالضرورة حدة بعد انتصار الاشتراكية . ونجد الأفسكار والممارسات التي تضع في المقدمة الأساليب الإدارية . وحدد الحزب أن العمل الأيديولوجي والسياسي هو المهمة الكبرى في بناء الاشتراكية . وهذا هو السبب في تقييد شعار قيادة الحزب السابقة والذي كان يقول « من ليس معنا فهو ضدنا » والذي كان يعبر عن النظرية الإنعزالية وفقدان الثقة بالجمهور وأن يوضع محله شعار جديد مختلف تماما يقول : « من ليس ضدنا فهو معنا » .

(١) الاسم الذي اتفاده الحزب الماركسي - اللينيني منذ عام ١٩٥٦ .

وأولى الحزب اهتماما أكبر لتلبية احتياجات الطبقة العاملة وفئات الشعب العامل الأخرى ، وللخوف المادية ، وللتثقيف السياسي . وقد أقدم الحزب على شيء جديد تماما ، فبينما اتخذ الحزب موقفا صلبا وعقابيا شديدا إزاء الأشخاص المعادين المدانين بالنشاط المعادي للشورى إلا أن الحزب والدولة أتاح لكل إنسان بمن فيهم هؤلاء الذين كانوا ينتمون يوما ما لطبقة المستغلين ويعملون اليوم بأمانة و إخلاص للنظام القسائم ، الفرصة للمشاركة فى الحياة العامة . وأعطى الحزب أهمية كبرى للقوة النابعة من مزارع الدولة والتعاونيات الإنتاجية وللتدابير الضرورية لمدها بأكبر التسهيلات المادية الممكنة بهدف تحقيق زيادة كلية فى الإنتاج الزراعى

واستاصل الحزب عبادة الفرد وأعاد الشرعية الثورية والمبادئ اللينينية فى حياة الحزب وخلق جوا اجتماعيا صحيا ورسسم سياسة اقتصادية تتوافق مع احتياجات البلاد . ولم يكن من الممكن بدون هذا استعادة نفوذ الحزب فى صفوف الطبقة العاملة أو تعميم تحالف العمال مع الطبقات والفئات العاملة الأخرى .

وبنى حزب العمال الاشتراكى المجرى سياسته إزاء علاقته مع الطبقة العاملة والدور القيادى للطبقة العاملة وطلبتها الماركسية - اللينينية على أساس التعاليم اللينينية . وحارب الحزب مختلف الاتجاهات الانحرافية والآراء اليمينية المنحرفة حول هذه القضايا . فهو من ناحية حارب هؤلاء الذين فسروا ببساطة قضية الدور القيادى للحزب بأنها مجرد شغل جميع المناصب القيادية بواسطة الشيوعيين والذين فسروا أيضا الدور القيادى للطبقة العاملة بأنها مجرد وضع عند معين من العمال فى الأجهزة القيادية . ومن الناحية الأخرى تخلص الحزب من المفهوم اليميني الخسائى الذى رفض الدور القيادى للحزب والذى يطالب بالعودة الى نظام تعدد الأحزاب : ب على أساس مختلف كلية عما تم فى عام ١٩٤٥ .

وقد تمسك حزب العمال الاشتراكى المجرى دائما بأن الدور القيادى للطبقة العاملة وحزبها الماركسى - اللينينى يتركز فى المحل الأول فى التعبير الصحيح عن المصالح الجوهرية للشعب العامل ومن هنا فاننا نؤمن بأن سياسات الحزب لا تقع عبء تنفيذها على أعضاء الحزب وحدهم ، بل أيضا على العمال غير الحزبيين والطبقات والفئات الأخرى . ولا يرى حزبنا أى مانع فى أن يتولى غير - الشيوعيين أى منصب « بالطبع فيما عدا المناصب الحزبية » طالما أنهم واعون من الناحية السياسية ويتمتعون بالقدرات والمهارات المطلوبة ، وقد دلت الخبرة أن هذا الاتجاه قد استثار نشاطا وحيوية هائلة فى صفوف الشعب العامل .

وقد قال يانوش كادار « ليست هناك ثمة حاجة الى زيادة اعتماد

الأشخاص المعادين بأن نجعل الأشخاص المخلصين ، وإن كانوا لا ينتمون إلى اتجاه سياسي معين أعداء لنا . وبالطبع يجب علينا تثقيف الأشخاص السليبين بهدف تحويلهم إلى مؤيدين أقوياء للاشتراكية . أما بالنسبة للأعداء فعلياً أن نبذل المزيد من الجهد لكي نكسب ما يمكن أن نكسبه منهم إلى جانبنا » . وتوضح هذه الكلمات المبادئ الجديدة التي تحكم سياسة حزبنا أثناء الجماهير . وترتكز هذه السياسة في المحل الأول على الثقة في الجماهير والرغبة في أن نتقدم نحو الأهداف الاشتراكية وهم معنا . وفي نفس الوقت يرى حزبنا بحكم وضعه كطليعة وأمية للطبقة العاملة أنه ليست هناك ثمة ضرورة ، بل يجب الحيلولة دون التضخم الزائد على الحد في عضويته حتى في تلك المرحلة التي تتميز بالبناء الاشتراكي على أوسع نطاق . ويقوم حزبنا بالكثير أيضاً في مجال إعادة تقييم أساليب عمله . وقد لعب هذا كله دوراً ملحوظاً في الانتصار المبكر للقوى الثورية على الثورة المضادة والإسراع بعملية البناء الاشتراكي .

وقد قلنا أن سياسة حزب العمال الاشتراكي المجري استخدمت دائماً بطريقة خلاقة النظرة اللينينية الدالكتيكية للعلاقة بين التحالفات الطبقية والصراع الطبقي . وتعلمنا اللينينية أن هذه العلاقات متشابكة ومتراطة . ويعنى هذا في التطبيق أن التعاون بين الحلفاء حول القضايا الأساسية لا يعنى على الإطلاق ألا يوجه النقد لهم . ولاشك أن تبنى نظرة سليمة أثناء هذا الموضوع يساعد في حل قضايا السياسة الداخلية والخارجية الأساسية لصالح تدمير حكم الطبقة العاملة ، ومواصلة البناء الاشتراكي ، ورفع مستوى المعيشة ، والنضال من أجل السلام والدفاع عن استقلالنا الوطني ، وتعزيز الأممية البروليتارية ، وتلقيم أسرة البلدان الاشتراكية ، وتقوية الصداقة مع الاتحاد السوفييتي والتضامن الأخوي مع الشعوب المناضلة في سبيل الحرية والحرية والاستقلال .

واحد نظرية لينين عن بناء الاشتراكية أن التحالف بين العمال والفلاحين والفئات الاجتماعية الأخرى يجب أن يتم على أساس برنامج يمثل المصالح الجوهرية المتناسقة لمختلف الطبقات والفئات في ضوء الظروف الاجتماعية المحددة . وقد تبنى حزب العمال الاشتراكي المجري هذه النظرة ووجد ذلك تعبيراً عنه في سياسة الحزب الاقتصادية ، والتحولات الاشتراكية في الزراعة ، وكل الإجراءات التي استهدفت اتقان وتحسين العلاقات الاجتماعية .

ويجدر الإشارة بشكل خاص في هذا الصدد إلى السياسة الزراعية . للحزب ، من حيث أننا نظرننا دائماً إلى صحتها وصوابها كمسألة حيوية للتحالف العمالي - الفلاحي . وقد عمل حزبنا في مجال تطوير الحركة التعاونية على توفير الظروف السياسية والاقتصادية لعملية التجميع الزراعي

ونطبق مبدأ المشاركة الاختيارية للفلاحين العاملين وضمان تأييد كل الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى .

وقد وضعت عملية إعادة تنظيم الزراعة وفقا للخطوط الاشتراكية والتي جرى تنفيذها أساسا في الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٢ الأرضية العملية للاشتراكية . وقد كانت حصة القطاع الاشتراكي قد وصلت بالفعل الى ٩٧٪ من الدخل القومي وكانت المشروعات الاشتراكية تتقدم ٩٨٪ من الناتج الصناعي ، وكانت التعاونيات الزراعية ومزارع الدولة تتولى عملية زراعة ٩٧٪ من الأراضي الزراعية في البلاد . ويعتبر من الحقائق ذات الأهمية التاريخية أن القطاع الاشتراكي أصبح يستخدم ٩٦٪ من مجموع القوى العاملة ويستخدم ٩٩٪ من وسائل الإنتاج .

وقد حققت سياسة الحزب المبنية على أساس علمي نتيجة هامة ألا وهي التفاف جميع الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدن وجميع الفئات الاجتماعية ، واتحادهم جميعا خلف الطبقة العاملة . وقد أعلن المؤتمر الثامن للحزب « عام ١٩٦٢ » في ضوء تقييمه للتغيرات العميقة التي حدثت في البلاد أنه قد أصبح ممكنا التحرك قدما للامام نحو الخطوة التالية ذات الأهمية القصوى وهي بناء مجتمع اشتراكي يعتمد على قاعدتنا الخاصة .

وقد عمل الحزب الكثير أيضا لتقوية التحالف العمالي - الفلاحي مع المثقفين والبورجوازية الصغيرة في المدن . وفي هذا الصدد كان الحزب يرى دائما أن نفوذه في صفوف المثقفين يعتمد على مدى صلاحية صلات الحزب بالعمال والفلاحين والفئات العاملة الأخرى .

وقد استهدفت سياسة حزب العمال الاشتراكي المجري في الفترة التي تلت هزيمة الثورة - المضادة في المجال الثقافي والمثقفين إلى كسب تأييد غائبية هذا القطاع على أساس مبدئي ، واستعمال الأفكار المادية للثورة والمراجعة ومحاربة الأيديولوجية البورجوازية . وعند الحزب إلى تقوية مراكزه الأساسية في مجالات العلم والثقافة والتعليم . واعتبر الحزب أن إحدى الوسائل المهمة للغاية لتحقيق القيادة الحكومية والحزبية في هذا المجال تكمن في تحديد الخطوط الأساسية للتقدم الثقافي واتخاذ موقف محدد إزاء القضايا الجوهرية لهذا التقدم ، وكذلك تطوير وتشجيع النقد الماركسي المبدئي . وسار الحزب شوطا أكبر في مجال التربية الأيديولوجية الماركسية - اللينينية للمثقفين الشباب من ذوي الأصل العمالي أو الفلاحي ومساعدتهم ماليا في فترة تدريبهم المهني . وكذلك بذل الحزب كل ما في وسعه لضمان وكفالة الحرية الكافية للفكر والبحث الخلاق . ويرى الحزب ضرورة تكريس جهود جميعات العمال المبدعين والمنظمات المماثلة لخدمة البناء الاشتراكي . وأن تتخذ هذه الجمعيات أشكالا تنظيمية تتناسب مع

الانشطة العامة في مجالاتها . وجدير بالذكر ان حزبنا يستبعد على الاطلاق
امكانية توقيع العقوبات والجزاءات على هؤلاء الذين يدسون المصالح
الاشتراكية بواسطة نشر المؤلفات ذات التأثير الفاسد على الوعي الاجتماعى
او بواسطة الاعمال المعادية الاخرى .

وقد لعبت ايضا سياسة الحزب الصائبة والمرنة دورا هاما . فمُنذ
الايام الاولى بعد القضاة على الثورة المضادة وبالرغم من ان الكثيرين من
المثقفين ، قد لمبوا دورا سلبيا في عام ١٩٥٦ الا ان الحزب لم يعتبر على
الاطلاق هذه الفئة الاجتماعية كقوة مضادة - للثورة في مجموعها . ولا جدال
ان هذا الموقف من جانب الحزب له اهميته البارزة . ففى ذلك الوقت
طالب البعض بإبصار على وضع جميع المثقفين في « قفص الاتهام » ، الا ان
الحزب دعا الى تنظيم حملة ضد المثقفين بل ضد الاخطاء الرجعية التى
يروج لها البعض .

وتقدم الخبرة المجرية دليلا جديدا على ان المثقفين يمكن فقط ان
يمارسوا دورهم التقدمي في تحالف مع وتحت قيادة الطبقة العاملة . وتبرز
من هنا اهمية تقوية صلاتهم وروابطهم بالطبقة العاملة . وقد حارب
الحزب من أجل انجاز هذه المهمة على جبهتين . أولا ، عارض الحزب
الافكار الخاطئة التى كانت سائدة في صفوف العديد من المثقفين ، في ذلك
الوقت وحارب آثار الايديولوجية البورجوازية وخاصة التعصب القومى ،
وايضا فكرة « الطريق الثالث » والكوزموبوليتية . ثانيا ، ان الماركسية في
بلادنا اذا ارادت ان تهزم الايديولوجية البورجوازية لابد لها من ان تنخلص
من رواسب وعوائق الجمود الذهبى .

وقد كتب لينين يقول : « ان البروليتاريا لا تقدم فقط المثقفين من بين
صفوفها بل تقبل ايضا في صفوفها المؤيدين من صفوف فئات الشعب المثقفة
بلا استثناء » (المجلد ٦ - ص ١٩٨) . وقد نجح حزب العمال الاشتراكي
المجرى باتباعه سياسة مدروسة جيدا وصبورة ، وبالاتماد على تأييد
المثقفين الشيوعيين في أن يكسب في فترة زمنية قصيرة نسبيا غالبية المثقفين
المتريدين مما سهل عملية عزل عناصر الثورة المضادة في صفوفهم .

وقد حدثت عمليتان اجتماعيتان أساسيتان في الفترة الواقعة بين
التحرير وبناء أسس الاشتراكية . أولا : وصلت القسوى الانتاجية الى
مستوى كفي جديد ، وتحقق معدل نمو مرتفع في التصنيع . ثانيا : تشكلت
علاقات الانتاج وجميع العلاقات الاجتماعية على اساس المبادئ الاشتراكية .
وقد أدت هاتان العمليتان المتداخلتان الى أحداث تغير جوهري في التركيب
الطبقي للمجتمع . ونورد فيما يلى النتائج الاساسية للتطور في الفترة ما بين
١٩٤٩ و ١٩٦٣ .

ازدادت نسبة المتكسبين بالأجور والرواتب من ٤٦٪ من السكان في عام ١٩٤٩ إلى ٧٠٪ في عام ١٩٦٣ . وفي فترة خطة السنوات الثلاث (١٩٥٨ - ١٩٦٠) انضم حوالي مليون فلاح فردي إلى التعاونيات الانتاجية . وهبط عدد صغار المنتجين الزراعيين الذين كانوا يشكلون ٤٢٪ من السكان في عام ١٩٤٩ إلى ٢٪ في عام ١٩٦٣ . وأصبح الفلاحون نتيجة لاعادة التنظيم الاشتراكي للزراعة طبقة متجانسة من زاوية علاقات الملكية . ويجب أن يكون واضحاً ان الموقف الطبقي للفلاح التعاوني يختلف جوهرياً عن موقف الفلاح الفردي . وبدأ كل في الريف والحضر يتطور وفقاً للخطوط الاشتراكية وهو الامر الذي يسرع بتكوين طبقة اشتراكية واحدة من الفلاحين .

ونتيجة لهذه التغيرات الضخمة أصبح التديم المطرد للاقتصاد الاشتراكي الأساس المباشر لرفاهية الغالبية العظمى من السكان . وأصبحت كل الطبقات وغالبية الفئات الاجتماعية تربط مصالحها الجوهريّة بالتقدم الاشتراكي للبلاد .

وهكذا صاحب عملية وضع الاسس للاشتراكية تغيير عميق في التركيب الاجتماعي للمجتمع ، وبالتالي دخلت أيضاً سياسة حزبنا ازاء التحالفات مرحلة جديدة في زيادة تعميق الوحدة الوطنية الاشتراكية . ويخدم جوهر هذه السياسة اليوم - سياسة توحيد كافة طبقات وفئات مجتمعنا - هدفاً أرقى يفوق الاهداف السابقة وهو بناء مجتمع اشتراكي متطور .

ولا شك ان المصلحة المشتركة لكل فرد في تحقيق الاهداف النهائية للتطور قد أصبحت تشكل عاملاً وقوة محركة في تديم سسلطة الطبقة العاملة ، ويعود الفضل في هذا الى العمل الدؤوب والمثابرة من قبل الحزب . ومع هذا فان حزب العمال الاشتراكي المجري بينما يعمل على التاكيد من أن مختلف الفئات الاجتماعية لا تتجاوز تطلعاتها الاهداف المشتركة الا انه لم يكف عن البحث عن الوسائل التي تكفل تحقيق ولاء هذه الفئات للنظام الجديد ومشاركتها الواعية النشطة في انجاز المهام التي تواجه البلاد .

ويكتسب العمل الايديولوجي أهمية خاصة في هذه المرحلة . فبينما حدثت تغيرات عميقة في العلاقات الاجتماعية ككل الا ان بنية الوعي الاجتماعي ما زالت معقدة للغاية . فكل خططنا التي نزمع تنفيذها في الوقت الحاضر لا تلقى بالضرورة التقبل الكامل من كافة افراد الفئات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فان بعض الاسس الموضوعية كمحرك للوحدة الوطنية الاشتراكية قد تجد قبولا واستحساناً من قبل هذه المجموعة أو هذا الفرد بينما قد

لا تجد القول أو الاستحسان من جانب البعض الآخر . وليس جميع المؤيدين لأفكار السلام والاستقلال الوطني على استعداد دائما لتقبل المهام التي ينطوى عليها وضعها في التطبيق . وفي الوقت الذي يريد معظم أفراد مجتمعنا مواصلة بناء الاشتراكية ولكن توجد هذه المجموعة أو تلك التي ترفض القيام بهذه المهمة الحالية أو استخدام تدابير معينة في تنفيذها وإنجازها . وكذلك آخر ، يؤيد شعبنا بشات النشاط الدولي لحزبنا ولكن هناك البعض تأثرا منهم من التطورات الدولية الجارية لا ينحسرون دائما في تكوين فكرة واضحة عن دور الامبريالية العالمية أو لا يؤيدون تأييدا كاملا سياسة التعايش السلمي .

ويجعل كل هذا من المحتم تحسين العمل الأيديولوجي وتطوير الديمقراطية الاشتراكية وجذب الجماهير للحياة العامة بصورة تفوق أي وقت مضى . وتعتبر الجبهة الوطنية الشعبية عاملا هاما في إنجاز هذه المهام . ويتوحد ويعمل في إطار هذه الجبهة وتحت قيادة الحزب القوى التي تؤيد قضية الاشتراكية بغض النظر عن أوضاعها الطبقية أو انتماءاتها الحزبية أو الأيديولوجية والتي تعترف بالدور القيادي للحزب وسياسته الأممية البروليتارية . وبكلمات أخرى تعتبر الجبهة شكلا تنظيميا مناسباً وتقدم إطارا عريضا يتم من خلاله تنفيذ سياسة الوحدة الوطنية الاشتراكية كما وضعها حزب العمال الاشتراكي المجري .

ويتطلب بناء المجتمع الاشتراكي المتطور المساهمة الفعالة من قبل جميع أبناء المجر ، وهو الأمر الذي دلت عليه تجاربنا . وقد قال المؤتمر التاسع لحزبنا (عام ١٩٧٥) في ضوء التقارب الوثيق في المصالح التي تجمع الطبقات والفئات العاملة الأخرى في البلاد قوة ، وكذلك ترددات قوة الوحدة المنوية والسياسية لمجتمعنا . ويقوم شعبنا - الشيوعيون - وغير الشيوعيين - ببناء المجتمع الاشتراكي المتطور . وستؤدي جميع هذه العمليات إلى تحقيق الظروف التي ستفضح بالتدريج وستؤدي إلى الاستئصال النهائي لسكافة الفروق الطبقية » .

ولا حاجة بنا إلى القول بأن التأييد الذي تلقاه سياسة حزبنا الجارية وعمله اليومي من جانب كافة الطبقات والفئات الاجتماعية لخير دليل على أن أهداف ومصالح الطبقة العاملة تتفق مع مصالح الشعب كافة وأن سياسة الحزب بكاملها قد أصبحت الأساس للجهود المشتركة لجميع أفراد الشعب العامل في عملية بناء المجتمع الاشتراكي المتطور الجارية الآن .



الإنسان في عالم الإعلام

بقلم : ميكال ميزيورني
لوتس هولتسينجر

منذ فترة طويلة تغطي الاعلام الجماهيري ، بفضل قدراته المتزايدة في مجال تشكيل الرأي العام ، الحسود الوطنية للبلدان واصبح أداة للسياسة الخارجية وللسياسة الداخلية أيضا . ومع اتساع مجال وسائل الاعلام الجماهيري أصبحت المبادي والأساليب المستخدمة في جميع أشكال النشر احدي القضايا المحورية في النزاع ايدلوجي ، واصبحت أكثر العاحا تلك القضايا مثل قضية مسئولية الاعلام ازاو حاضر ومستقبل البشرية او قضية ما اذا كان يفرس الصفات النبيلة والانسانية او يستثير ويستغل الفرائز المنحلة . ولم يعد شيئا يدعو للاستغراب أن ظاهرة الاعلام الجماهيري والمشاكل والاتجاهات المتعلقة بتطوير وسائل الاعلام قد أصبحت تحظى بصورة متزايدة باهتمام وتدقيق الباحثين المحترفين والصحفيين الممارسين .

وسننشر هذا الحوار حول نظمنا من اعلاميين دار بين الصحفي والناقد البولندي ميكال ميزيورني ممثلا لصحيفة « تريبيونا لودو » ودكتور لوتس هولتسينجر الذي يعمل في صحيفة الشيوعيين النمساويين « فولكستيمه » .

« وفرة الاعلام » ؟

توضح احصائيات اليونيسكو ان المطابع في العالم تطبع يوميا ٥٠٠٠ مليون نسخة تصدر عن أكثر من ٤٠٠٠ صحيفة (١) . وفي عام ١٩٦٢ كان هناك ٤٣٦ مليون جهاز راديو و ١٤٢ مليون جهاز تليفزيون ، وقد تضاعفت هذه الأرقام بعد ذلك بعشرة أعوام ووصلت الى ٨٨١ مليونا و ٢٣١ مليون على التوالي . وإذا أضفنا الى ذلك ان ماكينات المبرقة المكتبية تعمل اليوم بسرعة ١٢٠٠ كلمة في الدقيقة وأن الأقمار الصناعية للاتصالات (٢) تنقل الاخبار على الفور من هذا الركن من العالم الى الركن الآخر يمكن لنا أن نتصور مدى اتساع ومدى امكانيات وسائل الاتصال والاعلام في عالم اليوم .

ميزبوتني : ولكن للأسف يستخدم هذا التقدم الهائل في وسائل الاعلام والذي يمكن تسميته « بالانفجار الاعلامي » في الترويج لاسطورة « وفرة الاعلام » في العالم الغربي باعتباره ذلك علامة للديموقراطية و « للحرية غير المقيدة » و « لحرابا » النظام الرأسمالي في مجال الاعلام .

ويلجأون عادة لتأييد هذه النظرية الى البيانات الخاصة بأرقام استهلاك الفرد لورق الصحف والدراسات السوسولوجية عن التليفزيون التي تقدم لنا على سبيل المثال هذه الأرقام .. يقضي ٣١ مليون فرنسي ٢٥ ساعة يوميا في مشاهدة التليفزيون ، ويقضي الرجل الإنجليزي « المتوسط » ١٢ عاما من عمره في متابعة برامج التليفزيون ، ويكرس الرجل الأمريكي العامل ما يقرب من ٨٠٪ من وقت فراغه في الاستمتاع الى الراديو أو مشاهدة التليفزيون ، ويكرس ١٤٪ أخرى لقراءة الجرائد والمجلات .

غير انه يوجد هناك ١٠٠ قطر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يشكلون ٦٠ في المائة من سكان العالم لا يزيد توزيع الجرائد فيها عن ١٠٠ نسخة بالنسبة لكل ١٠٠ (مائة) من السكان وتبلغ هذه النسبة واحد لكل خمسة في بلدان أمريكا اللاتينية التي يبلغ تعداد سكانها ١٥٠ مليونا . ويجدر بنا أن نذكر أيضا أن الاحصائيات تشير الى انتشار الامية في البلدان غير الاشتراكية حيث تبلغ نسبة الامية واحد بالنسبة لكل ٣ أشخاص بالغين .

(١) الكتاب السنوي الإحصائي لليونسكو عام ١٩٧٤ صفحات ٧٧٢ - ٧٧٦ و ٧٧٨ - ٧٨٣ . وهذه الأرقام لا توضح الصورة الكلية لعدم توافر الاحصائيات بالنسبة لمعبد من البلاد بالإضافة الى أن الجرائد اليومية الكبرى فقط والمطبوعات الاقتصادية - السياسية غير اليومية محسوبة في الرقم النهائي .

(٢) في عام ١٩٧٥ كان الجيش الأمريكي يملك وحده ٢١ قمرا صناعيا يستخدم منها ٩ أقمار في الاتصالات والباقي في أغراض قياس الأحوال الجوية والمخاطر والأغراض العسكرية .

هولتسينجر : هذا صحيح ولكن المسألة ليست تتعلق فقط بالانتشار والديوع غير المتساوي والتكافؤ لوسائل الاعلام في مختلف اجزاء العالم الاشتراكي . ولكن السؤال هل يوجد حقا « وفرة اعلامية » في البلدان الرأسمالية المتطورة التي تكاد تكون مشبعة بوسائل الاعلام ؟ هل يمكن أن تصبح الكمية المقياس الصحيح خصوصا إذا كنا نتحدث عن نظميين اجتماعيين متعارضين ؟

ميرزورني : دعنا نلقى نظرة على أحدث كتاب سنوي احصائي مصادر في وارسو (بولندا) وتقارن بين البيانات الواردة في هذا الكتاب من تفسور وسائل الاعلام بمثيلاتها في النمسا . ففي عام ١٩٧٤ كان في بولندا ١٨٠ جهاز تليفزيون بالنسبة لكل ١٠٠٠ شخص من السكان بينما كانت النسبة ٢٤٦ في النمسا وكانت النسبة في أجهزة الراديو ٢٣٦ و ٢٨٧ على التوالي وفي بولندا عام ١٩٧٣ نشر ١٠٧٤٤ كتابا . وفي النمسا ٣٤٤٢ كتابا . ويوجد في بولندا ٤٤ جريدة يومية . وفي النمسا ٣٢ جريدة يومية . وبلغ حجم ورق الطباعة ٨٠٠٠٠٠ و ٢٨٠٠٠٠٠ على التوالي .

وتقدم هذه الارقام صورة واضحة لتطور وسائل الاعلام في كلا البلدين . ولكنها لا تكشف عن الاتجاه والمحتوى والمضامين الموجودة في هذا الاعلام وبالتحديد بمدى استفادة الجمهور من هذا الكلام .

هولتسينجر : من الواضح والجلي أنه بالرغم من الوظائف المتشابهة التي تمارسها أجهزة الاعلام الشيوعية والرأسمالية الا ان هناك تعارضا كاملا في أهدافها الاجتماعية . فهناك اختلاف أساسي في اتجاهاتهما والاولويات التي يضعونها . ومن ثم فان القضية المفروضة هي ما هي الاحداث التي تغطيها وسائل الاعلام في كل نظام من النظامين ؟ كيف يشكلون الرأي العام ؟ وبواسطة أي أسلوب ؟ وفي أي اتجاه ؟ وما الدور الذي يلعبه العنصر التجاري في نشاط كل منهما ؟

وفي ضوء هذا فقد حاولت اجراء تحليل يتناول الجريدة الرأسمالية النمساوية « كرون - تسايتونج » وجريدتنا الشيوعية « فولكسستيمه » .

تخصص جريدة « فولكسستيمه » مايقرب من ثلاث صفحات للاعلام في الشؤون الداخلية والخارجية وصفحة أخرى « للجانب الآخر » من مشاكل الحياة التي يتعرض لها الشعب العامل ، وهناك ٤ صفحات أخرى تغطي الاحداث المحلية وصفحة تغطي قضايا الثقافة ويدخل في هذا الاطار اخبار التليفزيون والرياضة .

هذا بينما يبلغ عدد صفحات « كرون - تسايتونج » نصف عدد صفحات « فولكسستيمه » الا انها أكثر طولا وهو الشيء الذي يجعل هذه

الصحيفة اكبر حجما في مساحتها . ومع ذلك فهي تخصص صفحتين (٢) فقط للسياسة الجارية . وفي الناحية الأخرى تركز على المواد الانثارية وخاصة حياة المجتمع والجريمة والجنس التي تحتل ٩ صفحات . كمسا تخصص ٨ صفحات لأخبار الرياضة . وبالإضافة الى ذلك تخصص صفحات كاملة لكشف طوابع النجوم (البحث) والمسلسلات الهزلية و ٢٥ صفحة أخرى للإعلانات .

وحول هذه القضايا مثل قضية ارتفاع الاسعار أو الأمن الصناعي نشرت الصحيفة على مدار شهر كامل ٦ موضوعات بينما نشرت « فولكستيمه » في نفس الفترة ١٩ موضوعا .

وفي نفس الوقت تؤكد دائما كرون - تسايونج « العبء » المتزايد الموزع على أصحاب الأعمال نتيجة لزيادة الإنفاق على الأجور في محاولة إشاعة المفهوم القائل بأن رفض المطالب بزيادة الأجور يمكن أن يساعد على حل مشكلة العمالة . ولا تذكر الجريدة شيئا على أن ارتفاع الاسعار يؤدي الى خفض واقعي للأجور الحقيقية . وبالطبع تنشر جريدتنا بانتظام المواد التي تشرح للشعب العامل هذه القضية هذا بالإضافة الى أننا نستخدم في هذا الغرض الإحصائيات الرسمية المتاحة على قدم المساواة لجريدة « كرون - تسايونج » .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بقضايا العمل . ففي هذه الفترة محصل الدراسة تجاهلت كرون تسايونج هذه القضايا كلية بينما نشرت فولكستيمه ١٤ موضوعا منها .

وليست جريدة كرون - تسايونج الا مثالا - ونموذجا لوسائل الاعلام الرأسمالي . وعلى سبيل المثال تكرر شاشة التلفزيون النمساوي ١٩٩ في المائة فقط في وقت إرسالها لهذه القضايا .

وليست هناك ثمة حاجة للقول أن مثل هذا التركيب الاعلامي لا يعكس علاقات الحياة بل على العكس يعمد الى إغائها وصرف الأنظار عن المشاكل الأساسية التي تؤثر على مصالح أغلبية السكان .

ومن ثم فلا بد من الأمر للاستغراب اذا لاحظ البروفيسور هيربرت شيلر بجامعة كاليفورنيا أن هذه الوفرة الاعلامية قد جعلت من الممكن موضوعيا أن تضيع الأشياء الهامة في غمار الأشياء التافهة وأن ترتفع الأشياء التافهة الى مستوى الأشياء الهامة .

« حرية الرأي » في التطبيق

ويتحدث غالبا البحاثة البورجوازيون في شئون وسائل الاعلام عن صحافة

بالبومات القذرة كشيء مشين للعالم الغربي ولكنهم يشيرون بفخر واعتزاز الى الدوريات ذات « النوع » الجيد التي تفسح عن الحرية الحققة للصحافة والتي تقدم معلومات موضوعية عن التطورات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية وتمكس مختلف وجهات النظر التي تنقصد الحكومة وبالتالي تؤكد استقلالها .

مييوردني : لدى ملحوظة أولية على ما يسمى بالاعلام الموضوعي « النزيه » . فلنأخذ على سبيل المثال هذه الواقعة : زار **ادوارد جيريك** **السكرتير الأول لحزب العمال البولندي الموحد** عمل المناجم في كاتوفيش . ولكن ما يسمى بالصحافة الرأسمالية ذات الاتجاه الموضوعي « النزيه » احاطت بزيارة جيريك لعمال المناجم بتقارير عن « الوضع الاقتصادي الخطير » في بولندا وبالتالي أضفت طابعا سلبيا عليها . وبكلمات أخرى فان السياسة الاعلامية تبدأ بانتقاء الخبر ثم طريقة تقديمه ثم طريقة تفسيره .

ثم هل يمكن أن تكون هناك كافة أشكال « التقارير » اليومية عن انتهاك حقوق الإنسان في البلدان الاشتراكية « في نفس الوقت التي تحجب فيه الأنباء المتعلقة بنتائج التحقيقات التي أجرتها محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في ستراسبورج التي استمعت الى شكوى في جمهورية أيرلندا ضد السلطات البريطانية التي استخدمت وسائل التعذيب أثناء عمليات التحقيق والاستجواب مع المسجونين في أولستر .

هولتسينجر : بالطبع تفقد مفاهيم « الموضوعية » و « الدقة » كل معنى عندما تتخذ الصحافة الرأسمالية لنفسها خط العداء للشيوعية والعداء للسوفييت . ولنأخذ على سبيل المثال جريدة « **كروني - تسايونج** » وبعض العناوين التي نشرتها ، في عدد ١١ أكتوبر ١٩٧٦ في الجريدة ظهر العنوان التالي « الروس يسمعون لاحتلال رومانيا ويوغوسلافيا » ولم يورد المقال حقيقة واحدة . وفي عدد ١٩ أكتوبر : « السوفييت يركزون الضغط على دول البلقان » ، واورد المقال تدميما لهذا الخبر أن اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لدول ميثاق وارسو سيتم في رومانيا . وفي عدد ٢٤ أكتوبر : « السوفييت لا يواجهون أية عقبة في دخول يوغوسلافيا » . وهناك العديد من الامثلة الأخرى .

مييوردني : ولكن ماذا يمكننا قوله عن أسلوب وسائل الاعلام الرأسمالية في معالجة المشاكل الاساسية في الداخل ؟ يمكننا أن نأخذ كمثال الحملة الانتخابية للوندستاج . ففي أثناء هذه الحملة أفردت صحيفة « **فرانكفورتر ألجمنيه تسايونج** » صفحات كاملة لمناقشة والتنبؤ بالقوة النسبية للأحزاب المتنافسة . ولكنها لم تعط فكرة ما عن هذا الحزب أو ذلك النموذج الذي يحلو للأيدولوجيين الرأسماليين الإشارة اليه كدليل وبرهان على « حرية الفكر » في الصحافة الغربية . ولكن لم يحدث في هذه

الحملة أو في أمة حملة أخرى أن تناولت الصحافة قضية بسيطة للغاية مثل المصالح التي تمثلها والدور الذي يلعبه اتحاد رجال الأعمال أو اتحاد رجال الصناعة الألمان .

هولستينجر : ويمكننا أن نضرب مثالا آخر بفضيحة ووتر جيت وتقييم وسائل الاعلام الرأسمالية لها التي قدمت أدق التفاصيل عن بشاعاتها ولكنها في النهاية قررت ان ووتر جيت ظاهرة شاذة وأن انفصاحها بصورة كاملة برهان على الطبيعة الديمقراطية للمجتمع الرأسمالي .

وحذرت مجلة « فوروشن » بعد فضيحة ووترجيت مباشرة من استثمار بعض الأصوات المتحمسة لما يسمى بالصحافة « الحرة » و « المستقلة » وقالت المجلة وهي تستحث الناشرين والصحفيين إلى « الاكتفاء برواية الحدث أو الواقعة وهو الأمر الذي يمكن أن تؤديه الجريدة بمهارة بحكم الدقة والخبرة التي تمتلكها . وفي نفس الوقت يمكن للجريدة ان تؤدي هذا العمل بشكل دائم عندما تترك للمؤسسات والجهات المستولة مهمة تكييف الحدث أو الواقعة » . وانتقدت المجلة سيادة النخبة الاتهامية في العمل الصحفي وعدم الانصات إلى توجيهاات الرؤساء وأصحاب الأعمال .

ميوزولي : يتضح من هذا التناقض الحاد القائم بين الممارسة التطبيقية للعمل الصحفي في الصحافة الرأسمالية وبين مفهوم حرية الصحافة الذي يجري الترويج له لأسباب دعائية . ويظهر جليا أيضا أن ما يهدف اليه الأيديولوجيون البورجوازيون هو أن يفرضوا على العالم الاشتراكي أن يقبل ويسمح بالدعاية المعادية للسوفييت والمعادية للشيوعية في البلدان الاشتراكية .

هولستينجر : وإذا نظرنا إلى حقيقة ما يسمى بالتعددية في الاعلام الرأسمالي فإننا سنكتشف أنه ليس سوى انعكاس للصراع بين مختلف المجموعات في صفوف الطبقة الحاكمة ، وهي صراعات تهدف في الأساس إلى ضمان استقرار الطبقة الحاكمة ككل وان تم ذلك باستبعاد هذه المجموعة أو تلك .

وبالطبع يمكن لبعض الأشخاص أن يقولوا أن مثل هذا التفسير صحيح ولكنه ليس تفسيراً شاملاً وكاملاً حيث أنه في كثير من البلدان وخاصة البلدان الرأسمالية المتقدمة يوجد إلى جانب الصحافة والتلفزيون الرأسمالي صحافة شيوعية . وللدرد على هذا نقول أولاً أن الأيديولوجيين البورجوازيين يقيمون دعواهم على أساس أن حرية الفكر تمارس بصورة موضوعية في وسائل الاعلام الرأسمالي نفسها . وثانياً يدعم الاعلام الرأسمالي بواسطة الحكومات والاحتكارات بما لها من نفوذ وأموال وتعرف جميعاً في التطبيق ماذا يعني هذا . وعلى سبيل المثال حدث في الترويج ان

أخطرت رسمياً الهيئات المسئولة عن الإذاعة والتليفزيون الحزب الشيوعي بأنه لن يسمح له بمعرض وجهة نظره وذلك في الحملة الانتخابية التي جرت هذا العام . وتبذل جهود حتى في تلك البلدان التي تتمتع فيها الأحزاب الشيوعية بنفوذ قوى لا يسمح بتجاهلها في حل أية مشكلة قومية ، من أجل سد الطريق أمام نشاطات هذه الأحزاب . وعلى سبيل المثال قالت جريدة « يونيتا » أنه في الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٥ في إيطاليا حصلت الأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية على ٧١٨ في المائة من الوقت المخصص للأحاديث التليفزيونية وحصل الفاشيون الجدد على ١١٨٪ وحصل الشيوعيون على ١٣٨ في المائة فقط . ومن الجلي أن مثل هذا التوزيع لا يعكس الوضع الحقيقي للقوى السياسية في البلاد .

وعلينا ألا ننسى أيضاً أنه عندما يسمح لأحد الشيوعيين أو القداميين بالأداء بوجهة نظره تجري على الفور عملية « توازن » عن طريق إبراز الرأي المضاد ، تلك العملية التي تحدث عنها ويتشاور جودين أحد كبار موظفي الإدارة الأمريكية في عهد كينيدي وجونسون عندما قال : « إذا تحدثت مجموعة من السود عن الاضطهاد الواقع عليهم فيجب على الفور إبراز رأي جماعة كوكلوكس كلان الذي يقول بأنهم غير مضطهدين » .

وهناك شيء آخر يجدر الإشارة إليه وهو أن المقالات النقدية الجادة التي يمكن أن تحفر الناس على التكفير لا تظهر عادة إلا في الصحافة « النوعية » وجمهور قراء هذه الصحافة محدود .

« ادفع تملك »

منذ ١٥ عاما كتبت صحيفة « أوبزرفر » عن الصحافة في المجتمع الرأسمالي ووصفتها بأنها تدخل في إطار الصفقات والأعمال التجارية ، وأن عمل شراء وبيع الجرائد يدخل فيها محررو الجريدة وعمالها وقراءها . ويمكن للشخص الذي يشتري الصحيفة أن يغير من سياستها أو يحسن أداها أو يمكنه ببساطة غلقها . والفصل في هذا كله هو الربح . ويبدو أن التاريخ لم يشأ أن يكذب كلمات الأوبزرفر وأن يبرهن على صحتها بالمصر الذي آلت إليه الجريدة نفسها . فلم يمض وقت طويل حتى بيعت هذه الجريدة التي تعتبر أقدم الصحف الإنجليزية التي تصدر أيام الأحد والتي تأسست في عام ١٧٩١ إلى « شركة الزيت الأمريكية آتلانتيك ريشفيلد » التي دفعت أكبر ثمن . ولقيت نفس المصير الصحف الفرنسية البورجوازية المشهورة « اكسپريس » و « فيجارو » و « فرانس سوار » .

ميلودنى : هناك أسماء كثيرة يمكن إضافتها إلى هذه القائمة . ففي عام ١٩١٠ كان هناك ٦٠ في المائة من المدن الأمريكية تفاخر بوجود صحيفتين متنافستين على الأقل فيها ، ولكن هذا الرقم تنهقر في عام ١٩٥٠ وأصبح

١٥ في المائة ، وفي عام ١٩٧٠ أصبح ٤ في المائة . وكان في فرنسا في أوائل هذا القرن ٤١٤ صحيفة ، وتراجع هذا الرقم الى ٩٠ في عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٣٩ كان هناك ٦٥ جريدة يومية ولا يوجد اليوم الا ٢٢ فقط . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية نقص عدد الجرائد والمجلات الى النصف في ال ٢٣ عاما الماضية .

وتتحكم في بريطانيا أربع مجموعات احتكارية في ٨٠ في المائة من المجموع الكلي للتوزيع . ووفقا لبيانات « المعهد الصحفي الدولي في زيورخ » فإن أربعة ملايين نسخة من مجموع نسخ الجرائد المطبوعة في ايطاليا مملوكة للاحتكارات الكيماوية واحتكارات الزيت . وفي الولايات المتحدة يعتبر البنتاجون أحد كبار ملاك وسائل الإعلام حيث يمتلك أكبر شبكة راديو وتلفزيون تشمل ٣٥٠ محطة بما فيها ٣٥ محطة تلفزيون في ٣٠ قطرا . ويصدر ويوزع البنتاجون أيضا أكثر من ١٤٥٠ جريدة ومجلة في أنحاء العالم .

ومن ثم يمكن لاي انسان أن يدرك ، ويعترف البهائية البورجوازيون بهذه الحقيقة ، بأن اعتماد الصحافة والإذاعة والتلفزيون على مالكيها يفسح عن نفسه أساسا في السياسة الاعلامية التي تتبعها وطابعها .

هولتسينجر : من وجهة نظري ، فإن اعتماد الصحافة الرأسمالية ليس فقط على مالكيها بل أيضا على الطبقة الحاكمة ككل ، مسألة يجب التأكيد عليها . بالطبع تلعب الاعلانات الدور الرئيسي في عملية التمويل . ولا توجد تحت يدي أحدث الأرقام ولكن في النصف الأول في عام ١٩٧٣ مثلا كانت الاعلانات تشكل ٥٨٫٩ في المائة من الدخل الكلي للصحافة الرأسمالية وفي عام ١٩٧٤ هبط الرقم قليلا الى ٥٧٫٨ في المائة . ويمكننا أخذ فكرة عن الحجم الفعلي لهذه الدخول اذا ذكرنا أن إيرادات الاعلانات السنوية لمحطات التلفزيون الأمريكية الثلاث الكبرى « سي بي اس » و « أن بي سي » و « أي بي سي » تصل الى ١٥٠٠ مليون دولار لكل منها .

ومن ثم ليس هناك ما يدعو للدهشة اذا عرفنا أن أقسام الاعلانات في عديد من دور النشر البورجوازية تكسب كل يوم المزيد من السلطة والنفوذ وغالبا ما يكون رأيها حاسما في مواد النشر الأخرى .

ميريوني : ويمكنني أن أقرر أيضا أن علاقات السوق بطبيعتها وحقيقة أن وسائل الإعلام الرأسمالي ليست سوى أحد فروع التجارة التي يسودها مبدأ الربح يترك تأثيرا لا يمكن تفاديه على نشاطاتها . ويعني هذا أن الإعلام ينظر اليه من زاوية قيمته السوقية وهو الأمر الذي يدفع به إلى طريقة الانتارة والنشر المتعمد لمعلومات زائفة وغير منطقية وهلمجرا . وعلى حشد قول الناشر الفرنسي **جلود جولييان** « لقد خلط الغرب الصناعي بين حرية

الصحافة والحرية التجارية في اصدار الجرائد والدوريات .

« حرية تبادل المعلومات » أو « امبراطورية الاعلام »

هولتسينجر : وصل اعتماد الصحافة الرأسمالية والراديو والتلفزيون على الاعلانات ورأس المال الكبير بشكل عام الى درجة كبيرة من الخطورة اليوم ، وذلك نظرا للنمو المتزايد لنفوذ الاحتكارات المتعددة القومية والتي يتحكم في غالبيتها كبار رجال الاعمال الامريكيين . وقد تمكنت الاحتكارات المتعددة القومية بواسطة المصانع والمنشآت والمؤسسات التي تديرها في جميع أنحاء العالم غير الاشتراكي من التسلل الى وسائل الاعلام الوطنية وغمرها بالاعلانات والثقافة التافهة وغيرها من سمات « اسلوب الحياة الامريكي » .

ويتحكم في التوزيع الاعلامي في العالم غير الاشتراكي عدد من الوكالات الكبرى لا يزيد عددها على عشرة . واحدى هذه الوكالات هي « **يونييتد بريس انترناشنال** » التي تخدم ٦٥٠٠ مشترك في اكثر من ١٠٠ قطر . واحد الوكالات الاخرى هو « **الاسوشيتد بريس** » التي تزود ١٠٠٠٠٠ جريدة في ١٠٩ اقطار بالمواد الاعلامية . وتصدر كذلك شركات التلفزيون الامريكية ٣٠٠٠٠٠ ساعة من برامج التلفزيون سنويا . واحدى هذه الشركات وهي « **اى بى سى** » تسيطر على قنوات الارسال في ١١ قطرا في بلدان امريكا اللاتينية وشركة **اى سى** هي « **سى بى اسى** » تملك أو تسيطر على قنوات الارسال التلفزيوني في فنزويلا وبيرو ، وشركة **ثاليس** هي « **ان بى سى** » تشارك في ملكية أسهم شركات التلفزيون في فنزويلا والمكسيك . وتنتج شركة « **هيرست ميتروناون نيوز** » افلاما تسيطر عليها لأمريكا اللاتينية . ويجرى تنفيذ كل هذا تحت ستار الفكرة القائلة بأن القطاع الخاص هو الوحيد الذي يمكنه ضمان الحرية في مواجهة النظام الاعلامي الحكومي .

ميل يورنى : هنا ، توجد علاقة بمفهوم « التبادل الحر للأراء والمعلومات » . ويحضرني هنا أن **جون فوستر دالاس** أوضح استراتيجية الحرب الباردة قال ذات مرة أنه لو ووجه بأن يختار مبدأ واحد للسياسة الخارجية فانه يختار بالتأكيد حرية تداول المعلومات .

وقد كتبت المحلة الفرنسية الشهيرة « **لوموند ديبلوماتيك** » في مجال الاجابة عن التساؤل المشار حول الاهمية البالغة التي اكتسبها هذا المفهوم في الاستراتيجية التوسعية للولايات المتحدة قائلة « تسمح حرية تداول المعلومات ، مهما بلغت رداءتها ، لهؤلاء الذين يملكون وسائل الاعلام بأن يغمروها بموادهم الاعلامية الخاصة . أما هؤلاء الذين لا يملكون مثل هذه القنوات الاعلامية أو ذوو القدرات المحدودة في هذا المجال فانهم لا يجدون أمامهم مفر من الاعتماد التسليسي على المواد الاعلامية المقدمة لهم » .

« ويبدو أن مبدأ حرية تداول المعلومات يثار من جانب بلد واحد وذلك لتبرير استمرار سيطرة الاحتكارات والترسبات العاملة في ميدان الاعلام والطبقة المالكة عموماً حيث أن تبادل المعلومات بين البلدين من شأنه أن يحافظ على دوام علاقات السيطرة والتبعية » .

هولتسينجر : ولا ينطبق هذا على ما يسمى ببلدان العالم الثالث فقط ، فالوكالات الامريكية تمارس أيضاً امكانيات احتكارية في تزويد البلدان الرأسمالية المتطورة في أوروبا بالمواد الاعلامية . وفي هذا الصدد يكفيننا أن نشير الى أن معظم الجسراند البورجوازية كانت تغطي احداث الحرب الفيتنامية بالاعتماد على تقارير يونيتد بريس .

وفي شبلي كانت مجلة « ويندوز دايجست » حتى في فترة حكم الوحسدة الشعبية توزع شهرياً ١٠٠.٠٠٠ نسخة في مختلف أرجاء البلاد . وتوجد هناك بالإضافة الى « ويندوز دايجست » التي تطبع ١٤ مليون نسخة في ١٢ لغة وتصدر في ٢٦ طبعة دولية ، « مجلة تايم » التي تباع ٥ ملايين نسخة في الخارج و « نيوز ويك أترناشال » التي تباع حوالي ١٥ مليون نسخة .

وهذه ليست سوى نموذج للمدى الذي حققته الاحتكارات في مجال التوسع الإيديولوجي تحت علم حرية « تبادل الأفكار والمعلومات » بين الشعوب .

ميوزوني : يحاول السياسيون والمفكرون « الغربيون » وخاصة في الولايات المتحدة أن يكرهوا بوسائل الخداع البلدان الاشتراكية على تقبل ما يسمى « بالتبادل الحر للأراء والمعلومات » بمفهومه وتفسيره البورجوازي . وبما أنهم يدركون تأثيرهم المحدود على العالم الاشتراكي فقد لجأوا الى دعاو ديماجوجية عن اتفاقيات هيلسنكي وما ذكرته على تبادل المعلومات متجاهلين أن هذه الفقرات الواردة في اتفاقيات هيلسنكي تشير الى تبادل المعلومات بهدف تعزيز السلام والتعاون بين الشعوب وليس الانقسامات وزيادة التوتر .

• الحاضر والمستقبل •

ميوزوني : عندما نقارن نحن الشيوعيين بين نظامي الاعلام القسائمين سئانها واتجاهاتها المميزا ومساهمتها في اشاعة القيم الانسانية المحقة يوداد اقتناعنا العميق بأفضلية وميزات نظامنا الاعلامي من حيث كونه نظام المستقبل .

وينبغي اقتناعنا هذا وثقتنا هذه على حقيقة أن نظامنا الاعلامي على نقبض الاعلام البورجوازي يقدم للناس صورة صادقة ومتوازنة عن أهم الاحداث

الداخلية منها والخارجية . وفضلا عن هذا ، قاننا بالطبع مهتمون بزيادة تبادل المواد الإعلامية . لقد مرت فترة على جريدة تريبيونا لودو كانت تصدر فيها في أربع صفحات ثم ازدادت عدد الصفحات الى ست صفحات ثم الى ثمانية ثم الى عشر . ولا يعني هذا اننا نستهدف اصداؤها في ٦٠ صفحة . فالجريدة في المجتمع الاشتراكي تعتبر عملا مسئولا . وكما وصفها لينين فانها ليست داعية ومثيرة جماهريا فقط بل منظم جماعي أيضا . ومن ثم لا تصبح المسألة مجرد المراعاة لتنوع المواد الإعلامية فقط بل تمتداه الى فعاليتها . ويرجع ذلك الى حقيقة ان الشعب العامل بأكمله يساهم في بناء المجتمع الجديد وله مصلحة موضوعية في هذه العملية . ومن ثم فان الصحافة والأذاعة والتلفزيون في البلدان الاشتراكية ، على نقيض النظام الاعلامي البورجوازي الذي يحاول اعطاء الاحساس بأن جميع المشاكل الاساسية يجري حلها بواسطة قوى خارج سيطرة الانسان ، تركز الاهتمام على الشعب وقدراته الخلاقة وأهدافه في الحياة ، وحياته ككل التي تربط ارتباطا لا تنفصم بالبناء الاشتراكي .

ويمكنني أن أؤكد أن إحدى السمات الجوهرية للصحافة الشيوعية هي احساسها بالمسؤولية وتقديرها للامانة . فعل سبيل المثال هناك استحالة مطلقة ان ننشر من جانبنا آراء أو موادا تدم الشعوب الاخرى . وقد سنت البلدان الاشتراكية ، على نقيض الدول الرأسمالية ، قوانين تحظر الدعاية للحرب . وبالمثل هناك استحالة بالنسبة لنا أن ننشر موادا اثارية وتقارير زائفة لا تستند الا على الاشاعات .

ويتميز موقفنا من النقد بالاحساس بالمسؤولية . وتتلقى (تريبيونا لودو) مايقرب من ٨٠٠٠ خطاب شهريا . ومن الواضح اننا لا نملك القدرة على نشر جميع هذه الرسائل ، ومع ذلك تولى الجريدة العناية الكافية لكل خطاب يتضمن انتقادات معينة وتعمل على التأكد من الاجابة عليه بطريقة موضوعية ، وتنشر الرسائل النقدية في نشرة خاصة وترسل هذه النشرة الى السلطات ذات الصلة بالموضوعات المثارة لاتخاذ الاجراء الاصلاحى المناسب . ولحسن الحظ يوجد في بولندا وفي حدود علمي في عدد من البلدان الاشتراكية الاخرى قانون للصحافة ، ووفقا لهذا القانون فان رؤساء المؤسسات والهيئات ملزمون بالرد العلني على الانتقادات الصحفية والا فانهم يتعرضون لعقوبات ادارية معينة .

هولتسينجر : لا يوجد قانون مشابه في النمسا . ومن المعترف به كحق لكل شخص أو مؤسسة وجه اليه ووجهت اليها انتقادات من جانب الصحافة أن يطلب نشر تكذيب أو نفي لهذه الانتقادات ولا يستلزم هذا اثبات عدم صحة الاتهامات الموجهة اليهم . وتوضح هذا ساسرد المثال التالي من التجربة العملية لجريدتنا . حدث هجوم على ناد للشباب من جانب منظمة فاشية تدعى « الحركة اليمينية الجديدة » . واضطرنا

وفقا للقانون السارى ان ننشر « تكلينا » لهذه الواقعة التى كنا قد نشرنا
نبا حداثها .

ميتورنى : يتحدث الايديولوجيون البورجوازيون دائما كما لو ان
النقد شئ لا يمكن ان تجد له اثرا فى البلدان الاشتراكية . ولكن من الواضح
ان الشئ الذى يقصدونه ليس النقصد بشكل عام بل التهجعات على
الاشتراكية .

ومن ثم يظهر جليا اختلاف النظرة . فعلى نقض الصحافة الرأسمالية
التي تحاول اخفاء تشيعها وتحيزها الطبقي وادعاء الاستقلالية فان
الصحافة الشيوعية تعترف صراحة بتحيزها وتعلن انها تتبع سياسة
الحزب الشيوعى التى تتفق فى اعتقادنا وبقيننا مع مصالح الشعب .
ويفترض هذا الالتزام او التحيز الصريح الذى تربط به الصحافة
الاشتراكية والصحفيون العاملون بها ، تكريس الجهود لخدمة قضية
الحزب وبالتالي المعارضة الحازمة لكل شئ يعوق تحقيق هذا الهدف .
ولكنني مثالا بوصفي عضوا فى المجتمع وعضوا فى حزبى منذ ٢٥ عاما يتعين
على ان الاكيد من كل الحقائق وان ادرس كل جوانب أية قضية قبل ان
اصدر أية احكام التقادية . وباختصار فان واجبى يفرض على التأكد أولا
من اننى لا ادمر القضية التى اعمل فى خدمتها . ويعتبر الصدق والموقف
البناء والجدي هي المبادئ الجوهرية التى تحكم عملنا .

وقد استحدثت صحيفة تريبيونا لودو فى الفترة الاخيرة عمودا تحت
عنوان « الحقائق المدعمة » بالوثائق « . ويحتوى هذا العمود على الحقائق
المتعلقة بالوضع الاقتصادى وخاصة فى الزراعة حيث توجد مصاعب
ومشاكل لم تحل بعد . وقد اوضحنا للقارىء - بمساعدة الاحصائيات -
انفاق تطوير هذا الفرع من فروع الاقتصاد . وقد ساعدت الحقائق
والمعلومات والبيانات الكاملة التى قدمناها عن انتاج المواد الغذائية
استطعنا ان ندحض التاكيدات التى تنشرها الدعاية البورجوازية وكذلك
الاشاعات التى روجت حول سبب المصاعب التى تواجه الزراعة وبأنها تكمن
فى زيادة تصدير المنتجات الزراعية .

ومن وجهة نظرى ، فان هذا الشال يكشف أيضا عن احد أوجه
الاختلافات الأخرى بين نظامنا الاعلامى والنظام الرأسمالى . فالصدق
هو وسيلتنا الى تنوير الراى العام ونحن لا نلجأ الى خداع الشعب بل
نخاطب دائما وعيه الطبقي .

واما بالنسبة لدور العنصر التجارى ، فلا توجد هيئة تحرير تتجاهل
هذا الجانب ، ولكن فى ظل الاشتراكية لا يمارس هذا العنصر سوى تأثير
ضئيل على السياسة الاعلامية .

ولا يعنى هذا بالطبع أنه لا توجد مشاكل أمام الصحافة الاشتراكية أو أنها حققت نهاية الغايات . فالحياة دائما لا تتوقف وتزداد أكثر وأكثر المهام والواجبات الملقة على عاتقنا مع تطور النظام اشتراكي . علينا أن نعمل دائما على تحقيق مزيد من الخدمات الثقافية والاعلامية للشعب .

وإذا ألقينا نظرة عريضة على الموضوع كله فسنجد أن تطوير وسائل الاعلام يشتمل على عمليات متزايدة التعقيد ومتزايدة التنافس . فمن ناحية لم يعد العالم تحت سيطرة وسائل الاعلام الرأسمالية ومجالات سيطرته تتناقص . ومن ناحية أخرى تحاول الامبريالية أن تستعيد مراكزها المفقودة وتستخدم التكنولوجيا الحديثة في محاولة تقبل الصراع الايديولوجي الى أراضي البلدان الاشتراكية .

ومن وجهة نظري فإن هذا الوضع يضع أمام وسائل الاعلام في البلدان الاشتراكية عددا من المشاكل ذات الأهمية البالغة سواء في مجال استخدام التكنولوجيا وتطوير هذه الاستخدامات أو في مجال العمل على تثقيف الرأي العام وتزويده بالمعلومات .

واننى اعتقد أن مسألة المطبوعات المتخصصة ذات أهمية كبرى ولم يوجد لها الحل المناسب حتى الآن ، وينطبق نفس الشيء على عدد من المسائل الأخرى مثل الفرص المتميزة التي تتيحها وتوفرها الصحافة والتليفزيون والراديو ، وتحسين كفاءتها وتحقيق تنسيق أفضل وتعاون متبادل أكبر مع النشاطات الاعلامية والدعائية للبلدان الشقيقة .

هولتسينجر : ولا شك أن المبادئ الأساسية التي تحكم عمل وسائل الاعلام في البلدان الاشتراكية والصحافة الشيوعية العاملة في ظروف المجتمع الرأسمالي يربطها خيط موحد . ومع ذلك فإن لعملنا خصائصه المميزة . وإذا قارنا ، مثلا ، صحيفة « فولكسستيمه » بصحيفة « تريبيونا لودو » فإننا سنجد الأولى تستند الى قاعدة تكنيكية أصغر وهيئة تحرير أصغر عددا كما أن حجم الجريدة نفسه أصغر . ومن ثم كان علينا أن نقسوم بترشيده اختيارنا وانتقائنا للمواد التي نشرها وذلك بالرغم من جهودنا لتزويد قراء جريدة « فولكسستيمه » بما يفيدهم في شتى الموضوعات .

ومن الطبيعي أن نعمل على فضح ونقد الشرور الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي المعاصر انطلاقا من حقيقة أن هدف برنامجنا هو الاشتراكية . وفي نفس الوقت فإن عملية تقييمنا لأي وجه من أوجه الحياة في النمسا يجب أن تتسم بالواقعية . ومن وجهة نظري فإننا لن نكون شيوعيين إذا لم نلاحظ حدوث بعض التغيرات الإيجابية . وبالطبع فإن هذه التغيرات كقاعدة ، هي نتاج تضال طويل للشعب الكادح بمن فيهم الشيوعيون . وقد حدث مرارا أن رفع حزبنا مطالب محددة على مدار سنوات طويلة ثم تحدث

الاستجابة العملية لهذه المطالب في النهاية عندما يصبح الاشتراكيون الديموقراطيون في الحكومة . وليس بالامر السهل شرح وتفسير تعقيدات مثل هذا الموقف خاصة اذا كان علينا أن نتذكر دائما بأننا في نفس الوقت الذي نمارس فيه نقد قيادة الحزب الاشتراكي نحافظ على استمرار الحوار البناء مع أعضاء الحزب العاديين والذين يوجد بينهم عدد كبير من العمال .

وهناك أنواع أخرى من المشاكل تواجهنا أيضا . نعتد نحن الصحفيين الشيوعيين العاملين في ظل الأوضاع الرأسمالية على المصادر البورجوازية للدرجة كبيرة . وبالطبع عندما يكون الموضوع متعلقا بالنمسا فإننا نقوم بالبحث والتحليل ونقدم مواد إضافية . وعلى سبيل المثال يحدث أحيانا أن نقوم بنشر أخبار بعض الحوادث الاجرامية وذلك بهدف كشف الجذور الاجتماعية للجريمة . ولتبيان الظروف اللا انسانية التي دفعت الى ارتكابها والتي تدخل في إطار المناخ العام للمجتمع الرأسمالي الذي جعل من النقود والثروة المحك للنجاح .

بيد أن الموقف يتسم بصعوبة وتعقيد معين عندما تنقل الجرائد البورجوازية في مضمار حملتها المعادية للشيوعية تقارير واقعية أو خيالية من أحداث وقعت في البلدان الاشتراكية . وفي مثل هذه الحالات لا نصبح دائما قادرين أن نفصح منفردين وبدون مساعدة زملائنا في البلدان الاشتراكية عمليات الدس التي تقوم بها الصحافة الرأسمالية .

أما الامر الذي أود التركيز عليه هنا فهو واجبنا نحن الشيوعيين ، سواء كنا نعمل في إطار الظروف الرأسمالية أو الاشتراكية ، في مواجهة المشكلة التي تتزايد الحاجة والخاصة بتحسين عملنا في مجال الخدمة الاعلامية هذا اذا وضعنا في الاعتبار تزايد الصبغة الاحتكارية وتركز وسائل الاعلام في ايدى ١٢ شركة رأسمالية . ونحن على يقين بأن هذا يتطلب نضالا فعالا ونشطا ضد الدعاية المعادية للشيوعية والمصادرة للسوفييت ، ويتطلب أيضا - وهذا أمر ليس بقليل الأهمية - الاهتمام بتزويد الرأي العام بتقارير من الحياة في البلدان الاشتراكية بكل تعقيداتها وتنوعها . ويبدو لي اليوم أن هناك حاجة متزايدة لتنسيق جهود الوكالات الاعلامية في البلدان الاشتراكية وأن تساعد هذه الوكالات الصحافة الشيوعية والتقدمية في البلدان الرأسمالية في تغطية الاحداث .

وبكلمات أخرى يمكننا أن نحقق استفادة حقيقية من المزايا الكامنة في نظامنا الاعلامي الشيوعي اذا عملنا دائما على تحسين وتطوير جهودنا المشتركة .



ماذا للهاكم من المال العام؟

بقام : الدكتور محمد عمارة

من أوضح السمات في فكر الاسلام الاجتماعي تلك السمة التي تؤكد على ان ثروة المجتمع هي ملك لمجموع الامة .. استقر الامر على ذلك في الفكر النظري الذي تمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية ، كما وضعت هذه الافكار في التطبيق عندما شهدت الحياة تجربة المسلمين الاوائل ، وخاصة دولة الخلفاء الراشدين والسنوات التي حكم فيها عمر بن عبد العزيز (٦١ - ١٠١ هـ - ٧٢٠ م) .

● ففي القرآن الكريم يقول الله سبحانه (وانفقوا مما جعلكم مستغنيين فيه) فيحدد ان حيازة المال انما هي وظيفة اجتماعية ، اما ملكيته فهي حق الله ، اى حق المجتمع ، وان الناس في هذا المال خلفاء ونواب عن الله ، اى عن المجتمع ومجموع الامة التي هي المالك العام الاصيل .. وفي هذا يقول الزمخشري في تفسيره للقرآن : « يعنى ان الاموال التي في ايديكم انما هي اموال الله .. فليست هي باموالكم في الحقيقة ، وما انتم فيها الا بمنزلة الوكلاء والنواب .. »

● وفي القرآن ايضا يقول الله سبحانه : (يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل) .. فيضيف لفظ « الاموال » الى الجمع

والمجموع ، لا الى الفرد ٠٠ ويلحظ. الامام محمد عبده تلك الاشارة التي تتكرر في اغلب آيات القرآن التي تعرض للحديث عن الاموال ، فيكتب في تفسيره للقرآن يقول : « ان الله ، سبحانه ، أضاف الاموال الى الجميع ٠٠ للتنبيه على ما قررنا مرارا من تكافل الامة في حقوقها ومصالحها ، فكأنه يقول: ان مال كل واحد منكم هو مال أمتكم ٠٠ (١) »

● وفي تراث التصوف الاسلامي - وهو التراث الذي يطلق على الصوفية اسم « الفقراء » - يشبهون الثروة في المجتمع بالماء في النهر ، ويطلبون أن يكون الشرب من نهر الثروة العام بقدر الحاجة ، وينهون الناس عن حيازة الثروة كما يحوز البعض الماء في « القرب والروايا » ٠٠ ويحكي الامام الغزالي هذا المعنى فيقول : ان المال كالماء في الانهار « والماء لا يشرب منه أكثر من الحاجة . فاقوياء النفوس الصالحون لا يشربون من الماء أكثر من حاجتهم ، وينفرون مما وراءها ، ولا يجمعون المال في القرب والروايا يدورون بها معهم ، بل يتركونه في الانهار للمحتاجين اليه ٠٠ (٢) »

● وعمر بن عبدالعزيز ، وهو الملقب بخامس الخلفاء الراشدين ٠٠ عندما يتولى الحكم يصادر أموال أمراء بني أمية ، بمن فيهم زوجته ، ويرأها مظالم قد اغتصبها السابقون من مال الامة العام ، وعندما يبعث اليه هؤلاء الأمراء بعمته فاطمة لتجاذله في هذا الامر يحدثها فيقول : « ان الله قد بعث محمدا ، صلى الله عليه وسلم ، رحمة ، ولم يبعثه عذابا ، الى الناس كافة . ثم اختار له ما عنده فقبضه اليه ، وترك للناس نهرا شاربهم فيه سواء ، ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله . ثم ولي عمر فعزل على عمل صاحبه . فلما ولي عثمان اشتق من ذلك النهر نهرا . ثم ولي معاوية فشق منه الانهار . ثم لم يزل النهر يشق منه يزيد ومروان وعبد الملك والوليد وسليمان حتى أففى الامر الى وقد يبس النهر الاعظم ، ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود اليهم النهر الاعظم الى ما كان عليه ٠٠ (٣) » فهو يشبه الثروة في المجتمع بالنهر الاعظم ، ويرأ نهرا عاما ، خلقه الله للامة ، وتركه الرسول عاما لها ، وما اشتق الحكام منه فهي مظالم لا بد من مصادرتها كي يعود النهر يروى أصحابه الحقيقيين بن جديد ٠٠

وإذا كان هذا هو موقف الفكر الاجتماعي الاسلامي من ثروة الامة ومال المجتمع ٠٠ فان سؤالا يثور ويطلب الجواب ٠٠ وهو :

● ماذا للحاكم في مال الامة العام ؟ هل له تصرف مطلق ؟ أم له

-
- (١) الأعمال الكاملة للامام محمد عبده ٠ ج ٥ ، ص ١ ، ٢ دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة ٠ طبعة بيروت ١٩٧٢ .
 (٢) احباء علوم الدين ٠ ج ٤ ص ١٦٦ ٠ طبعة الحلبي ٠ القاهرة .
 (٣) الأغاني ٠ ج ٩ ص ٣٤٧٦ طبعة دار الشعب .

قدر معلوم ؟ ... وكيف عرضت هذه القضية في الفكر الاجتماعي للإسلام ؟ .. وفي هذه الصفحات نترك تجربة الخليفة الراشد عمر بن الخطاب لتجيب على هذا السؤال .

ماذا للحاكم - عند عمر - في المال العام :

المال مال الله ، والبلاد بلاد الله ، وحق الله هو حق المجتمع ، أي مجموع الأمة وجمهورها العامل ، الذي يعيى الأرض الميتة ويمنحها العمران والزينة .. تلك هي الفكرة والعقيدة الجوهرية والمحورية في الفكر والتطبيق الاجتماعي لعمر بن الخطاب ، وللدولة الإسلامية التي قادها هذا الخليفة العظيم ..

وإذا كان الأمر هكذا .. فما هو مكان الحاكم الأعلى للدولة - وبعبارة عصرنا : الحكومة - من مال الدولة العام ؟ .. وما هو حقّه ونصيبه ، كحاكم ، في هذا المال ؟ ..

إن موقف عمر من هذه القضية ، هو الآخر ، صفة من صفات عدله الاجتماعي التي ما زالت تتألق بالضوء المشع والساطع في تراثنا وتاريخنا منذ عصره وحتى هذا العصر الذي نعيش فيه ..

لقد كان عمر - كما كان أبو بكر الصديق - تاجراً من تجار القرشيين بمكة ، قبل إسلامه وبعده ، ومن تجار المهاجرين الأولين بالمدينة بعد أن هاجر إليها .. وظل كذلك حتى تولى الخلافة والسلطة العليا كأمير للمؤمنين ، فشغلته مهام الدولة عن تحصيل رزقه ورزق أهله من التجارة ، فتوقف عن مزاوله مهام تجارته ، ومع ذلك ظل لا يتناول من مال الدولة شيئاً ، حتى أصابه جهد وحلت به الشدة .. وبعبارة « سهل بن حنيف » في روايته عن أبيه : « مكث عمر زماناً لا يأكل من المال شيئاً حتى دخلت عليه في ذلك خصاصة ! .. »

ولم يكن نظام دولة الخلافة يعرف « الرواتب والمخصصات » لقضاء تولى المناصب ، وإنما كان يعرف الرواتب والمخصصات - (العطاء) - لقاء الحاجة والاحتياج ، فالاحتياج يأخذ بقدر حاجته ودوره وعطائه بصرف النظر عن موقعه في النظام ، حاكماً كان أو محكوماً .. والمستغنى لا يأخذ من المال العام شيئاً ، حاكماً كان هذا المستغنى أو محكوماً ! .. اللهم إلا ما له من « عطاء » .

فلما احتاج عمر لما يتعيش به هو وأهله دعا إلى مؤتمر حضره كبار الصحابة ، وفي مقدمتهم الهيئة الشورية التي حملت مسؤولية الحكم في الدولة بعد وفاة الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، هيئة (المهاجرين الأولين) .. وحدّثهم أن أمر الخلافة قد شغله عن تحصيل أسباب معاشه ، ثم سألهم

عن الفدر الذى يحق له أن يتناوله من مال الامة العام .. وبعبارة : « لقد شغلت نفسى فى هذا الامر .. فما يصلح لى منه ؟ » .. فتعددت الاراء .. يأكل هو ، وأن يطعم من يشاء .. قال عثمان لعمر : « كل وأطعم ا » .. ومع عثمان فى هذا رأى كان سعيد بن زيد بن عمرو بن نشيل ، قريب عمر ، واحد (المهاجرين الاولين) .. ولكن عمر نفر من هذا النهج ورفض هذا رأى وطلب رأى على بن أبى طالب ، الذى أشار بأن للخليفة من مال الامة العمام ما يسد حاجاته وحاجات أهله فقط ، لان ذلك انما يحل له بحكم الحاجة ، كواحد من المسلمين ، لا بحكم امتياز يرتبه له كونه حاكما للمسلمين ! .. فلما سأل عمر عليا : « ما تقول أنت فى ذلك ؟ » أوجز على الجواب فقال : « غدا وعشاء ا » .. فاستراح عمر ، واستقر رأى على هذه الفلسفة وعلى ذلك التحديد (١) .. فتقرر أن يكون لعمر من مال الامة ما يسد حاجاته وحاجات أهله ، فى حدود وسط ، كمواطن قرشى من أوساط الناس : « قوته وقوت عياله ، لا وكس ولا شطط - مع التوسط ، لا بخس ولا زيادة - وكسوتهم وكسوته للشئ والصيف - حلة للصيف وأخرى للشئ - ودابتان لجهاده وحوائجه وحجته وعمرته » وبعد ذلك له عطاؤه ، كواحد من أقرانه فى الاسلام ، عندما يقسم ما آفاه الله على المسلمين « والتقسيم بالسوية ا » (٢)

ولقد أكد عمر هذه الفلسفة وهذا النهج وهذا التحديد فى الكثير من المواقف والعديد من المناسبات .. وعندما اشتبه على البعض تحديد الفواصل بين ما للحاكم وما للامة فى المال العام ، وطمنا أن ما للدولة هو لامر المؤمنين ، استنكر عمر ذلك ، وأوضح لهم الامر قائلا : « أنا أخبركم بما أستحل من مال الله .. يحل : حلتان ، حلة فى الشتاء وحلة فى الصيف ، وما أحج وأعتمر عليه من الظاهر - (الدواب) - ، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من قریش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا بعد رجل من المسلمين يصيبنى ما أصابهم ا » (٣)

استراح عمر لهذا النهج ، والتزم هذا التحديد ، وأخذ نفسه بهذا المنطق الصعب .. فكان ينفق درهمين فى اليوم ، هو وعياله .. ويذهب من المدينة الى مكة حاجا فلا يتخذ لنفسه بناء ولا فسطاطا - (خيمة) - يتقي بها الشمس ، وانما ينشر كساء على شجرة فيستظل تحته .. ويستكثر على غلامه أن تبلغ نفقات رحلتهم للحج خمسة عشر دينارا .. ويمرض ، فيوصف له العسل علاجا ، فلا يتناوله من بيت المال الا بعد أن يصعد المنبر خطيبا ، فيعرض أمره على المسلمين ، ويأخذ منهم الاذن فى قرية صغيرة من العسل ، قائلا : « ان أذنتم لى فيها أخذتها والا فأنها على حرام ا » (٤)

-
- (١) طبقات ابن سعد ٠ ج ٢ ق ١ ص ٢٢١ ٠ طبعة دار التحرير ٠ القاهرة ٠
(٢) تاريخ الطبرى ٠ ج ٣ ص ٦١٦ ٠ طبعة دار المعارف ٠ القاهرة ٠
(٣) طبقات ابن سعد ٠ ج ٢ ق ١ ص ١٩٧ ٠
(٤) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٢٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٨ ٠

ويزيد من روعة موقف عمر هذا ويعلى من قدر نهجه هذا في العادل الاجتماعي ووضع الضوابط التي تضبط ما للحاكم في مال الدولة ، أن هذا النهج وذلك السلوك قد قام واستمر وبرزت معالمه ورسخ في أرض التجربة السياسية لدولة الخلافة الراشدة وسط معارضة كثيرة من أناس كثيرين ٠٠ فلقد كانت هناك تطلعات قوية تريد أن يصبح أمير المؤمنين قدوة في العيش الهني والانفاق السخي والحياة الباذخة ، كي يحل للأخريين هذا النمط من أنماط الحياة دون لوم أو عتاب ، خصوصا وأن الخيرات قد زادت ، والأموال قد وفدت ، والفتوحات قد غمرت العاصمة بكنوز ما كان ليحلم بها العرب الاولون ! ٠٠

كان تيار التطلعات قويا ، وحملة هذه الرغبات كثيرين ٠٠ وكان رفض عمر شديدا ، وصموده عتيذا ٠٠ ! فهذا تحرك جماعي يمثله وقد من جماعة المسلمين يسعى الى منزل عمر يطلبون منه أن ينفق بسخاء ، ويوسع على الآخرين في الانفاق ، لأن المال كثير ٠٠ ولكنهم يهابون الحديث الى عمر فيما جاءوا من أجله ، فيتحدثون الى ابنته حفصة فيقولون : « أبى عمر الا الشدة على نفسه وحصره ، وقد بسط الله في الرزق ، فلييسر في ههنا الفء فيما شاء الله ، وهو في حل من جماعة المسلمين ! »

فهم يطلبون له تغيير نهجه ، ويحملون له موافقة جماعتهم على هذا التغيير ! ٠٠

ولقد مالت حفصة الى رأيهم ٠٠ أى أن هذه التطلعات قد وجدت لنفسها موقعا في بيت عمر ، وعند من ؟ عند حفصة ، احدى زوجات الرسول ، عليه الصلاة والسلام ٠٠ ! ولكن عمر يصد هذا التيار في قوة انسانية محلقة ٠٠ في قوة القديسين ٠٠ بل نقول : في قوة أمير المؤمنين ٠٠ ويعتب على حفصة ، بل يعنفها ، فيقول : « يا حفصة بنت عمر ! نصحت قومك وغششت أباك ٠٠ ! إنما حق أهلي في نفسي ومالي ، أما في ديني وأمانتي فلا ؟! (١) ٠٠ أبلغنيهم عنى : أن رسول الله قد فوض الفضول - (زيادات الاموال وقواضها) - في مواضعها ، وتبلغ بالتزجية - (استعانة بما يكفيه) - ٠٠ واني قدرت - فوالله لاضعن الفضول في مواضعها ، واتبلغن بالتزجية ! (٢) »

● وهذا عم الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، العباس بن عبدالمطلب ، رضى الله عنه ، يتحدث الى عمر طالبا منه العدول عن عيشه الحشن ، واقامة اللواتم الطيبة والمآكل اللينة ، ودعوة الصحابة اليها . ياكلون ويتحدثون ! ٠٠ فيرفض عمر ، ويحدث العباس عن أن الرسول وأبا بكر قد « عملا وعملوا سلكا

(١) المصدر السابق ٠ ج ٢ ق ١ ص ١٩٩

(٢) تاريخ الطبري ٠ ج ٢ ص ٦١٧ .

طريقاً ٠٠ واني ان عملت بغير عملهما سلك بي طريق غير طريقهما (١) » .
 ● وهذا عبدالله بن عمر بن الخطاب يحاول اختراق حصن التقشف عند أبيه ، فيحدثه أن هذا التقشف قد أصاب ابنته بالهزال ٠٠ ولكن عمر يحسم الامر ، وينهى إليه أن تلك مسئوليته هو ، وليست مسئولية بيت مال المسلمين (٢) .

● وابن آخر من أبناء عمر هو عاصم ٠٠ استشعر عمر منه الركون الى عطاء أبيه ونفقاته التي ينفقها من مال المسلمين ، فنهاه عمر عن ذلك الركون ، وقال له يكفيك أني قد أنفقت عليك شهراً ٠٠ فاذهب واستغن بمال لي ، به ، وشارك أحداً من تجار قومك في تجارته ، واكسب ما تنفقه على نفسك وأهلك ٠٠ وإياك أن تمد بصرى فتطمع في شيء من مال المسلمين « فما كان هذا المال يحل لي قبل أن إليه - (قبل خلافتي) - الا بحقه ٠٠ وهو الآن أشد حرمة علي ، لانه قد أصبح أمانتي ! ٠٠ (٣) »

● وهذا واحد من أصحاب عمر ، يأتيه طامعاً في عطاء من بيت مال المسلمين ، فيغضب عمر ، وينهره قائلاً : « أردت أن ألقى الله ملكاً خائناً !؟ (٤) » ٠٠ فهو اذا وضع مال الناس في غير موضعه خرج عن معنى الخلافة ونهج الاسلام وخلق الامانة ، وأصبح ملكاً جباراً ، بل وملكاً خائناً !

يصمد عمر أمام أصحاب هذه الرغبات والتطلعات ٠٠ ويرسخ بناء العدل الذي رعاه في أرض التجربة الاسلامية ٠٠ ويؤكد للناس ما يجب عليه وعليهم رعاية لهذا النهج العادل في الفكر والتطبيق الاجتماعي ، فيحدث الربيع بن زيادة عن مكانه الحق ، الذي يجب ألا يتعداه ، من مال الامة والسدولة ، فيقول : « ٠٠ ان مثلي ومثل هؤلاء ، مثل قوم سافروا ، فدفعوا نفقاتهم الى رجل منهم ، فقالوا : أنفق علينا ، فهل يحل له ان يستأثر منها بشيء ؟ ١٩ » ٠٠ فلما أجاب الربيع بالنفي ، قال عمر : « فكذلك مثلي ومثلهم (٥) ٠٠ » ٠٠ وفي موطن آخر تتكرر عنده الفكرة ويتغير التمثيل ، فيقول : « اني انزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم ، ان استغنيت استعلفت ، وان افتقرت اكلت بالمعروف ٠٠ فان أيسرت قضيت ! ٠٠ ولا يحل لي من هذا المال الا ما كنت آكلاً من صلب مالي (٦) ! ٠٠ والله لوددت أني خرجت منه كافاً لا عل ولا لي (٧) ! »

-
- (١) طبقات ابن سعد ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٠٧ .
 - (٢) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ١٩٨ .
 - (٣) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ١٩٨ .
 - (٤) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢١٩ .
 - (٥) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٠١ .
 - (٦) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ١٩٧ ، ١٩٨ .
 - (٧) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٠٧ .

وأكثر من هذا الصمود وأروع ، تلك الحقيقة التي تلفتنا إليها عبارة عمر : « فإن أيسرت قضيت ! .. » فما يتقاضاه أمير المؤمنين ، ليسد به حاجته ، من بيت المال إنما هو نفقة عليها الحاجة ، فإذا ما استغنى فلا حق له فيها ، بل أن عليه القضاء والرّد لا أخذ والتلق إذا تيسر له الفنى والاستغناء حتى بعد الاتفاق ! .. فهو إذن قرض ودين قضائى مرهون بتحقيق الوفاء والقدرة على السداد والوفاء ! .. »

ويؤكد هذه الحقيقة ، ذات الدلالة الهامة ، ما حدث عندما حضرت الوفاة عمر بن الخطاب ، فلقد أحصى ما فى ذمته لبيت المال ، فوجده ستة وثمانين ألف درهم ، وأوصى ابنه عبد الله بوفائه من ماله ، فان لم يكف فمن مال « عدى » - (البطن الذى ينتسب له عمر من بطون قبيلة قريش) - فان لم يكف فمن مال قريش ! .. قال عمر لابنه : « يا عبد الله ، أنظر كم عسى من الدين - فحسبه فوجده ستة وثمانين ألف درهم - .. ان وفى لها مال آل عمر فأدّها عنى من أموالهم ، وان لم تف أموالهم فاسأل فيها بنى عدى بن كعب ، فان لم تف من أموالهم فاسأل فيها قريشاً ، ولا تصدّهم الى غيرهم ! (١) »

وقبل أن يدفن عمر كان ابنه عبد الله قد أحضر هيئة (المهاجرين الاولين) وعددا من الانصار ، وأشهدهم على نفسه بتحملة دين أبيه قبسل بيت مال المسلمين .. ولم تضر على دفن عمر « جمعة حتى حمل عبد الله المال الى الخليفة عثمان بن عفان ، وأحضر الشهود على البراءة بدفع المال ! .. (٢) »

صنع عمر هذا الصنيع .. وأقام تلك الحدود التي فصلت بين ما للامة وما للحاكم فى المال العام .. وأرسى قواعد تلك الفلسفة الاجتماعية التي جعلت المال للامة ، والمعيّار الذى يحكم اتفاق الحاكم منه هو معيار الحاجة ، وما يتقرر له منه هو بمسأبة الدين يجب الوفاء به والرّد له عند الفنى والاستغناء ! ..

ولقد سن هذا الخليفة العظيم تلك السنة العادلة فى مواجهة تيار من التطلعات قوى وعظيم ، فزاد ذلك من عظمتة ، حتى لقد غدا عدله الاجتماعى منارة يجتذب سنا ضيوتها عقول الباحثين وقلوب المستضعفين منذ عصره. حتى الان ! ..

وحكام الاقاليم :

ولم يكن عمر وحده هو جهاز الدولة على عهد خلافته ، فلقد كان هناك

- (١) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢٤٤ .
(٢) المصدر السابق . ج ٣ ق ١ ص ٢٦٠ .

« العمال » - (الولاة) - على الاقاليم ٠٠ ولقد اجتهد عمر في اخذهم بهذا المنهج العادل والشديد ٠٠ فاستن سنة احصاء اموالهم الخاصة وقت تعيينهم في مناصبهم ، ثم احصائها وتقديرها حيناً بعد حين ، وعندما وجدها قد تضاعفت ، لدى بعضهم ، شاطروهم هذه الاموال ، أى قاسمهم هذه الولايات ٠ وهو قد صنع ذلك مع صحابة أجلاء ٠٠ بل وعزل بسبب ذلك عدداً من هؤلاء الصحابة الاجلاء ، من أمثال سعد بن أبى وقاص ، وأبى هريرة ، عليهم رضوان الله (١) ٠٠

وكان عمر يشجع المسلمين على مراقبة ثروات الولاة ٠٠ فراقبهم ٠٠ وكتب شعراؤهم الى عمر شعرا يشكرو ويصف نمو ثروات الحكام ٠٠ فعندما رأى عمر بن الصمعي اموال العمال - (الولاة) تكثر ، استنكر ذلك ، وكتب الى عمر بن الخطاب بأبيات شمر ، فبعث الى عماله ، وفيهم سعد بن أبى وقاص وأبو هريرة ، فشاطروهم اموالهم ا »

ويروى ابن سيرين قصة مصادرة عمر لنصف ثروة أبى هريرة - وكان والياً على البحرين - وتعنيفه اياه فيقول : لما قدم أبو هريرة من البحرين دار بينه وبين عمر هذا الحوار ، الذى بدأه عمر بقوله :

- يا عدو الله وعدو كتابه ، أسرقت مال الله ١٩ ٠٠

- لست بعدو الله ولا عدو كتابه ، ولكنى عدو من عاداهما ، ولم أسرق مال الله ا ٠٠

- فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم ١٩ ٠٠

- خيل تناسلت ، وعطائي تلاحق ، وسهامى تلاحقت ا

ولكن عمر رفض منطق أبى هريرة ، وصادر المال ٠٠ وبعبارة ابن سيرين : « فقبضها منه » - أى العشرة آلاف درهم ٠٠ وحزن أبو هريرة ، ولكنه لم يستطع أن يصنع شيئاً ٠٠ اللهم الا - كما قال - : « فلما صليت الصبح استغفرت لأمير المؤمنين ١٩ » ٠٠ ولكنه رفض أن يتولى الامارة فى عهد عمر ولا سألها عمر :

- ألا تعمل ؟ - (أى ألا تتولى العمل ! الولاية) ؟ - ٠٠ قال :

(١) المصدر السابق ٠ ج ٣ ق ١ ص ٢٠٣ ، ٢٢١ ٠

— لا .. أخشى ثلاثا : أن يضرب ظهري ، ويشستم عرسي ، وينتزع مالي (١) ! ..

أى أنه رفض الولاية ، لمصادرة المال ، ولافتقاد ما نسميه في عصرنا بالحافز المادي ! .. ولكن عمر اعمل أمر توليته ، لانه رفض منطقته من الأساس ! ..

ولقد كان وراء موقف عمر هذا من تنمية الولاة والحكام لثرواتهن النساء توليهم مناصبهم قاعدة ادارية واقتصادية واجتماعية حددتها وطبقها ، ومنع بها اشتغال هؤلاء الحكام بجمع الثروة وتنميتها طالما كانوا احكاما يستطيعون تحصيل الميزات والامتيازات .. فمال الامة العام تتولاه الدولة .. ولكن الفرق كبير والبون شاسع بين ملكية الدولة العامة والملكية الخاصة للولاة والحكام .. وقصة عمر مع الوالي « عتبة بن أبي سفيان » شاهد على هذا الذي نقول .. فلقد تولى عتبة حكم « كنانة » ، فاشتغل بالتجارة فيها وهو وإل عليها ، ثم رجع الى المدينة بثروته التي حصلها ، فسأله عمر :

— ما هذا يا عتبة ! ..

— مال خرجت به معي ، وتاجرت فيه ! ..

— ومالك تخرج المال منك في هذا الوجه ! ..

ثم أمر بمصادرته « فصيده في بيت المال » !

واشتهرت تلك القصة يومئذ .. بل لقد ظلت حية في الازمان حتى بعد وفاة عمر ، ووفاة عتبة ، فعندما تولى الخلافة عثمان بن عفان ، وهو أموي مثل عتبة بن أبي سفيان ، عرض على أبي سفيان أن يرد اليه ما صادره عمر من ابنه ، قائلا : « ان طلبت ما أخذته عمر من عتبة رددته عليك ! .. » (٢) .. فلقد كان لعثمان ، رحمه الله ، في الاموال نهج خالف فيه نهج عمر .. وهو القائل : « ان عمر كان يمنع اهله وأقربائه ابتغاء وجه الله ، واني أعطى أهلي وأقربائي ابتغاء وجه الله » (٣) ! ..

اذن .. فنهج عمر في العدل لم يكن استثناء ذاتيا اقتصر عليه ووقف

(١) الاموال .. ص ٣٨١ ، ٣٨٢ (لأبي عبيد القاسم بن سلام .. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م)
(٢) تاريخ الطبري .. ج ٤ ص ٢٢٠
(٣) المصدر السابق .. ج ٤ ص ٢٢٦

عنده وعند منصبه كأمير للمؤمنين ، وانما كان نهج دولة وفكر أمة وقانون مجتمع ، بدأ به الأمين الأكبر على أمر الأمة ، فالتزم به هو وأهله وذووه ، ثم اجتهد ليعممه على الذين وضعت بين أيديهم مقاليد الحكم وأمانة السياسة لهذه الأمة ، في العاصمة كانوا أم في الأقاليم ..

عام الرمادة :

وانه لمن خطئ الرأي وخطأ القول أن يحسب البعض أن عدل عمر بن الخطاب كان استثناء من المألوف وشذوذا عن القاعدة ، وضرورة ارتبطت بظرف من الشدة طرأ على حياة المسلمين ..

ففي بعض الأحيان يلجأ القارئ اشارات البعض الى أن شدة عمر في العدل والمساواة كانت ضرورة اقتضتها الضائقة التي مرت بالمسلمين على عهده ، وضائقة عام الرمادة بالذات .. وتلك محاولة لاطفاء نور هذه المنارة من منارات العدل الاجتماعي ، حتى تتيح الظلمات السبيل للفكر الذي يبرر المظالم والاستغلال ! ..

● فنحن نعرف أن ثروة الدولة الاسلامية لم تكثر كما كثرت على عهد عمر بن الخطاب .. فبعد أن كانت ثروتها آبار مياه قليلة ، وأعشاب كلا متناثرة في الصحراء ، وتجارة محدودة ، ضمت أودية الزراعة في العراق وفارس مصر والشام ، وأصبحت لها خيرات اللبل وبردق ودجلة والفرات .. مع ما ضمت الامبراطورية من صناعات وحرف وتجارات ، وزخرت به من فنون .. ومع ما صادرت من كنوز سال لها لصاب قوم ، وبكى لرؤيتها ، ولخوف آثارها ، عمر بن الخطاب عندما سطعت عليها الشمس في ساحة مسجد الرسول ، عليه الصلاة والسلام ! ..

● ونحن نعلم أن خلافة عمر وأمارته للمؤمنين قد دامت عشر سنوات وستة أشهر وأربعة أيام - (من ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣ هـ ٢٣ أغسطس سنة ٦٣٤ م حتى ٢٦ ذي الحجة سنة ٢٣ هـ ٣ نوفمبر سنة ٦٤٤ م) - .. بينما عام الرمادة والمجاعة لم يدم أكثر من تسعة أشهر من شهور السنة الثامنة عشرة من الهجرة ! .. فعدل عمر هو القاعدة في طول خلافته ، وتشريعات هذا العدل كانت فكر الدولة الاجتماعي طوال عهده ، ولم تكن خاصة اختصت بها الشهور التسعة التي سميت في التاريخ : عام الرمادة .

ثم ! ان مجاعة الرمادة هذه لم تكن عامة في الامبراطورية الاسلامية كلها ، وانما كانت شدة أصابت بادية شبه الجزيرة وحدها لانعدام المطر ، الذي أدى الى انعدام الكلا والمرعى ، قبلت الحياة بأهل البادية حافة الهلاك ..

ولقد كان الجديد الذي أحدثه عمر في عام الرمادة ، هو أنه أضاف الى

تشريعات عدله الاجتماعي تشريعات اضافية ، اقتضتها ضرورات طارئة ..
ومن هذه التشريعات - غير ايقافه حد قطع يد السارق - :

١ - أنه أكد ، أكثر فأكثر ، على وحده ثروة الامة وعمومها في كل ابنائها ..
فالمأثورة الاسلامية الشهيرة تقول : « إذا جاع مسلم فلا مال لاحد ! » ..
ففي الظروف العادية لكل انسان عطاء يكفي حاجياتة .. اما في وقت
الضرورة هذا ، وعندما يجوع مسلم واحد فان المال ، جميع المال ، هو للجميع ،
يسدون الرمق أولا ، ويحفظون الحياة قبل أى شئ آخر .. ولذلك أرسل
عمر بن الخطاب الى والى العراق سعد بن أبى وقاص .. والى والى الشام
معاوية بن أبى سفيان .. والى والى مصر عمرو بن العاص .. وطلب منهم
وليس مثل كلماته لعمرو بن العاص في التعبير ، فهو يقول له : « بسم الله
الرحمن الرحيم . من عبدالله عمر ، أمير المؤمنين ، الى العاصي بن العاصي !
سلام عليك ، أما بعد ، أفتراني هالكا ومن قبلى وتميش أنت ومن قبلك ! »
فياغوثاه ! .. ياغوثاه ! .. ياغوثاه ! »

فلما جاءت قوافل الطعام من الاقاليم خرج عمر وقادة الدولة من العاصمة
بها الى البادية ، يطعمون الجياع ويحفظون عليهم حياتهم ، وفق نظام من
المساواة الصارمة التي بدأت برأس الدولة عمر .. مساواة في الفقر
والشدّة حتى يحتاز الجميع المحنة .. وامتلات كتب التراث والتاريخ بتقصص
الاثار التي تشمخ بذكرها وتعلو انسانية الانسان ! .. فعمر يحرم على
نفسه السمن والدهن واللبن - وكانت أطعمة مألوفة له كرجل من أوساط
قريش - ويلتزم الأكل بالزيت ، حتى اسود لونه بعد أن كان شديد
البياض ! .. ويشمله الحزن حتى يمضي شهور الرمادة لا يقرب النساء ! ..
ويلبس ثوبا مرقعا ، به ست عشرة رقعة ! .. ويجزع عندما يرى ولدا من
آل بيته يأكل فاكهة ، وينهره قائلا : « بلغ بلغ يا بن أمير المؤمنين ، تأكل
الفاكهة وأمة محمد هزلى ! » .. ويقسم الذين عايشوه : والله ، لو لم
يرفع الله شدة عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هما بأمر المسلمين ! »

٢ - ويقتن عمر اشتراك الناس وتساويهم في الوجود ، قل ذلك الموجود
أو كثر ، ويعزم على أن يعيد نظام المؤاخاة الذي أقامه الرسول بالمدينة بعد
الهجرة ، بين المهاجرين ، وبين المهاجرين والانصار ، وذلك عندما يعزم على أن
يعهد لكل أهل بيت عندهم قوتهم الضروري أن يشركوا معهم في قوتهم هذه
عددا مثل عددهم من الذين لا قوت لهم .. فيقول : « نطعم ما وجدنا أن نطعم
فان أعوزنا جعلنا على أهل كل بيت ، ممن يجد ، عدتهم ، ممن لا يجد ، الى
أن يأتي الله بالحياء - (الطبر) - .. وانى لو لم أجد للناس ما يسعهم الا أن
أدخل على كل أهل بيت عدتهم ، فيقاسمونهم أنصاف بطونهم ، حتى يأتى
الله بالحياء ، فعلت ، فانهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم ! (١) »

(١) طبقات ابن سعد . ج ٣ ق ١ ص ٢٠٣ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ .

فعدل عمر ، اذن ، لم يكن استثناء ارتهن بعام المجاعة .. وانما كان قسمة
اصيلة استلهمت روح الاسلام ، قرآنا وسنة ، وعالجت ضرورات الواقع ولبت
احتياجاته ، واستهدفت كرامة الانسان الذى استخلفه الله على ما اودع فى
هذا الكون من ثروات وخيرات ..

فالعدل الاجتماعى ليس ترفا فكريا ، ولا هو ذينة سياسية ، كما انه ليس
تفضلا واحسانا من فريق حاكم وقادر على آخر محكوم ومحتاج .. وانما هو
ضرورة من ضرورات الحياة ، تقتضيها تنمية طاقات البشر ، وزيادة قدراتها
على الخلق والتنمية والابداع ، بنفس القدر الذى تقتضيها تنمية السانيسة
الانسان وكرامته ، كآكرم مخلوقات الله فى هذا الكون الفسيح ..

ولقد كان عدل عمر الاجتماعى يعالج هذه القضية على هذا النحو ، ومن
هذا المنطلق .. فالمال مال الامة ، وانصبه الناس فيه محكومة ، بعد اجتهاد
الحاكم ، بعباء كل منهم واسهامه ، وباحتياجاته .. وبقدر الضرورات يكون
تقدير الانصبه فى هذا المال الذى هو « مال الله » الذى - كما قال عمر بن
الخطاب - :

« ما من احد من الناس الا له فى هذا المال حق .. وما احد احق به من احد
هو ما لهم يأخذونه .. وما انا فيهم الا كاحدهم .. ولانا اسعد بادائه اليهم
منهم يأخذ .. فالرجل وبلاؤه .. والرجل وحاجته .. ووالله لوددت انى
خرجت من هذا المال كفافا ، لا على ولا لى ! .. »

ندوة نيودلهي العالمية

القطاع العام في البلدان النامية

قام الحزب الشيوعي الهندي ومجلة القضايا المسلم والاشتراكية
معا بتنظيم ندوة دولية في الهند لناقشة دور القطاع العام في البلدان
النامية . وحضر الندوة ممثلو الاحزاب الشقيقة وباحثون من الهند
وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وايران والعراق ومنغوليا وسرى لانكا
والاتحاد السوفيتى وسوريا . وناقشت الندوة تجربة عديد من البلدان
الاشيوية ، وبخاصة الهند « قدم الحزب الشيوعي الهندي ٢٠ تقريرا من
خلال أعضاء مجلسه القومى والعاملين الايديولوجيين فى الولايات المختلفة »
ونطقت المناقشات كذلك الى قوانين وسمات تطور المؤسسات الحكومية
التي تكشف عن نفسها فى كافة البلدان النامية .

وفى يوم الافتتاح ، القى س . راجيشوارا راد السكرتير العام للمجلس
القومى للحزب الشيوعي الهندي خطاب ترحيب . وقد شكر هيئة تحرير
قضايا السلم والاشتراكية لتنظيم الندوة فى الهند وأشار الى أهمية
الجريدة فى نشر منجزات قوى الاشتراكية والديموقراطية والتحرر الوطنى
والسلام ، واسهامها الملحوظ فى التربية الايديولوجية والنظرية لسكواذر
الاحزاب الشقيقة .

وأشار المتحدث الى الأهمية الحيوية للقطاع العام فى أحداث تغييرات
اقتصادية - اجتماعية جذرية فى البلدان التى تحكمها أنظمة ثورية
ديموقراطية ، واتجاهه المعادى للامبريالية فى بعض الأنظمة البرجوازية
الديموقراطية . وأكد ر . راو أهمية المونة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى
والبلدان الاشتراكية الأخرى ، والتى ساعدت على جعل القطاع العام الدعامة
الأساسية لاقتصاد الهند . لهذا القطاع عامل مسيطر فى كافة الصناعات
الأساسية ، وفى مقدمتها الصناعة الثقيلة ، وقد ظهر كذلك فى صناعات
السلع الاستهلاكية . لقد تحسن أداؤه بشكل ملحوظ فى السنوات الأخيرة
وأصبح مصدر دخول هامة . ورغم مؤامرات الاحتكارات والامبرياليين ،

الذين حاولوا بكل مااستطيعون وقف نموه ، فان تفوق القطاع العام على المؤسسات الخاصة الكبيرة قد ثبت بشكل قاطع ، وهذا ماقاله راو في ختام خطابه .

الدولة والاقتصاد :

وسجلت الندوة ان السنوات الاخيرة قد شهدت بان مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي تتزايد بسرعة في عديد من البلدان النامية ، وحلت اسباب هذا التطور المحفوظ .

نطاق مؤسسات الدولة : كان نصيب القطاع العام بامره في ثروة الهند التي يعاد انتاجها في اوائل الخمسينات ١٥٪ فقط ، وفي عام ١٩٦١ - ١٩٦٢ بلغ حوالي ٢٦٪ ، وفي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ حوالي ٣٥٪ ، وفي ١٩٧٠ - ١٩٧١ حوالي ٤٣٪ . وتقدر اصول القطاع العام باكثر من ٢٣٠.٠٠٠ مليون روبية بالمقارنة مع اصول القطاع الخاص التي تبلغ ١٣٠.٠٠٠ مليون روبية وتمتلك الدولة ١٧ من اكبر الشركات الـ ٢٥ في البلاد . واوضح (١) المشاركون في الندوة من اعضاء الحزب الشيوعي الهندي ان الاستثمارات في القطاع العام فاقت المجموع الكلي للاستثمارات في الصناعة والتي قدمتها ٧٥ من البيوت الاحتكارية في الهند .

واتسعت المؤسسات الحكومية كذلك بسرعة في سرى لانكا . وقال دون وبمالاسرى ساباسنج عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في سرى لانكا . وج . راتنافيرا ، وهو اقتصادي ، ان الاستثمارات في المؤسسات الحكومية عام ١٩٧٥ زادت الى ٢٨٣٣ مليون روبية « مقابل ٣٥٩ مليونا عام ١٩٦٥ » وحوالي منتصف السبعينات بلغ نصيب الدولة في مجمل الانتاج الصناعي حوالي ٥٠٪ . وفي أعقاب الإصلاحين الزراعيين في ١٩٧٢ و ١٩٧٥ أصبحت الدولة كذلك مالكا رئيسيا للمزارع (٢) .

ولا يزال نطاق مشاركة الدولة اكبر في اقتصاديات البلدان ذات التوجه

(١) تعرض القطاع العام للهجوم منذ وصول حزب جاناتا الى السلطة . وقد هد من نموه وتوقفت سياسة مواصلة التأميمات - وتمت تنازلات بعيدة المدى للاحتكارات المحلية والاجنبية .

(٢) أعلنت الحكومة الجديدة في سرى لانكا ، التي شكلها الحزب الوطني المتحد ، انها تنوى اعطاء الاولوية للقطاع الخاص والغاء تأميم عدد من المؤسسات التي تملكها الدولة في الصناعة والزراعة .

الاستراتيجي . وتشير البيانات الرسمية الى أن القطاع العام في العراق يعطى ٦٨٪ من اجمالي الناتج القومي « مقابل ٢٣٪ في سرى لانكا » انه يمتلك ، كما يقول الدكتور صباح الدرة ، الاقتصادى العراقى ، صناعة أستخراج النفط والبنوك وشركات التأمين ، وأكثر من ٩٠٪ من التجارة الخارجية ، والنقل والمواصلات . ومحطات توليد القوى ومنشآت الرى . وأشار يعقوب جادو عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السورى الى انه فى بلاده تسيطر الدولة بشكل كامل على كافة الصناعات الرئيسية وعلى ٦٥ - ٧٠٪ من كافة الطاقات الانتاجية . وقد ارتفع نصيبها فى مجمل الانتاج الصناعى من ٦١٪ عام ١٩٧١ الى حوالى ٦٨٪ عام ١٩٧٤ (١) .

وهذه الحقائق تدل على قانون عام يعمل كذلك فى الدول الفتية الأخرى حيث يتزايد دور وأصول القطاع العام من عام لآخر . وقال بعض المتحدثين فى الندوة انه تكمن خلف عمل هذا القانون الحاجة الموضوعية الى تطوير القوى المنتجة والقضاء على مشكلة التخلف الضخمة ، الحاجة التى دفعت بعد كسب الاستقلال الى البحث عن اشكال وميكانيزمات اقتصادية تتفق وعظم هذه المهام . وحتى حيث وجدت بالفعل مؤسسات رأسمالية خاصة محلية - وهى بنية أكثر تقدما من أى بنية محلية أخرى - فشلت طبقة المستغلين الناهضة ، كما يقول عادل حبة ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى ، فى أن تصبح قوة اجتماعية يمكنها أن توجه النمو الاقتصادى باستخدام الاساليب الرأسمالية الخاصة . وهذا هو الحال كذلك فى الهند رغم انه كان هناك بالفعل رأسماليون محليون كبار حتى قبل الاستقلال . ومع ذلك فهؤلاء هم الذين اتخذوا موقفا مناقضا للغاية من التصنيع . وبالإضافة الى ذلك ، كما يقول كاليان دت « الحزب الشيوعى الهندى غربى البنغال » فى تقريره ، لم يسع رأس المال الصناعى الخاص فى ذلك الوقت ، رغم مساندة الحكومة ، الى المشاركة فى تنمية صناعات المعادن والصناعات الهندسية وغيرها من الصناعات الأساسية ، ولكنه فضل تحقيق الأرباح من خلال الصفقات التجارية والمضاربة ، مستخدما أساليب للاستغلال سابقة على الرأسمالية . وهذا الموقف من جانب البرجوازية المحلية ينطبق على عديد من البلدان النامية .

وقيل فى الندوة أن جميع الدول المتحررة حديثا فى آسيا وإفريقيا عليها أن تقرر ، منذ مرحلة محددة من تطورها ، كيف ستحل التضاريس بين قوى الانتاج المتخلفة والمتطلبات الموضوعية للتنمية الاقتصادية . وقد

(١) هناك خطط ضخمة لتنمية هذا القطاع فى الزراعة كذلك بزراعة أراضي جديدة رغم أن دورها فى الزراعة فى سوريا والعراق مايزال متواضعا للغاية . ففي العراق تشكل المزارع التعاونية والحكومية ٣٪ فقط من مساحة الأراضي المزروعة ، كما أشار الدرة

لجأت مجموعة كبيرة من الأنظمة البرجوازية والاقطاعية ، في سعيها للتخلص من « التخلّف التاريخي » للمؤسسات المحلية ، الى أشكال وأساليب رأسمالية الدولة على نطاق واسع .

سمات رأسمالية الدولة : وأشار المتحدثون الى الطبيعة المتناقضة لطراز رأسمالية الدولة الذي تطور في بعض البلدان ذات المنحى الرأسمالي .

لقد كان من ناحية ، تجسيدا لعلاقات الانتاج الرأسمالية ، لان التاميم في ظل الحكم البرجوازي ، لا يغير في حد ذاته الطابع الرأسمالي لهذه العلاقات ، كما قال الاستاذ الدكتور هيلموت فولتر ، مدير معهد اقتصاد البلدان النامية « جمهورية ألمانيا الديمقراطية » . وفي هذه الحالة ، تعمل الدولة « كرأسمالي جماعي » وتوفر البيئة العليا ظروفًا عامة لنشاط كل برجوازية أصحاب الاموال وأقسامها المختلفة . وتمارس مؤسسة الدولة على وجه الدقة في اطار السوق الرأسمالية وتستخدم في الاساس نفس اساليب الادارة السائدة في القطاع الخاص . وقال اياكسرينغاسان « الحزب الشيوعي الهندي ، تأميل نادو » انه يمكن رؤية ذلك في الهند في الطريقة التي تسوى بها الامور المالية والتي يتم بها شراء وتسويق منتجات مؤسسات الدولة .

ومن الناحية الأخرى - وهذا ما ذكره عديد من المتحدثين - فان رأسمالية الدولة في البلدان النامية ظاهرة خاصة ، لان دورها الموضوعي ثبت تاريخيا انه اكبر كثيرا من الدوافع الذاتية للبرجوازية في اقامتها للقطاع العام . وعند الحديث عن ذلك قال سارادا ميترا ، وبولي ف . باداكال ، عضوا المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي ، ان تدخل الدولة النشط في الاقتصاد في الهند قد اتجه الى تدعيم الجوانب الديمقراطية المعسدية للامبريالية للقطاع العام ، الذي اصبح اداة لانهاء التخلّف والحد من تلقائية الرأسمالية الخاصة لدرجة ما . وبالإضافة الى ما يصاحب ذلك من حاجة الى التخطيط ، والتوجه نحو المصالح القومية الا بعد مسددي ، تتضمن مؤسسات رأسمالية الدولة عناصر نفى الانانية الرأسمالية للملكية العامة بشكل عام .

لقد كان القطاع العام هو الرافعة الرئيسية للتصنيع والتقدم التكنولوجي في عدد من البلدان ذات التوجه الرأسمالي ، كما يقول

فولوتز . وقال جيريش ميشرا ، الاقتصادي « الحزب الشيوعي الهندي » أنه يعمل في هذا القطاع في الهند سلسلة كاملة من مؤسسات الصناعة الثقيلة والاساسية : أربعة مصانع حديثة للصلب ، مصنع للصناعات الهندسية الثقيلة في رانش ، مصانع لتكرير البترول ، مصانع لانتاج معدات كهربائية ثقيلة ، مصانع لماكينات التشغيل ، ومصانع للاسمدة ، ومصانع حديثة للقوى . وبفضل نمو القطاع العام في الاساس زاد انتاج ماكينات التشغيل أكثر من ٢٠٠ مرة من حيث القيمة منذ الاستقلال . وزاد انتاج منتجات النفط من ٢٠ مليون طن الى حوالي ٢٠ مليون طن . ووصل الانتاج السنوي للصلب الى سبعة ملايين طن . وكنيجة لذلك ، حققت الهند بعض التقدم الحقيقي نحو الاكتفاء الذاتي . ولإعطاء مثال ، فإن مصنع صلب بوكارو ، الذي بنى بمعونة الاتحاد السوفيتي مثل باكورة صناعة الصلب القومي في بهلاي ، أقل اعتمادا على التجهيزات المستوردة . وعندما كانت تنجز مرحلته الاولى ، كان لابد من استيراد ٣٩.٥ ٪ من التجهيزات اللازمة ، غير أن مرحلته الثانية ستحتاج فقط الى ١٦ ٪ . والباقي يمكن توفيره من المؤسسات التي تملكها الدولة في الهند . وقال جورجوسوامي « الحزب الشيوعي الهندي ، غرب البنغال » أن تطوير صناعة المعادن وغيرها من الصناعات بواسطة الدولة قد خفض الواردات لبناء السفن من ٨٠ الى ما بين ٣٠ ، ١٠ ٪ . وفي كلمات أخرى ، تمتشى تشغيل القطاع العام مع الاهداف القومية متخطيا المصالح الانانية الضيقة للنشاط الرأسمالي الخاص .

وقال حبة : انها حقيقة أن قيام القطاع العام ، رغم طابعه الرسمالي ، كان من الناحية الموضوعية خطوة الى الامام في تحرير وامادة تشكيل القوى المنتجة في عديد من البلدان النامية . وينطبق ذلك ايضا - بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي البحت - حتى على الملاكات القطاعية ، حيث دل تطور العلاقات الرأسمالية وتشكيل قطاع عام ذي توجه رأسمالي ، على تغير من الركود الى التطور . وهناك ايضا لعب القطاع العام دوره كشكل أكثر تقدما من تنظيم القوى المنتجة .

وسئل حبه الى أي درجة يمكن للمرء أن يتحدث عن الطبيعة الموضوعية المعادية للإمبريالية للقطاع العام في البلدان ذات التوجه الرأسمالي ، ناهيك عن الملاكات القطاعية ، وماهي الفوارق بين البلدان ذات التوجه الرأسمالي والبلدان ذات التوجه غير الرأسمالي في حدود مايتعلق الامر بطابع علاقات الانتاج التي تتشكل في القطاع العام .

وأحاب انه بينما يفترض القطاع العام مستوى أعلى من تنظيم التسوي
المنتجة بالمقارنة مع الرأسمالية الخاصة وأنه بينما الأساس المادى لهذا
القطاع هو الذى يجعل فى الإمكان على وجه التحديد سياسة اقتصادية
مستقلة ، فإن طاقاته المعادية للإمبريالية يمكن أن تتجسد فحسب عندما
تصبح البنية الطولية السياسية نفسها معادية للإمبريالية . وتطور القطاع
العام يتوقف على طبيعة سلطة الدولة . وفى نفس الوقت ، فإن تطور هذا
القطاع فى ظل رأسمالية الدولة ، فى الوقت الذى يحمل اتجاهها معنادها
للإمبريالية ، يحول دون بلوغ المرحلة التالية ، أى ، تحويل هذا القطاع إلى
أداة للانتقال إلى نظام اقتصادى واجتماعى أرقى . والحقيقة انه فى ظل
الرأسمالية يوجد خطر قائم أبدا لأن تزيد الاحتكارات الإمبريالية وكبار
رجال الأعمال المحليين من نفوذهم على القطاع العام . وبالإضافة إلى ذلك ،
فقد يجد هذا القطاع نفسه بالفعل واقعا تحت عبوديتهم ، كما هو الحال
فى بعض البلدان حيث يؤكد القطاع العام بالكاد الرأى القائل بأن طبيعته
المعادية للإمبريالية محددة سلفا .

وليس الامر كذلك فى البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، كما يقول حبة
فالمسلطة فى هذه البلدان فى ايدي القوى الراديكالية المعادية للإمبريالية
وهذا هو السبب الأول فى ان القطاع العام فيها يعمل كأداة للتحرير
الاقتصادى . ان التغيرات فى التوجه الاجتماعى للسلطة تحمل معها تغيرات
فى الخصائص الاقتصادية الاجتماعية لمؤسسة الدولة . انها تكف عن ان
تكون رأسمالية دولة وتوجه أكثر فأكثر نحو احتياجات شعبية قومية
عامة ، تجد تعبرا عنها فى عمل المؤسسات التى تملكها الدولة وسياسة
الدولة النقدية والائتمانية على السواء . وهذا النوع من القطاع العام يمكن
وصفه بأنه مختلط أو انتقالى . وطبيعته انتقالية نتيجة الاتفاق بين اتجاهين
رئيسيين : فى اتجاه بناء مكونات سياسة جديدة غير استغلالية ، وفى اتجاه
الحد من دوره الديموقراطى العام ، الى حد جعله مجرد منفذ لإرادة القوى
البرجوازية .

وتلخيصا لهذا الجزء من المناقشة ، أكد المشتركون فى الندوة مرة أخرى
أن اتجاه تطور القطاع العام بمعناه المريض يتوقف على طبيعة سلطة
الدولة ، ويتوقف دوره فى الاقتصاد القومى وطرق ووسائل التأميم فى
البلدان النامية الى درجة كبيرة على توزيع القوى داخل الطبقات والمجموعات
الحاكمة ، ودرجة النفوذ الذى تمارسه البرجوازية الصغيرة الراديكالية
والطبقة العاملة ، وأخيرا ، على التركيب الطبقي للمجتمع فى مجموعه .

مكان القطاع العام في الاقتصاد : درس المتحدثون تطور سياسة رأسمالية الدولة في بعض البلدان الآسيوية ، وبالتالي ، التغيرات في نطاق مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي ، وكذلك التغيرات في التفسير الرسمي لدور القطاع العام . وللهند وسرى لانكا سجل طويل في هذا المضمار وقد تجملت لديهما خبرة كبيرة تعلمنا تناقضاتها العديدة الكثير .

ظهرت التناقضات في تقدير آفاق ودور مستقبل القطاع العام بين البرجوازية الوطنية الهندية منذ العقد الأول للاستقلال . وفي عام ١٩٤٧ قالت : أعلن المؤتمر الوطني الهندي ، بعد وصوله إلى السلطة ، برنامجا اقتصاديا لا يستهدف فحسب تركيز الصناعات الرئيسية في أيدي الدولة ، وإنما يستهدف كذلك سيطرة الدولة على صناعات السلع الاستهلاكية الكبيرة والإسعار ، ويضع حدا أعلى للملكية الأرض . وأعلن كذلك أن نقل الصناعات القائمة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة ينبغي أن يبدأ بعد فترة خمس سنوات .

وبعد عام واحد فقط ، وتحت ضغط رجال الأعمال الكبار المحليين ، تراجع الحزب الحاكم بالنسبة لبعض الخطوط المرشدة السابقة ، مؤكدا الحاجة إلى إقامة قطاع عام أساسا من خلال استثمارات جديدة وليس عن طريق تلك « الوحدات القائمة » . وقال باراكال أن القطاع العام كما تراه البرجوازية الوطنية مجرد تكملة للمؤسسة الخاصة ويكون بمثابة نقطة انطلاق .

ومع ذلك ، فإن متطلبات التنمية الاقتصادية دفعت البرجوازية الوطنية على الدوام خارج حدود المبادئ التي أعلنتها . وأشار باراكال ودت في تقاريرهما إلى أنه في منتصف الخمسينات أعلنت الدوائر الحاكمة ، تحت ضغط القسم الديموقراطي في المؤتمر الوطني الهندي ، أن هدفها كان « نموذجاً اشتراكياً للمجتمع » ، واتخذت سلسلة من التدابير لردع كبار رجال الأعمال المحليين وأمنت البنك الإمبراطوري وشركات التأمين . ودعت الخطوة الخمسية الثانية إلى التصنيع بإقامة صناعة ثقيلة في القطاع العام ، وهو هدف أصبح ممكن التحقيق تماما ، عندما اتجهت الهند ، في وجه مقاومة كبار رجال الأعمال الأفراد ، لإقامة علاقات اقتصادية وثيقة بالانحد السوفييتي .

وأصبح التعدين ، والصناعة الثقيلة ، وماكينات التشغيل ، والالومنيوم وغيرها من الصناعات الرئيسية الجديدة ، بالتدريج مجالا لنشاط الدولة . وفي الوقت الذي لم تترك فيه القرارات مجالا للشك في أن القطاع العام سيكون مكملا للقطاع الخاص ، فإن تركيز الصناعات الرئيسية الجديدة ، البنية السفلية وبعض مؤسسات الائتمان والبنوك في أيدي الحكومة ،

يتجه بشكل موضوعي ، كما يقول ميشرا ، الى زيادة دور هذا القطاع في الاقتصاد . ولم يكن من قبيل الصدفة أن تحدثت الدوائر الرسمية فيما بعد عن آفاق القطاع العام الذي يكتسب « مواقع مسيطرة » في الاقتصاد وقال باراكال ، حقا ان مآلته على وجه الدقة لم يوضح أبدا .

وفيما يتعلق بنفوذ الرأسمال الخاص . قال باراكال ، انه لا يزال قويا للغاية . ففي الوقت الذي نجد فيه أن نصيب الدولة الهندية في إنتاج الفحم والليجنيت يبلغ ١٠٠٪ ، يصل الى مجرد ١٥٪ في تعدين خامات الحديد والمنجنيز . ويبلغ في الحديد الزهر ٨٥٪ ولكنه يصل فقط الى ٢٨٪ في الصلب المشطّب . وبينما تسيطر الدولة على إنتاج منتجات البترول تماما ، يصل نصيبها في الصناعات الدوائية الى ٩٪ . وفي بلد تم فيه تأميم السكك الحديدية وخطوط الطيران ١٠٠٪ بالفعل ، فان ٦٣٪ من النقل البري للركاب وعلى وجه التقريب كل النقل البري للسلع يتم خارج القطاع العام .

وفي سرى لانكا ، يدور صراع بين صفوف البرجوازية المحلية ضد الاستقلال وتحاول مختلف المجموعات تحديد الدور الاقتصادي للدولة وفقا لمصالحها الممثلة . وبينما نجد المجموعات المحافظة المرتبطة بالحزب الوطني المتحد تعتبره رسالة غير ذات أهمية وثانوية تماما ، تدافع البرجوازية الوطنية الفتية ، التي كان يمثلها في ذلك الوقت حزب الحرية في سرى لانكا ، من تأميم الممتلكات الأجنبية ، والتصنيع ، وتدخل الدولة النشط في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وهذا ما أشار اليه سوباسنج وراتنافيرا وساعدت إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية سرى لانكا على بناء قطاع عام في الصناعة .

وزاد عدد المؤسسات في القطاع العام اربعة اضعاف من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٥ وكان النمو سريعا على وجه الخصوص في ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، عندما كانت الجبهة المتحدة « تحالف بين حزب الحرية في سرى لانكا ، والحزب الاشتراكي ، والحزب الشيوعي » في السلطة . ان الازمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي ، التي كان لها اثر مدمر على الاقتصاد الوطني ، والضغط من جانب الحركة النقابية والشعب ، اجبر الحكومة على زيادة تدخلها بشكل مطرد في الاقتصاد ، وفرض رقابة على الاسعار واقامة شركات حكومية جديدة « تضاعف عددها في هذه السنوات » .

ومع ذلك ، ففي السنوات الأخيرة ، مارست الاقسام اليمينية مسن البرجوازية والامبرياليين ضغوطا أقوى على القطاع العام . فلقد قاومتا

مزيداً من التأميم بشن حملة عنيفة ضده ، وسهل من تلك المهمة تفكك الجبهة المتحدة .

والحقيقة المألوفة في أن مصر القطاع العام وتطوره ودوره الاقتصادي الاجتماعي قد تعرض للخطر مع تغير الحكومة في الهند وسرى لانكا لهـو دليل على عدم استقرار طاقاته التقدمية والفرص المحدودة للتعبير عنها في البلدان ذات التوجه الرأسمالي التي تقودها البرجوازية الوطنية .

أن تطور ودور القطاع العام في الدول المتحررة حديثاً التي اختسارت فيما بعد التطور غير الرأسمالي لهما جوانب متميزة . وقد حللها الدرة مع الإشارة الى تجربة العراق .

بدأ الصراع حول دور القطاع العام في العراق بعد ثورة ١٩٥٨ المعادية للملكية مباشرة . وانطلقت الحكومة الجديدة تعمل على توسيعه ، كما تشهد على ذلك ، بشكل خاص ، الاتفاقيات التي وقعت مع الاتحاد السوفييتي حول التعاون الاقتصادي وبناء عدد من المشاريع ، وبخاصة في الصناعة الخفيفة . ومع ذلك ، فقد عارضت البرجوازية المحلية هذه التدابير . واستسلم الحكام لضغط البرجوازية بتعديل سياستهم وقسّوا احتياجاتها .

وتعرضت هذه السياسة لاول تغيير كبير عام ١٩٦٤ ، عندما قامت حكومة رجعية ليبرالية ، تحت تأثير اجراءات التأميم الناجحة في البلدان العربية ، وبخاصة مصر ، بتأميم ٢٧ مشروعاً صناعياً هاماً ، وأربع شركات تجارية وتوسع للتأمين وخمس بنوك . وأعلنت البنوك وشركات التأمين احتكاراتاً للدولة .

ومع ذلك ، فإن التأثير المفيد للقطاع العام على الاقتصاد قد حد منه طابع النظام ، الذي لم يستطع تطوير القطاع بدرجة تضمنه في مركز قيادي . أن هذا القطاع ، الذي زاد نصيبه في الدخل القومي في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٩ من ١٩ إلى ٢٧٪ ، لم يحقق اطلاقاً تفوقه على القطاع الخاص . ولم يزد نصيبه في الانتاج الصناعي من ٣٩.٣٪ من قيمة اجمالي الناتج ، مما يعني السماح للرأسماليين الأفراد بفرص ضخمة لمزيد من النشاط . وبينما اكتسب القطاع العام ، في الفترة محل الدراسة ، بشكل متزايد سمات وطنية ومعادية للامبريالية ومعادية للاقطاع ، وكشف الشكل الذي اتخذته رأسمالية الدولة من اتجاه نحو تدعيم استقلال البلاد الاقتصادي « على خلاف فترة الملكية » عندما كانت المؤسسات الرأسمالية للدولة استعمارية جديدة » ، حال طابع النظام بين القطاع وبين أن يلعب

دورا حاسما بالفعل في الاقتصاد ، ناهيك عن الكشف عن طاقاته المادية
للرأسمالية .

ولقد تغير المفهوم الخاص بدور واتجاه تطور القطاع العام فقط منسما
استحوذ على السلطة نظام تسمى وطني « ١٩٦٨ » وتشكل تحالف من
قوى وطنية وتقنية يضم حزب البعث الحاكم ، والحزب الشيوعي
وغيرهما من القوى الديمقراطية . لقد أصبح ننظر الى القطاع العام على أنه
حجر الزاوية في الاقتصاد ولعب دورا حاسما قياديا فيه . وعندما انتقلت
كافة موارد البترول التي كان يسيطر عليها ذات يوم رأس المال الاحتكاري
الاجنبي ، الى الدولة بدأت تلعب دورها كأساس هام للغاية للتصنيع . وفي
الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ بلغت مخصصات التنمية الصناعية ٥٤٨ دراهم مليون
دينار ، أو خمسة أضعاف ما أنفق على هذه الأغراض خلال الفترة ١٩٥١ -
١٩٦٩ .

وقال الدرة ان امكانيات تصميم القطاع العام قد اتسعت لدرجة كبيرة
في ظل الوضع الجديد . ورغم أن ذلك مازال يتم بأسلوبين أساسيين -
التأميم واقامة منشآت جديدة تمولها الخزنة - فان الدولة ، وقد استولت
على موارد البلاد البترولية ، أي ، باستخدامها للأسلوب الاول ، قد
تمكنت من أن تزيد لدرجة كبيرة من نطاق وفعالية الأسلوب الأخير ، وفي
نفس الوقت فان تأميم النفط هو الوسيلة الحقيقية والفعالة الوحيدة
لادماج صناعة النفط في الاقتصاد القومي .

وأعلن المشتركون في المناقشة أن القطاع العام قد انتقل الى مراكز
قيادية في الصناعات الرئيسية بينما يمثل في البلدان ذات التوجه الاشتراكي
مراكز حاسمة في جميع أنحاء الاقتصاد ، وأضافوا أن خطوط تطور هذا
القطاع لا تزال ، رغم ذلك ، تعتمد لدرجة كبيرة للغاية على العلاقات التي
تشكل بينه وبين البنية الاقتصادية الاجتماعية الأخرى ، وفي مقدمتها
الرأسمالية الخاصة .

ثنائية سياسة رأسمالية الدولة :

تناول المتحدثون ، وبخاصة من الحزب الشيوعي الهندي ، باستفاضة
مشكلة العلاقات بين القطاع العام ورأس المال الكبير والاحتكارات ، من ناحية
والمؤسسات الخاصة الصغيرة ، من ناحية أخرى .

امتيازات رأس المال الكبير : فى المراحل المبكرة فى تشكيل ميكانيزم رأسمالية الدولة فى الهند ، فان نشاطه الذى كان يهدف الى تقسيم المؤسسات الخاصة فى مجموعها ، قد ساهم بشكل موضوعى ، كما قيل فى الندوة ، فى نمو الاحتكارات المحلية ، بفض النظر عن نطاق هذا النمو وتمكنت هذه الاحتكارات ، المنظمة بصورة أفضل وأتت تتحكم فى موارد أكبر بكثير ، من الاستفادة بشكل فعال من الخدمات والسلع التى قدمها القطاع العام .

وقال راج بهادور جور ، عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى ، ان الهيئات الحكومية منحت قروضا ضخمة للشركات الخاصة . ففى مارس ١٩٧٤ بلغت استثمارات شركة الهند للتأمين على الحياة فى أكبر المجموعات الرأسمالية العشر ٢٢٠.٢٢٦ مليون روبية ، أو ٣٨٪ من كافة استثمارات القطاع الخاص . وتساهم الدولة الاحتكارات بالاحتفاظ بأسهم آجلة . وفى عام ١٩٧٠ كانت تملك ١٦٪ من رأس المال الأجل لـ ١١٣ شركة خاصة ، أو حوالى ١١٠.٠٠ مليون روبية . وكل ذلك يدل على الصلات القوية بين هذه الدوائر وبين القطاع العام . وقال باراكال انه الى درجة كبيرة نتيجة لمساعدة هذا القطاع زادت اصول بيتاتا وبيرلا الاحتكاريين ، والذين قدرا عام ١٩٥١ بـ ٩٥٠ مليون روبية ، ١٩٥٩ مليون روبية على التسوالى ، من ٦٠٠٠ مليون روبية لكل منهما .

والاحتكارات ، التى تسيطر على السوق وتعمل باعتبارها المزود الرئيسى للقطاع العام ، تفرض اسعارا فاحشة لمنتجاتها بينما تفرض اسعارا منخفضة عندما تشتري منتجات هذا القطاع . ويرشى المسؤولون عن السبائك الحديدية ليقبلوا اسعارا مرتفعة مقابل التجهيزات التى يجرى انتاجها فى القطاع الاحتكارى . وتسيطر الاحتكارات الاجنبية التى تصنع الشاسيهات والاطارات الخ . على النقل البرى الحكومى فى الهند « تقرير جور » .

وتستفيد احتكارات الهندية على نطاق واسع من المؤسسات العديدة للنية السفلى التى تزودها بالمان تفريرا او بأسعار اسمية . وقال اردهندو برشان باردان عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى «ماهاراشترا» ان نظام نقل البضائع بالسكك الحديدية فى الهند يقدم أكبر الميزات لبيوت الأعمال الكبيرة . وتقدم المواد الخام والسلع التى تلزم القطاع الاحتكارى مقابل رسوم منخفضة ، وتحمل الدولة الخسائر . فبينما نجد أن ٢٨٪ من حركة نقل البضائع عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ تمت بأقل من التكلفة الفعلية للنقل ، ارتفع هذا الرقم عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ الى ٦٠٪ .

وتجربة تنمية الزراعة بعد ان كسبت الهند استقلالها تبين ان معظم

اجراءات رأسمالية الدولة قد اتخذت في الريف كذلك لصالح القسم صاحب الامتيازات من السكان « من التقارير التي قدمتها باسم الحزب الشيوعي الهندي سونيل سنجويتا والدكتور س . كريشنا اير من كيرالا وج . يلاماندا ريدى من اندرا براديش » . ورغم انه لا يكاد يوجد اى قطاع عام في الزراعة ، اتخذت الدولة دور المبادر بالاجراءات التي تهدف الى اعادة تشكيل العلاقات الزراعية لدرجة معينة والى رفع الانتاجية . وقال سنجويتا انه مع ذلك كانت هذه الاجراءات محدودة الطابع منذ البداية واعطت حافزا لانتاج اعلى في الغالب في المناطق التي تزداد فيها قوة كبار املاك واغنياء الريف الذين يتحولون الان الى رأسماليين . وهاتان الفئتان اساسا هما اللتان تشتريان الاسمدة ، والحبوب الجيدة والجرارات التي ينتجها القطاع العام وتستخدمان على نطاق واسع تسهيلات الرى العامة .

واحدى النتائج الموضوعية لسياسة رأسمالية الدولة التي اتبعت للدرجة كبيرة في الريف ، وبخاصة فيما يتعلق « بالثورة الخضراء » ، هي ظهور رأسمالية طفيلية ترتبط بالاساليب شبه الاقطاعية للاستغلال . وهي تتكون من كبار ملاك الارض الذين تحولوا الى بورجوازيين وكبار الوسطاء ، الذين اتحدوا في منتصف السبعينات مع الاحتكارات لشن حملة ضد اجراءات وتدخل الدولة المتزايدة في الاقتصاد الريفي . لقد حالوا ، على وجه الخصوص ، دون تأميم تجارة الجملة في الحبوب (١)

مصر الصناعة الصغيرة : قال كثير من المتحدثين ان سياسة مؤسسات رأسمالية الدولة واجراءاتها رغم اتجاهها الموالي للاحتكار وتوجهها نحو الفئة ذات الامتيازات في الريف ، تكشف عن ثنائية معينة ، لانه مع النمو السريع للمجموعات الدنيا من الطبقة الحاكمة ونشأة صناعة صغيرة ضخمة ، يصبح على الدوائر الحاكمة كذلك ان تضع في اعتبارها بشكل متزايد مصالح هذا القطاع الانتاجي المتنامي ومطالب القوى الاجتماعية التي تقف خلفه

وتحتل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مكانا بارزا في اقتصاد

(١) ويختلف الوضع في ولاية كيرالا ، حيث اكمل التحالف الديمقراطي اليساري في السلطة بنجاح ، كما يقول اير ، الإصلاحات الزراعية ، ووضع اقل حد اعلى للملكية الارض في الهند واتخذ خطوات اولية لاقامة مزارع للاحية جماعية .

الهند . ففي ١٩٦١ كان هناك ٣٦٠٠٠ مؤسسة لازيد الاصول الثابتة لكل منها على ٢٠٠٠ مليون روبية ، بيد أن عددها وصل الى ٤٠٠٠٠٠ في أواخر ١٩٧٣ ، وتنتج الصناعة الصغيرة ٤٥٪ من السلع المصنوعة في البلاد ، وتقدر قيمتها بـ ٦٤٠٠٠ مليون روبية . أن تسعين في المائة من كافة المصانع المسجلة تمثل وحدات صغيرة . « تقرير ك . ل . ماهندرا عضو المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي من اندرا براديش ، وباراكال » .

وتساعد الدولة والقطاع العام الصناعة الصغيرة والمتوسطة . ويوجد في الهند ٤٩٩ منطقة صناعية حيث تزود المؤسسات الصغيرة بالخدمات التي تحتاجها من طريق البنية السفلى . وقد ألقى على عاتق الصناعة الصغيرة رسميا انتاج ١٧٧ سلعة . وتشتري الدولة ومؤسساتها نسبة هامة من انتاجها . وبعد تأميم ١٤ بنكا تجاريا « ١٩٦٩ » ، خفضت من لصيب القروض الممنوحة للاحتكارات . مزيدة في نفس الوقت من القروض المتاحة للمؤسسات الصغيرة . وقال باراكال أن القطاع العام يساعد على ذلك من زاوية أن بعض مؤسساته الكبيرة تساعد على تكوين مؤسسات خاصة ملحقة صغيرة ، بتزويد اصحابها بالأرض والمباني والمواد الخام والخبرة اللازمة . وذكر كمثال مشروع بوكارو للصلب ، الذي تقدم له المساعدة ٦٥ وحدة ملحقة خاصة صغيرة ، بالإضافة الى ١٤٦ أخرى تحت الإنشاء (١)

وقد أشار بعض المتحدثين مع ذلك الى أن الانتاج الصغير في الهند يواجه عديدا من المشاكل ، مثل صعوبة بيع الانتاج بأسعار متساوية ، والنقص الشديد في المواد الخام الهامة ، والقروض والتجهيزات الحديثة ، والمنافسة العادة من المؤسسات الخاصة الكبيرة .

وقال أنيل كومار تشارجي « الحزب الشيوعي الهندي ، غرب البنغال » أن الانتاجية المنخفضة ، والاستخدام غير الكفء للعمل ، والتبديد الهائل للموارد الانتاجية والمعجز عن الاستفادة من الاستثمارات يمنع ذلك القطاع من أن يلعب دورا فعالا بحق في الاقتصاد ومن ثم من إنجاز رسالة تعتبر واحدا من مبررات وجوده الرئيسية . إذ أن المؤسسات الصغيرة في ظل ظروف توفر العمل والنقص الشديد في موارد رأس المال ، يمكنها أن تخلق ملايين الوظائف الإضافية من خلال تكنولوجيا تكثيف العمل ، ويمكنها أن تنتج أكثر بتكاليف رأسمالية أقل نسبيا بالمقارنة مع الوحدات الكبيرة .

(١) أعلن رئيس الوزراء مورارجي ديساي أن حكومته تنوي إن إيلاء الاهتمام بتطوير الانتاج الكثيف العملي - المصناعات والمؤسسات الصغيرة .

وفى كلمات أخرى ، فإن المشكلة هي كيف ننظم المؤسسات الصغيرة التي يتوقف عليها لدرجة كبيرة مستقبل هذا المجال الإنتاجي . ويمكن للقطاع العام أن يلعب دورا هاما في تحقيق تطور سوى للصناعة الصغيرة وفى إعادة تنظيمها .

وأبرز ما هنرا وإشتارجي مجموعات عديدة من المشاكل يهتف حلها ، بالإضافة الى المونة الحكومية الشاملة للصناعة الصغيرة ، فى رأيهم ، الطريق لاعادة التنظيم هذه . وهى مسألة تتعلق ، أولا ، بتحديث التكنولوجيا الإنتاج فى الوحدات الصغيرة وتوسيع نطاق إنتاجها . وتستطيع الهيئات الحكومية مساعدتها على إنتاج سلع أكثر جودة بأسعار أقل نسبيا وبتكاليف أقل .

ثانيا ، لكى يتم وضع حد لعدم الربحية ، التى ترجع بدرجة كبيرة الى المؤسسات الصغيرة الميكنة تقوم على مسئوليتها بعمل كل شيء ابتداء من المكونات الرئيسية الى المنتج الكامل التشطيب ، يجب أن تسهم الدولة وبنشاطر فى تكوين المؤسسات الإضافية أو الملحقة الخاصة الصغيرة الى جانب مؤسسات الدولة . ومع ذلك ، فإن واقع الأمور يبين أن ٦٠٠٠ فقط من بين ١٤٠٠٠ مؤسسة من هذا النوع فى الهند هى مؤسسات ملحقة . ويعنى ذلك أن عددا من المنتجين الصغار ينتجون سلعا يجب أن تنافس إنتاج الصناعة الكبيرة وأنهم يواجهون على الدوام خطر الإفلاس .

ثالثا ، ينبى تنظيم عمل الصناعة الصغيرة وفقا لخطة قومية شاملة وتطويره واضعين فى الاعتبار مصالح الغالبية الساحقة من المجتمع . وخلال العملية ، يمكن تشجيع كل مبادرة سليمة من جانب الدولة ، التى يسكنها أن تقوم بمهمة التنسيق . وكنتيجة لذلك يمكن أن تتطور طبقة سوية من المقاولين الصغار الوئيقى الارتباط بهيئات القطاع التى تؤثر فيهم .

وتحدث البرونسور ف . ا . بافلوف ، دكتور فى التاريخ « الاتحاد السوفييتى » عن أهمية التعاونيات فى إقامة علاقات بين الدولة والإنتاج الصغير . ومن الممكن لنظام ديموقراطى للائتمان وللتعاونيات التجارية أن يصبح القناة الرئيسية التى تصل القطاع العام بهذه المجموعات من المستخدمين . وقد يشتري الآخرون المواد الخام من الدولة ، دونما حاجة الى وسطاء أفراد ، وقد يعملون فرعا أكبر فى الحصول على القروض وتحسين تكنولوجيا الإنتاج . وسوف تكون النتيجة مؤسسات صغيرة أكثر

تنافسا . ومع ذلك ، فان تطور التعاونيات وفقا لخطوط ديموقراطية فى البلدان ذات التوجه الرأسمالى تعرقله طبيعة البنية العسوية البرجوازية ذاتها ، والموجهة فى الاساس الى مساندة العناصر المتيسرة .

وليس الامر كذلك فى البلدان التى اتخذت فى البداية طريقا غير رأسمالى ثم انتقلت الى الاشتراكية . وقد اشار بادامين لاسورين ، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الثورى المنغولى الى تجربة منغوليا لبيان كيف حلت دولة الشعب ، با . - امها مبادئ التقدم التدريجى والتمسك الاختيارى ، خطوة خطوة مشاكل تكوين تعاونيات عائلات مربي الماشية من صغار الفلاحين ، والتجار والحرفيين . وفى المرحلة الديموقراطية من الثورة ، شجعت اقامة تعاونيات وطنية - مؤسسات للحرفيين والورش - وكذلك اشكال اولية من العمل المشترك بين الرعاة . ولم يتم اكمال تكوين التعاونيات الانتاجية للرعاة على نطاق واسع الا فى بداية الستينات . واصبحت التعاونيات التجارية وتعاونيات المستهلكين ثم اتحادات الحرفيين الضخمة مؤسسات للدولة . ووضعت سلطة الشعب بالتدريج الانتاج الصغير على اسس اشتراكية وادمجته فى الاقتصاد القومى .

واكد المتحدثون ان مصير الابنية الرأسمالية الصغيرة والسلمية الصغيرة تتوقف بصورة كبيرة على اى الطبقات والقوى الاجتماعية توجه تطور الانتاج الصغير ، مما يعنى انه اما ان يقوم القطاع العام والقوى الوطنية اثنى تسانده بتطوير الصناعة الصغيرة فى اتجاه يتفق مع مصالح البلاد : . واما ان تفرض الاحتكارات الخاصة الكبيرة سيطرتها على هذا المجال وتشكل عمله وفق احتياجاتها الانانية .

الفئات الطفيلية البرجوازية الجديدة من المقاولين والمضاربين والوسطاء المرتبطين بالقطاع العام ، والبرجوازية البيروقراطية ، اكبر خطر على السياسة التقدمية . وقال الدرة ان عدد المقاولين الافراد فى العراق ، الذين تستفيد مؤسسات الدولة وشركاتها من خدماتهم قد نما فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ من ٧٢٨ الى ٢٧٨٨ ووصلت مواردهم النقدية الى حوالى ٣٠ مليون دينار . وكان لهذه العناصر تاثير معاكس على الهيئات الحكومية ، التى يحاولون افساد موظفيها .

والمنافسة المتزايدة بين القطاعين العام والخاص فى سوريا ، كما يقول

جارو ، تجد انعكاسها فى الصراع الطبقي الذى يجرى بين اتجاهين سياسيين رئيسيين ، الاتجاه التقدمى والاتجاه الرجعى . ويدعو أنصار الاتجاه الأول الى اتخاذ خطوات للمضى قدما بالمكاسب التقدمية ، وتدعيم مواقع القطاع العام ، وإلغاء الملكية الكبيرة فى الريف وتشجيع التعاونيات الرأسمالية وتعاونيات الحرفيين ، ويشيرون الى خطر تكون رأس مال كبير جديد . وهم يعتبرون أن القطاع العام ينبغى عليه أن ينظم نشاط القطاع الخاص لضمان أن يساهم الأخير فى انجاز الخطط الاقتصادية القومية .

وهؤلاء الذين يودون الحد من نمو مؤسسات الدولة ، وتجربتها من محتواها المعادى للامبريالية والمعادى للرأسمالية ، ووضعها فى خدمة الرأسمالية الخاصة إنما يدافعون عن موقع يعينى رجعى .

وحيثما تحدث لأمسورين عن تجربة منغوليا فى التطور غير الرأسمالى تحت قيادة حزب الشعب الثورى المنغولى وأكد الدور الحاسم لحزب الشعب الثورى المنغولى وللمعونة السوفيتية فى تشكيل قطاع الدولة وطابعه العام ، أشار الى سياسة دولة الشعب الديمقراطية نحو القطاع الخاص والقوى المستغلة المرتبطة به . والحقيقة الماثلة فى أن الدولة قد تحركت الى مواقع رئيسية فى الاقتصاد ، الذى كان قطاع الدولة يشكل فيه منذ البداية جتين شكل من الملكية يملكه الشعب فى مجموعه ، جعلت فى الامكان تقيد المواقع الاقتصادية لكبار ملاك الارض ثم ، فى أواخر الثلاثينات ، التخلص من البنية القطاعية . وبمساندة التجارة الحكومية والتعاونية ونظام مالى واثمانى ، انخلت الحكمة فى المرحلة الديمقراطية من الثورة خطوات للحد من نمو برجوازية محلية ناشئة . وكنتيجة لذلك هجرت المؤسسات الفردية الكبيرة عن تشكيل بنى مستقلة وفشلت عناصر برجوازية قومية فى أن تشكل طبقة . أن النمو المطرد لقطاع الدولة فى تلك المرحلة لم يجعل منه فقط قلب بنية اشتراكية جديدة ، وإنما أدى الى تفسيرات راديكالية فى كل النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

بيد أن القطاع العام فى البلدان النامية يمر فى المرحلة الديمقراطية القومية لحركة التحرر ، كما أشارت الندوة ، بنظور متعرج للقبالة ، وسيكون على القوى التقدمية أن تفعل الكثير لى تحمى دوره المستقل والديموقراطى والمعادى للامبريالية حقاً . ومن المهم للغاية دفع هذا القطاع كى يعمل بأفضل صورة .

الكفاءة والإسعار :

لما كانت الدولة فى البلدان النامية تؤثر بشكل متزايد على الإنتاج ،

كما أشارت الندوة ، فإن مشكلة تعزيز الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام وربحيته ، وكذلك مؤسساته ، تزداد أهميتها وأصبحت ضرورية لاجداث تغييرات ديموقراطية فى سياسة الاسعار القائمة لخدمات الدولة ومنتجاتها

المقاييس الاساسى ، أشار العديد من المشاركين فى المناقشة الى أن كفاءة القطاع العام فى عديد من البلدان النامية ذات التوجه الراسمالى فى الاساس لا تزال تفسر بدرجة كبيرة تحت تأثير مفهومات قديمة مثل فعل مبدأ « لا ربح ولا خسارة » ، وقيم دوره أساسا من زاوية اسهامه فى اجمالى النمو الاقتصادى . ويتم تجاهل العوائد المالية « الدخول » والموارد الجديدة ، وهكذا . والاسعار التى يجرى تحديثها اداريا « من أعلى » لا تضع فى اعتبارها تكاليف الانتاج وتحرم المؤسسات من كل ربح .

فى اقتصاد « مختلط » يتفاعل فيه قطاعان ، القطاع العام والقطاع الراسمالى ، تعتبر ربحية مؤسسة الدولة مقياسا لكفاءة عملها وشرطا لمواصلة توسيعها على أساس مواردها الخاصة . كما قال بردان . بيد أن الربحية فى القطاع العام لا يمكن تحقيقها بالاساليب المفضلة « لاقتصاد حر » ، مثل خلق ندرة مصطنعة فى السلع أو وسائل أخرى من هذا القبيل والطريقة الاساسية هى الاستفادة الى أقصى حد من الطاقات الانتاجية ، وتحسين الادارة والتكنولوجيا واتباع سياسة اسعار سليمة . ومن المهم الآن وضع مجموعة محددة من المقاييس تضع فى اعتبارها ، على خلاف الموقف البرجوازى من مشكلة كفاءة القطاع العام ، كافة العوامل المؤثرة على تطوره التقدسى والديموقراطى .

ويرى ا . د . أولريخ ، الدكتور فى الاقتصاد « الاتحاد السوفيتى » ، أن تقييم كفاءة القطاع العام الاقتصادية فى البلدان النامية لا يمكن أن تركز على نموذج واحد ، مثل تقييم نتائج المؤسسات الراسمالية الخاصة ، حيث يوجد مقياس واحد فقط ، هو معدل الربح ، وفى البلدان النامية يعنى تدخل الدولة فى الاقتصاد زيادة تأثير الدولة فى مجالات الحياة المتباعدة للغاية ، ويؤدى الى تغييرات اجتماعية هامة . وفى الحالة المعنية من الطبعي أن نتخذ موقفا شاملا ، مقيمين كفاءة انتاج الدولة فى ظل الاشتراكية فى عدة مستويات ومقدرين الجوانب الاجتماعية بالإضافة الى الجوانب الاقتصادية البحتة .

وتتضمن الكفاءة الاقتصادية التقدم الذى تحقق فى انجاز مهمة اجتماعية اقتصادية محددة أو فى الاقتراب من بلوغ الاهداف الموضوعية للتطور الاجتماعى . وفى عديد من البلدان الأفرو - اسيوية ، فإن هذه المهمة التى

يخضع لها عمل القطاع العام في الاقتصاد ، سوف -تصرع من النمو الاقتصادي وتضع حدا للتخلف والتبعية لرأس المال الاجنبي . والمؤشر الاقتصادي العام الواضح للتقدم نحو هذا الهدف هو نمو انتاجية العمل الاجتماعي ، الذي يتحقق بتحسين عمل المؤسسات التي تملكها الدولة وعن طريق تأثير قطاع الدولة في الاقتصاد القومي في مجموعه . وتتوقف مؤشرات اتجاه انتاجية العمل الاجتماعي ، لدرجة أو أخرى ، على مدى الفعالية التي يتغل بها القطاع العام الخطوط المرشدة المتميزة لتنمية الصناعات الجديدة ، وعلى زيادة التركيز في القطاع العام من خلال تطوير الانتاج الكبير ، وعلى ادخال التحسينات التكنولوجية في الاقتصاد ، والتغيرات في مستوى المعالة ، واستخدام الدخل القومي ، واخيرا ، على التغيرات في نموذج الاستهلاك . وتعتبر الدرجة التي تنفذ اليها كل من هذه المهام ، في نفس الوقت ، مقياسا لكفاءة القطاع العام .

والتقييم العام لكفاءته ينبغي ان يأخذ كذلك في الاعتبار مستوى التغيرات الاجتماعية البنيوية الرئيسية الناجمة عن تدخل الدولة في الاقتصاد . وبالإضافة الى ذلك ، فينبغي ان يؤخذ في الحسبان دوره في الفناء الأشكال الأكثر تخلفا واستحداث أشكال أكثر تقدما للإدارة الاقتصادية . وأحد المؤشرات الهامة كذلك لكفاءة القطاع العام هو أسهامه في تكامل الاقتصاد القومي . وهناك ، بالإضافة الى ذلك ، اثر انتاج الدولة الترايد للسلع والخدمات على مستوى ومعدل تطور الاقتصاد وبعض المؤشرات الأخرى .

وتشكل حسابات التكلفة كذلك معيارا أساسيا لكفاءة القطاع العام ومؤسسته المختلفة . والعوامل التي تحدد الأصول النقدية للمؤسسات والصناعات والقطاع في مجموعه تتوقف بالمثل لدرجة كبيرة على توجهه السياسة الاقتصادية للدولة وعلى الأساليب التي تنفذ بها هذه السياسة . وحسابات التكلفة في القطاع العام من الصعوبة بمكان مقارنتها أوتوماتيكيا بالمؤشرات المائلة للقطاع الخاص . ويجب ان نذكر ان النفقات في هذا القطاع تنهض في المحل الأول ، بأعباء انجاز تطور المهام الاقتصادية الواضحة ، والتي من بينها يعتبر تسلم فائض القيمة هدفا خاصا خاضعا للقيمة القومية العامة لتطوير نمو القيمة التي خلقت حديثا « تميزا لها من رأس المال الخاص ، الذي ترمى نفقاته الى هدف الربح » .

ومن ناحية أخرى ، فان حقيقة ان جزءا من القيمة التي خلقت في القطاع العام تذهب كلية الى القطاع الخاص ، هي السبب الموضوعي امدل الربح المنخفض نسبيا في القطاع العام في البلدان ذات التوجه الرأسمالي

حيث يتكون تقريبا من فروع لصناعة ثقيلة نامية والبنية السفلية للإنتاج ، بينما الصناعة التحويلية المربحة « مع بعض الاستثناءات » موجودة في القطاع الخاص .

وقال أولريخ ان الوضع يختلف في البلدان ذات التوجه الاشتراكي . ففي هذه البلدان توجد الصناعة الكبيرة ، أى ، فروع كلا القسمين ١ ، ٢ في أيدي الدولة في الأساس . وهنا تكشف الربحية من اتجاه مساعد مطرد . ان التأكيد على التخطيط ، وتطبيق الحوافز المادية بالنسبة للمستخدمين في مؤسسات الدولة والمسئولية المتزايدة عن أعمالهم الإدارية هي المكونات الأساسية للسياسة التي تسعى كثير من تلك المؤسسات الى اتباعها .

وعند استعراضه لخبرة العراق في مقاومة النواقص الأساسية في القطاع العام التي تؤثر على الربحية ، قال الدرة ان هذه النواقص كانت مؤخرا موضوع سلسلة من المناقشات على مختلف المستويات ، بما في ذلك مناقشات شاركت فيها الحكومة . وقد عرضت أجهزة الإعلام نتائجها مما ساعد على تمبئة الجماهير العاملة في العمل من أجل إزالة الظواهر والاتجاهات السلبية في تطور الميكانيزم الاقتصادي للدولة .

هدف الصراع الطبقي : أشار المشاركون في الندوة الى نمو كفاءة مؤسسات الدولة في السنوات الأخيرة في بعض البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان ذات التوجه الرأسمالي . وكان ذلك نتيجة الاستخدام الأفضل للجهيزات ، وتحسين الإدارة والصلة الوثيقة بين الإدارة الحكومية وبين العمال ، ولكنه كان في الأساس نتيجة مساهمة العمال الكبيرة في الانتاج الأعلى وزيادة الإنتاج .

وأكد عديد من المتحدثين على ان النظام القائم لتكوين الاسعار يشكل عائقا امام الكفاءة والربحية الأكبر في مؤسسات الدولة في ظل الحكم البرجوازي . والاسعار المصطنعة التي يجري تحديدها « من أعلى » تفيد في الغالب الاحتكارات وتحرم مؤسسات الدولة من حافز العمل بشكل مربح . واذا ماكان انتاج صناعة الحديد والصلب في الهند قد بيع بالاسعار العالمية ، لكنت أكبر شركة في هذا المجال رهي ، هندوستان للصلب ، قد حققت عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ « وفقا لبعض التقديرات » ربحا يصل الى حوالي ٣٠٢٥٠ مليون روبية ، بدلا من تحمل خسائر بلغت ٢٧٠ مليون روبية كما يقول تاردان . ففي الوقت الذي يشتري فيه رأس المال المحلي الكبير

الإنتاج الوسيط لهذه الصناعة بأسعار منخفضة للغاية ، يفرض أعلى أسعار ممكنة على الإنتاج المشتط ، ويقوم التجار الأفراد بتخزين الصلب وبيعته بأسعار تفوق أسعار تكلفته عدة مرات عندما يتزايد الطلب . ومن المعروف أن السوق السوداء في الهند أدت الى ظهور عدد غير قليل من أصحاب الملايين .

وينبغى أن يعكس هيكل الأسعار في القطاع العام الحاجات الموضوعية لهذا القطاع في عملية نموه وتوسعه ، وفي حفز التنمية الاقتصادية بشكل عام ، كما يقول باردان . ويمكن أن تصبح بعض الانحرافات الواقعية والمخطئة عن القيمة في كلا الاتجاهين ، بالطبع . وسيلة للتأثير على نمو الإنتاج ، والتقدم التكنولوجي الخ . أن القرار حول ما إذا كان الحجم الفعلي للإنتاج في أى فرع من الاقتصاد ، هو الهدف المرجوب فيه بغض النظر عن الأرباح ، أو ما إذا كان الربح هو الاعتبار الرئيسى . يمكن أن يتخذ نوعي في القطاع العام . وهكذا . ففي الصناعات المرتبطة بإنتاج السلع الرأسمالية ، قد يتغلب الاعتبار الأول لفترة ، بينما في الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية ، قد يكون الاعتبار الثانى حاسما ، أسكن مهما كان الاعتبار ، ينبغى أن يركز السعر الفعلى على سعر تكلفة المنتج وعلى الحاجة الى ضمان حيوية الوحدات الإنتاجية للقطاع العام .

وقال مرينموى بانشاريا « الحزب الشيوعى الهندى » أن الدولة يجب أن تقوم بخصم معين من الأسعار التى يدفعها صغار المنتجين مقابل الكهرباء والرى والخيمعات الأخرى . وهذه السياسة ستجعل المنتج الصغير أكثر قدرة على المنافسة فى علاقته بالمنتج الاحتكارى الكبير .

وقال شاتورانان ميشرا عضو المجلس القومى للحزب الشيوعى الهندى « بيهار » أن النضال من أجل سياسة أسعار ذات توجه ديموقراطى سيكون ناجحا إذا ماشن بشبات وقوة . وقد كان ذلك هو الحال ، مثلا ، عندما خاض مؤتمر نقابات عموم الهند النضال بنجاح من أجل الاحتفاظ بأسعار منخفضة للفحم بالنسبة لصغار المنتجين بينما رفعت الأسعار بالنسبة لكبار المستهلكين . ورغم جهود الدوائر الحاكمة لزيادة رسوم الكهرباء فى ولاية

بيهار ، رات القوى التقدمية ان الرسوم يجب ان ترفع فقط بالنسبة لخطوط نقل التيار ذى الجهد العالى والذى يزود الشركات الخاصة .

وقال المتحدثون أنه من طريق خوض نضالات طبقية من أجل سياسة أكثر عدلا للأسعار ، فإن الجماهير تشارك فى النضال العريض من أجل قطاع عام ديموقراطى .

من أجل تطور ديموقراطى :

اعتبر المشاركون فى الندوة مقرطة القطاع العام فى البلدان النامية بأنها مجموعة من الاجراءات تستهدف تحقيق تغييرات مناسبة فى ادارة مؤسسات الدولة والقطاع العام فى مجموعه ، بما فى ذلك تركيب الهيئة الادارية ، وبأنها سياسة مريضة متعددة الوجوه تهدف الى تحرير مؤسسة الدولة من تأثير النشاط الرأسمالى الخاص ، واعادة بناء علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع بشكل ديموقراطى ، واقامة معايير استهلاكية أكثر عدلا . ورغم الاختلافات فى الموقف من هذه المشاكل فى البلدان ذات التوجه الرأسمالى والاشتراكى ، فإن الاتجاه نحو مقرطة هذا القطاع يكشف عن سمات وجوانب عديدة مشتركة .

خطوط مرشدة جديدة للعمل : تحدث بافلون عن بعض مشاكل تطور القطاع العام فى البلدان النامية سوف يسهل تطور القطاع العام الديموقراطى كثيرا من حلها .

والمهمة التى تواجهنا ، أولا ، هى مقرطة اساليب التراكم . فحيثما توسع الدولة بشتات من القدرات الانتاجية للقطاع العام ، سوف تنمو اعتمادات التراكم على الدوام وستنخفض الضرائب بالتالى بشرط أن تكون الادارة ذات كفاءة وتحدد اسعارا عادلة لمنتجات الدولة . وبالإضافة الى ذلك يمكن أن يعطى القطاع العام أساسا ديموقراطيا ، لانه يملك الفرصة للتطور الذاتى .

ان سيفرة الدولة على وسائل الإنتاج التى توحد القطاع العام مع جماهير المنتجين الضخمة فى القطاعات السابقة على الرأسمالية والسلبية الصغيرة وشبه الطبيعية ، هى عامل هام آخر للتطور الديموقراطى لمؤسسة الدولة وينبغى أن يلبى نطاق إنتاج مؤسسات الدولة بشكل متزايد متطلبات قطاعات الاقتصاد هذه سواء فى الزراعة أو الصناعة ، ويسهم فى انتاجها الجارى وفى تحديثها واعادة تنظيمها تدريجيا .

وأخيرا ، فان مقرطة القطاع العام تتضمن اعادة دراسة سياسة الاسعار ، على أن توضع في الاعتبار أساسا مصالح الجماهير ، وصغار المستهلكين . ومن الأهم أن نتأكد أن السلع التي أنتجها العمال والمهندسون في القطاع العام تصل الى هؤلاء الذين يفترض أن تصل اليهم وبأسعار مقبولة . وهذه الأغراض يمكن أن تعمل من أجلها ، مثلا ، اللجنة العمالية للرقابة على الاسعار وغيرها من هيئات الرقابة الديمقراطية المتخصصة . وتلعب النقابات ومنظمات الفلاحين دورا هاما للغاية في هذا الخصوص .

وتحدث س . يوني راجا ، عضو المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي « كيرالا » عن بيع الضروريات في محلات ذات اسعار مقبولة في مدن وقرى كيرالا ، حيث تمون جميع السكان بشكل مئلى . وتلك هي الشبكة الوحيدة من نوعها في الهند ، وقد انتشرت في ظل حكومة الجبهة المتحدة التي يترأسها الشيوعي اشوناميتون . وتعطى لكل عائلة بطاقة تموينية ، تمكنها من شراء كمية معينة من الارز ، والسكر ، والقمح والكروسين . وفي أواخر عام ١٩٧٥ كان لدى ٣٠٠.٠٠٠ عائلة مثل هذه البطاقات كما كان هناك ١١٤٠٠ محل ، وقد اتخذت الخطوات لتوسيع شبكة التوزيع الاجتماعية في كيرالا . ان العمل الفعال لهذه الشبكة التي تلبى على الأقل الاحتياجات الأساسية للشعب ، وخاصة لانقر الطبقات قد حد من السوق السوداء ، وأفاد بشكل عام اقتصاد الدولة . وقال كوجيكود أرافيندكشان « الحزب الشيوعي الهندي ، كيرالا » أن مشاكله يمكن أن تحل جذريا بمشاركة الدولة النشطة في التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية في المحل الاول .

وقال أونى راجا ، ان تجربة تنظيم شبكة واسعة من مراكز التوزيع الاجتماعي للضروريات على مستوى ولاية واحدة ، قد كشفت كذلك عن أن تطور مانه تحقيقه يمكن أن يعرقله استمرار اعتماد كيرالا في تزويدها بعدد من السلع الاستهلاكية الأساسية على الحكومة المركزية ، وسيطرة رأس المال الكبير على إنتاج هذه السلع . ويجعل ذلك من المهم للغاية الدعوة الى تأميم تجارة الجملة في مثل تلك السلع والى اقامة مثل هذا النظام للتوزيع على نطاق الهند كلها .

وقيل في الندوة ، ان هذا النضال في البلدان ذات التوجه الرأسمالى يمكن أن يضم ليس فقط الطبقة العاملة والشيوعيين وإنما الفلاحين وصغار المنتجين والحرفيين وغيرهم . وقال فولوترا أنه من الممكن أن تنطلق حركة اجتماعية قوية ضد الرجعية والاستغلال ، ومن أجل قطاع عام ديمقراطى عن طريق حشد الجماهير من أجل مساعدة مطلب تأميم إنتاج الضروريات وبالعامل ضد ارتفاع الاسعار والوسطاء والمرايين .

وفي البلدان ذات التوجه الاشتراكي يصبح الاتجاه نحو تعميق المحتوى الديمقراطي لعمل القطاع العام أكثر قوة مع ازاحة البرجوازية القومية عن السلطة . ومع استمرار هذا الاتجاه ، يتزايد دور الدولة في تنظيم ادارة الإنتاج الاجتماعي وتنظيم نظام شامل للتسويق . وفي سوريا ، كما قال جازو ، اقيمت في القطاع العام تنظيمات استهلاكية لتزويد السكان ببعض الضروريات . وبعضها يحتفظ بأسعار ثابتة . وينمو نصيب الدولة في التجارة الداخلية « ازداد » في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ من ٣٦٪ الى ٤٤٪ . ومع ذلك ، فلا يعني ذلك أن مستوى التطور الاقتصادي للقطاع العام قد أصبح يتماشى مع مصالح الجماهير . ورغم أنه من الصحيح أن سوريا دخلت مرحلة من التطور ينبغي فيها للقطاع العام أن ينمو بدرجة أكبر من خلال بناء مصانع جديدة ومنشآت أخرى عنه من خلال مزيد من التأميم ، يلح الشيوعيون على تأميم كل تجارة الجملة ، واحداث تغييرات اعماق في التوزيع ، وتدخل حكومي أكبر في العلاقات بين الإنتاج الزراعي والسوق ، وظروف معيشية أفضل للشعب .

وحيثما تحدث عن التطور التقدمي للقطاع العام في البلدان ذات التوجه الاشتراكي ، أكد جبه أهمية التأثير الذي تمارسه على تلك العملية الجبهات الوطنية التي تمثل تحالف الطبقة العاملة ، والفقر الفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة ، والعناصر شبه البروليتارية ، والجماهير العاملة الأخرى . أن اشراف الجماهير على القطاع العام أمر لا غنى عنه لتطوره نحو توجه اشتراكي . ووجود هذا التحالف الطبقي أمر جوهري لإكمال المرحلة الانتقالية والتقدم صوب مرحلة أعلى ، نحو نظام اجتماعي اشتراكي . وسيصبح هذا التطور ممكنا ، كما يقول جبه ، إذا ماجذب الشيوعيين الى المشاركة الفعالة في ادارة القطاع العام .

مقرطة الإدارة : يتمثل أحد الجوانب الهامة في مقرطة القطاع العام في البلدان النامية في اشراك العمال في ادارة الإنتاج ، وشئون المصانع .

وفي عديد من البلدان ، حتى في تلك البلدان ذات التوجه الرأسمالي ، تكافح الجماهير العاملة ، كما يقول فولوتير ، من أجل المشاركة في اقرار

مشاكل إنتاجية وإجتماعية هامة « استخدام الأرباح ، تحديد الأسعار ، التسويق ، وهكذا » . ومن أجل رقابة أكبر على استخدام القوى العاملة ، ومنح حقوق أكبر لل نقابات في حالات فصل العمال ، ومن أجل الحصول على معلومات عن حالة المؤسسات . ومن المهم بنفس الدرجة للتطبيق العاملة أن تشارك في الإشراف على استخدام الأصول الثابتة ، وللإدارة أن تتولى إذا صاغية لرأي العمال عند ادخال تغييرات بنسوبة وتجديدات تكنولوجية .

وأكد نتيس سينث « الحزب الشيوعي الهندي ، غرب البنغال » أن مشاركة العمال في الإدارة يمكن أن تكون حقيقية إذا ما نفذت على كافة المستويات في اتخاذ كافة القرارات الهامة بخصوص المؤسسات والصناعات . ورغم أن النقابات اقترحت خطة لمشاركة العمال في هذا النشاط منذ ١٩٧١ ، لم تستجب الدوائر الحاكمة لهذه المبادرات .

ولفت ماديام س . كريشنان ، عضو المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي « كارناتاكا » الانتباه الى هذا الجانب المتعلق بمقرطة إدارة القطاع العام ومؤسساته ، باعتبارها ضرورة لتغيير جذري لجهاز الإدارة القائم ، الذي تسيطر عليه الكوادر البرجوازية والبيروقراطيون ذوو الآراء الرجعية والذين كان كثيرون منهم موظفين لدى الشركات الخاصة ومازالوا يحتفظون بصلات مع رأس المال الكبير المحلي والأجنبي .

ومع ذلك ، فإن تجربة حركة الطبقة العاملة في الهند توضح أنه حتى في ظل نظام برجوازي ، بجهازه الإداري البعيد عن التقدمية ، يمكن للجماهير العاملة أن تمارس ضغطا فعالا على إدارة مؤسسات الدولة ، وتجبرها على اتخاذ قرارات حول الإنتاج والعاملين وحول الشؤون الأخرى تكون مقبولة لدى العمال ، وذكر كريشنان دست بعض الأمثلة التي توضح أن العمال يمكنهم أحيانا حتى أن يصلوا الى إعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للمؤسسة . وكان ذلك هو ما حدث في مصنع لسبائك الحديد ، عندما ألح مؤتمر نقابات عموم الهند على ضرورة شراء النيكل ، الذي عادة ما كان يستورد من كندا ، من كوبا ، مما برهن على أنه أكثر اقتصادا .

وسجل اتحاد موظفي البنوك في عموم الهند نجاحات ملحوظة في النضال من أجل المشاركة في إدارة البنوك : لقد حصل ممثلوه على حق الاطلاع على المعلومات المتعلقة بتوزيع القروض ، وتدخلوا بشكل فعال في نشاط البنوك المؤممة وكشفوا عن توافض عديدة في عملها . وساهم ذلك على فضح بعض المؤامرات المالية من جانب رأس المال الكبير .

وهناك حقائق عديدة أخرى من هذا النوع . وهي توضح أن الفلسفة من أسفل هو وسيلة هامة في النضال من أجل مقرطة ادارة المؤسسات العامة . وفي نفس الوقت قال المتحدثون في الندوة أنه لا يمكن أن تكون هناك رقابة عمالية على الادارة والانتاج في ظل النظام الرأسمالي بالمعنى الحقيقي للكلمة - ومن الممكن أن توجد فحسب حيث العمل في السلطة . بالإضافة الى ذلك ، تسعى البرجوازية الى أن تفرض على العمال أشكال « المشاركة » في شئون المؤسسات التي تملكها الدولة ، تتناسب ومصلحتها وقال فوليتير ، أن هناك جماعات ماهرة سياسيا في هذه الطبقة ، وانها بينما تعارض من حيث الجوهر اشاعة الديمقراطية الحقيقية ، مستعدة للاعتراف بأشكال معينة من التعاون بين العمال والادارة لصالح « الوفاق الطبقي » . ويحاول المديرون البرجوازيون أن يستغلوا رغبة الجماهير العاملة في تحسين ظروفها لكي يزيدوا من انتاجية المؤسسات ومعدل ربحها.

واكد فوليتير أن النضال من أجل مقرطة القطاع العام ، وادارة مؤسساته ، لا يمكن أن يختزل الى سياسة انتزاع تنازلات مؤقتة من البرجوازية من أجل مزايا مادية تافهة . وغرضها أن تبين للعمال أنه حتى في ظروف التطور الرأسمالي يمكنه أن يتحكم في الشئون العامة بشكل فعال ومعقول على خلاف الطبقات المالكة . وهذا النضال لا يمكن اعتباره شيئا معزولا عن المارك الطبقي التي تجري في القطاع الخاص . وعلى العكس ، فمن المهم أن تنسق اعمال الجماهير العاملة في كلا القطاعين وان تستخدم مقرطة القطاع العام كوسيلة للضغط على الرأسماليين .

وأخيرا اشار المتحدثون في الندوة الى أن النضال من أجل هذه الاهداف سيحقق نتائج ملموسة فحسب اذا ماكان جزءا لا يتجزأ من المصارك السياسية والطبقية ضد قهر المستغلين ، ومن أجل اعادة تشكيل جدريه للحياة العامة ، وللدولة القائمة .

جبهة النضال : قال بعض المتحدثين ان الطبقة العاملة ينبغي أن تلج على اتباع سياسة لانتقاء العناصر الادارية تحول دون سيطرة العناصر البرجوازية البيروقراطية والعناصر ذات الاتجاهات الموالية للامبريالية على القطاع العام . وينبغي دراسة المسائل التي من هذا النوع وتسويتها ليس في الوزارات وليس فقط على المستوى الرسمي ، وانما في الهيئات التي يمكن للثقافات ان تكون لها فيها كلمتها حول الجوانب المختلفة لعمل القطاع العام ويمكن لذلك أن يجلب الى المؤسسات بعناصر ادارية وطنية متفانية في عملها . وامر اخر على جانب كبير من الاهمية يتعلق بتدريب واختيار العاملين الذين سيقومون ، بالإضافة الى توفر الخبرة المهنية والتكنيكية

لذهم ، بتعليم الاتجاهات الديمقراطية المعادية للامبريالية في القطاع العام . وهذه الاتجاهات يمكن أن تقوى بشكل خاص بإقامة صلات أولئ بين العمال والعناصر الإدارية الجديدة .

وينبغي أن يستوعب العمال في الإدارة ، إذ أن ذلك سوف يساعدهم على التدخل بشكل أكثر كفاءة في الإنتاج ، والقيام بمهمة الإدارة في المستقبل وعلى النقابات أن تساعد العمال بشكل جاد على تعلم أسرار الإدارة . ولفت الانتباه إلى ظهور مجموعات جديدة في الطبقة العاملة تعمل في أشكال العمل الجديدة ، وتعرف كيف تشغل المعدات المعقدة ، ولديها مستوى عال نسبيا من التعليم ولذلك نجدها قادرة على التدخل في إدارة المؤسسات بشكل يستند على معرفة أوسع . واليوم توجد لدى العمال الشبان فكرة أفضل من الديمقراطية والحقوق والمزايا التي يجب أن يتمتع بها العامل . وكثيرون منهم مستعدون للاستجابة للأهداف الوطنية ويقومون بدور نشط في النقابات .

وكل ذلك دليل على أن أساس النضال لمقرطة القطاع العام يتسع . والمثقفون التكنيكيون الجدد يقفون كذلك إلى جانب الطبقة العاملة . وسوف يستند هؤلاء هذا النضال مع انضمام مزيد من العمال إليه ، بما في ذلك هؤلاء العمال الذين يتعرضون لاضطهاد وتمييز قاس على وجه الخصوص ، مثل أعضاء الطوائف النثيا في مؤسسات الدولة في الهند .

واحد في الندوة على أن التقدم في اشاعة الديمقراطية في علاقات الإنتاج وفي حشد الجماهير للمشاركة الواعية الاختيارية في الاعمال الهادفة إلى تقوية القطاع العام يمكن تحقيقه فحسب بالدفاع بشات عن مصالح وحقوق الجماهير العاملة . وفي هذا الإطار ، من المهم بدرجة كبيرة تحقيق تغير في ظروف العمال والموظفين الذين يعملون في مؤسسات الدولة لانها غالبا ما تكون أسوء من ظروف المستخدمين في القطاع الراسمالي الكبير .

وتوجد مشكلة تظلف الاجور كذلك في القطاع العام للبلدان ذات التوجه الاشتراكي مثل العراق أو سوريا . ولذلك تأثر معاكس على تفكير الجماهير العاملة ويخلق لديها أوهاما حول القطاع الخاص . وليست مهمتنا الضغط من أجل خفض الاجور في هذا القطاع ، كما يقول الدرة . ان الشيء المهم

هو تنظيمهما بطريقة تؤدي الى اعادة توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي ووقف هجرة العمال من مؤسسات الدولة برفع مستوى المعيشة . وأشار جابر الى أنه قد اتخذت مؤخراً خطوات في هذا الاتجاه في سوريا ، حيث دفعت الأجور . بيد أن هذه المشكلة يمكن وضع حد لها فحسب بحل كل سلسلة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية ، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة أو التضخم .

وأكد المتحدثون أن الطبقة العاملة والنقابات ينبغي أن تدافع عن حق التصرف في أوسع نطاق من المشاكل التي لها علاقة بالمؤسسة أو الصناعة العميلة ، وقال شاتوروانان مباشرة وبعض المتحدثين الآخرين أن محاولات الإدارة الحد من الحركة النقابية المستقلة وانكار الاعتراف بالنقابات الديمقراطية لا يمكن التسامح حيالها .

وفي نفس الوقت ، يجب على الطبقة العاملة أن تضغط بقوة أكبر من أجل مطالبها في هيئات الدولة التمثيلية ، كما يقول كريشنان . فهذه الهيئات يمكن استخدامها بفعالية أكبر من أجل مقرطة القطاع العام ، ومن أجل تطويره وفق خطوط معادية للاحتكار ومعادية للامبريالية ، ومن أجل فضح الفساد وسوء الإدارة والنشاط التخريبي للبرجوازية البروقراطية .

وبينما أشار المشاركون في الندوة الى أهمية الجوانب الداخلية للنضال من أجل قطاع عام ديمقراطي ، قالوا ان نجاح هذا النضال يتوقف بدرجة كبيرة على نوع الصلات الاقتصادية التي تشكلت بين مؤسسة الدولة والعالم الخارجي .

التعاون من أجل استقلال أقوى : أكد كثير من المتحدثين الدور الكبير الذي لا تزال تلعبه المساعدة الاقتصادية من البلدان الاشتراكية ، وخاصة من الاتحاد السوفيتي ، في تطوير القطاع العام في البلدان النامية . وانتقدوا السياسة الامبريالية ، التي ترمي الى تحويل هذا القطاع الى أداة للحكم الاستعماري الجديد .

وقيل في الندوة ان العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية قد ساعدت البلدان النامية على الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي والكتفاء الذاتي . وفي الماضي منع الامبرياليون كل خطوة نحو اقامة صناعات رئيسية

في القطاع العام في بلدان آسيا وأفريقيا (١) ، بيد أن الوضع المتغير اليوم وفي المحل الأول ، المعونة المتزايدة باطراد من البلدان الاشتراكية إلى البلدان النامية تجبرهم على التعاون مع القطاع العام . ويمكن رؤية ذلك في خلق ما يسمى بالمؤسسات المختلطة التي تضم رأس المال الحكومي والأجنبي . لكن لم يحدث سوى تغير محدود في أهداف الإمبرياليين . وبهذه الطريقة يتوقعون تدعيم مواقفهم في الدول الفتية والتأثير على مؤسسة الدولة هناك . وتواصل الاحتكارات الأجنبية والمعلية هجومها على القطاع العام ، رغم أنها تتخذ بشكل عام احتياطات تمويه هجماتها ، وهذا ما أشار إليه ميترا وباراكال .

وأشار سوتانسج إلى وجود عدد من المتطلبات الاقتصادية ، وبخاصة الحاجة إلى التطوير السريع للقوى المنتجة ، مما يجعل العلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والرأسمالية أمراً ضرورياً من الناحية الموضوعية اليوم ومع ذلك فهناك تهديد دائم لأن تصبح الأولى من جديد تابعة اقتصادياً للآخرية ، حتى حيث قضى جزئياً على أكثر الأشكال سلبية لهذه التبعية . وقال سوباسنج ورائنافيرا أن منجزات عدد من الصناعات تتعرض اليوم للخطر في سري لانكا نتيجة لظهور أشكال جديدة من التبعية التي ولدتها القروض والاستثمارات الأجنبية . وتعلن البرجوازية الوطنية أنها تأمل أن تساهم هذه القروض والاستثمارات على الأقل في ضمان معدلات نمو متواضعة ، ومع ذلك فإن هذه السياسة تساعد فحسب على زيادة حدة التغافل من جانب الاحتكارات منفردة الجنسية .

وقال البرة أنه في العراق ، ورغم المكاسب الثورية العديدة ، تحاول الشركات الرأسمالية الأجنبية جاهدة ، وقد وجدت موضع قدم لها في الصناعات المتقدمة تكتيكياً وغير التقليدية ، إلى فرض أشكال جديدة من التبعية على الجمهورية ، وأساساً تكنولوجية . وحصلت بلدان السوق

(١) ذكر حميد صغرى مثالا من تجربة بلاده حيث سعت الشركات الأمريكية والألمانية الغربية لسنوات عديدة إلى إقناع الدوائر الحاكمة أن صناعة للمعادن لن تكون مربحة في إيران بسبب عدم وجود خام الحديد . واكتشف الجيولوجيون السوفييت خام الحديد وأقيم مشروع ضخهم - مصنع للحديد الصلب - بالمساعدة السوفيتية . وقد قيل في اللدوة أن سياسة معاملة اتبعت نحو الهند ونحو العديد من البلدان النامية الأخرى .

المشتركة على عقود تصل الى ٤٣٢ مليون دينار ، وهو ما يعادل ٦٠.٢ ٪ من اجمالي تكلفة المشاريع الممولة مركزيا ، بينما بلغ نصيب الشركات الرأسمالية الاخرى في هذه العقود ١٢٨.٨٠٠.٠٠٠ دينار « ١٨ ٪ » من التكلفة الاجمالية .

ويرى الحزب الشيوعي العراقي ان هناك امكانية لان يستفيد العراق من التعاون في التنمية الصناعية مع البلدان الرأسمالية . لكن هناك شروطا محددة لابد من تلبيتها : فبناء المشاريع الصناعية بواسطة الاحتكارات متمدة الجنسية ينبغي ان يسير في اطار خطة استراتيجية قومية عامة ، ويجب ان يكون التعاون محدودا في الوقت ، مع وجود ضمانات قسوية ضد الآثار السلبية ، ويجب ان تتخذ خطوات على الدوام لتقوية الطابع المعادي للامبريالية والمعادي للرأسمالية للقطاع العام والسياسة التقدمية للبلاد في مجموعها . وفي نفس الوقت يجب ايلاء اهمية خاصة للعلاقات مع العالم الاشتراكي . ويقول البدر ان تجربة العراق توضح انه بالاعتماد على البلدان الاشتراكية وتوقيع اتفاق حول التعاون والتنسيق مع مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، استطاع العراق ان يدعم استقلاله وكسب امكانيات جديدة لمواصلة سياسة تنمية في المجال الاقتصادي كذلك .

وتقدم البلدان الاشتراكية للبلدان النامية مساعدة اقتصادية وتكنيكية متزايدة لتقوية مواقع القطاع العام في الصناعة ، والبنية السفلى والزراعة وقد كشف الاقتصاد الاشتراكي عن معدلات نمو عالية وثابتة ، ومع تطوره كما يقول بالفلوف سيتزايد التعاون بين البلدان الاشتراكية والنامية . ففي اعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٥ وحدها نمت التجارة بين بلدان مجلس المعونة والبلدان النامية من ٥٠٠٠ مليون الى ١٢٠٠٠ مليون روبل . وتبذل الاسرة الاشتراكية كل جهدها من اجل السلام العالمي وتدعيم الانفراج ، مما سيمكن من تخصيص موارد اكثر فاكثر لهذه الافراض .

واشار جور الى اهمية كل من الجوانب الكمية والنوعية للتعاون الاقتصادي والتكنيكي بين البلدان الاشتراكية والدول الفتية . وهذا التعاون يساعد الاخيرة على تقوية الاساس الاقتصادي لفضائها من اجل الاستقلال

الاقتصادي . ويستخدم أكثر من ٧٠ ٪ من المساعدة التي تقدمها بلدان مجلس التعاون الاقتصادية المتبادلة لهذا الغرض . أما كيف تستخدم النواتج الحاكمة هذه العوامل فهذا أمر آخر ، وقال أن مهمة شعبنا هي ضمان استخدام الغرض التي تتيحها المساعدة الاشتراكية في إطار سياسة اقتصادية خارجية مستقلة .

وقال المتحدثون ان المساعدة الاقتصادية التي تلقاها البلدان النامية من البلدان الاشتراكية لا يمكن اعتبارها منعزلة عن السياسة الشاملة للأسرة الاشتراكية ، التي تساعد تلك البلدان على تعميق استقلالها وسيادتها ومن ثم ابداء مقاومة أكثر فاعلية للضغط الاقتصادي للامبريالية والاحتكارات متعددة الجنسية وتطوير اقتصادها بشكل مستقل ، وقال جبة انه في الوقت الذي يستحيل فيه التغلغل تماما عن العلاقات الاقتصادية مع العالم الرأسمالي تساعد سياسة العالم الاشتراكي على وضع هذه العلاقات على أساس جديد متساو .

وفي ملاحظاته الختامية تعرض ن . ك . كريشان عضو اللجنة التنفيذية المركزية وسكرتارية المجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي لبعض المشاكل الهامة لتطور القطاع العام في البلدان النامية . وأبرز العوامل الرئيسية التالية التي تحدد موقف الشيوعيين من مشاركة الدولة الوطنية في الاقتصاد وفي المحل الأول ، في عملية إعادة الإنتاج :

أولاً : يمثل القطاع العام في معظم الحالات القوى الانتاجية الأحدث . ومجرد اقامته هو نقي للعلاقات الرأسمالية . وفي هذا القطاع تخلق المستلزمات المادية للانتقال إلى نظام اقتصادي أرقى .

ثانياً : ان النمو الشامل للقطاع العام على أساس معاد للامبريالية معاد للاحتكار وديموقراطي وتحت اشراف تحالف من القوى الديموقراطية الوطنية أو الثورية هو شكل اقتصادي مناسب لانتقال البلدان الحديثة التحرر إلى طريق تقدمي للتطور الاجتماعي .

ثالثاً : في ظل الوضع السياسي القائم لا يمكن لقطاع اقتصادي سوى القطاع العام أن يصبح رافعة لتحويل عميق لكافة طرق الانتاج الأخرى ، وبخاصة طرق الانتاج الصغير والطبيعية والأبوية ، التي تستخدم مئات الآلاف من العمال في هذه البلدان .

وأخيراً : ان البلدان النامية وهي تعتمد بالتحديد على القطاع العام تسعى إلى إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس مبادئ السيادة القومية ، والمساواة ، والمنفعة المتبادلة . وهذه المبادئ تشكل بالفعل

اساس علاقاتها مع البلدان الاشتراكية . وعن طريق تقديم مساعدة فعالة فى خلق قطاع عام قوى ، أسهم العالم الاشتراكي لدرجة كبيرة فى اقامة مثل هذه العلاقات الاقتصادية الدولية . ويعرف الشعب الهندي ذلك تماما من خبرته الخاصة .

ثم تناول كريشنان بعد ذلك ثلاثة موضوعات هامة برزت بوضوح فى العديد من التقارير المقدمة الى الندوة : الطبيعة المتميزة للقطاع العام فى البلدان النامية ، واتجاهات تطوره ، والعلاقة بين الجوانب التطبيقية والقومية فى ملكية القطاع العام ، والقطاع العام كهدف للصراع الطبقي .

واكد كريشنان على أن تطور هذا القطاع يتبع نمطا أو آخر من التطور التشكيلي « الرأسمالي أو الاشتراكي » ، وقال ان الظاهرة التى تنبأش لها سمات عديدة . ومن الصعوبة بمكان مطابقتها مع أى نمط من أنماط تدخل الدولة فى الاقتصاد عرفت حتى الآن فى التاريخ ، رغم تكرار بعض السمات ورغم الاستمرارية التاريخية . لقد اختلفت الغالبية الساحقة للبلدان النامية جوهريا عن كل من البلدان الرأسمالية المتطورة والاشتراكية الى الدرجة التى لم تصل فيها بعد أى طريقة محددة للإنتاج الى درجة حاسمة من النضج فى هذه البلدان .

واحد المشاكل الرئيسية لمجتمع مابعد الاستعمار هو التناقض بين نظام الاستعمار الجديد ، والاستقلال الاقتصادى والحاجة القومية لايجاد طرق ووسائل لتفيم الاستقلال والسيادة الاقتصادية والسياسية بشكل سريع وشامل . ويمكن للدولة القومية أن تقوم بدور الاداة الاقتصادية الرئيسية فى حل هذا التناقض . فهى تزيل الحواجز امام تطور القوى المنتجة ، وتخلق الظروف لعملها الفعال وتحمى الفروع الرئيسية للاقتصاد من فوضى رأس المال الخاص .

ومع ذلك ، فهناك تناقضات خطيرة حيث اتخذ القطاع العام شكل رأسمالية الدولة وأصبحت تحكمه قوانين الإنتاج الرأسمالي . وفى ظروف السيطرة السياسية للبرجوازية الوطنية هناك على الدوام خطر أن تتحول رأسمالية الدولة الى أداة تخدم رأس المال الكبير المحلي والأجنبي . وفى البلدان ذات التوجه الرأسمالي يعتبر منع أو وقف تلك التطورات مهمة رئيسية للشيوعيين ، وكثافة القوى اليسارية والديموقراطية .

وحول مسألة العلاقة بين العناصر القومية العريضة والطبقة فى عمل القطاع العام : أشار كريشنان الى أنه طالما تشكل قوانين وأساليب الرأسمالية أساسه ، فان العناصر القومية العامة للقطاع العام تدفع بالتدرج

الى مكان ثانوى وبحد منها لدرجة كبيرة المستقلون المحليون .

ومع ذلك ، فاذا ما اعترفنا بالاهمية القومية الموضوعية للقطاع العام - وهذا ما يملكه اولا النضال من اجل تطوره المعادى للامبريالية والمصادى للاحتكار فان اقامة تحالف بين كافة الطبقات المرتبطة بمثل هذا التطور تصبح مهمة ملحة . وهذا التحالف ينبغي ان يضم كذلك تلك الاقسام من الطبقات الحاكمة التى تستطيع ان تمرر عن اتجاه ديموقراطى ثابت فى السياسة الاقتصادية للدولة . وتحالف القوى اليسارية مع هذه الاقسام حول مصلحتها المشتركة فى تطور يمكن ان يفرض خلال مجراه الاشراف الفعال على التلقائية الرأسمالية الخاصة ويحد من السيطرة الاحتكارية . ولا بد من توسيع تدخل الدولة الى تلك الفروع من الاقتصاد التى تؤثر بصورة مباشرة على حياة الجماهير . وهكذا فى اطار التطور بالفعل ، يمكن للقطاع العام بل يجب ان يمتد ويضم به العنصر القومى .

وقال كريشنان ان التاريخ يعلمنا ان العامل المحدد الذى يؤثر على تطور القطاع العام هو الصراع الطبقي الذى يتطور حوله وبداخله منذ بدايته الاولى . والخط الفاصل الرئيسى فى النضال من اجل مستقبل القطاع العام فى البلدان ذات التوجه الرأسمالى هو بين الذين يسعون من اجل اقصى تطور فى هذا القطاع للمستثمرات المادية التى تحد من الفسوضى الرأسمالية الخاصة ، وبين الذين يريدون ان يجعلوا منه اداة لخدمة الصفوة الاحتكارية ، رأس المال الكبير . وفى السياسة يقطع الخط الفاصل بين الطبقة العاملة ، وجماهير الفلاحين والقسى غير الاحتكارى من البرجوازية الوطنية ، من ناحية ، وبين القوى الرجعية اليمينية ، والبيوت والدوائر الاحتكارية المتحالفة معها من الناحية الاخرى . وإلى جانب الطبقة العاملة تنشأ قوة اخرى فى هذا القطاع ، تضم العاملين التكنيكيين وفئة من العاملين الاداريين الجدد ، الذين يتحلون بالوطنية ويلتزمون بالاهداف القومية للقطاع العام . ويفرق الشيوعيون بين هذه الاقسام وبين بقية البيروقراطية ويعاملونها كحليف محتمل فى النضال من اجل الدفاع عن القطاع العام ضد الاحتكارات المحلية والاجنبية .

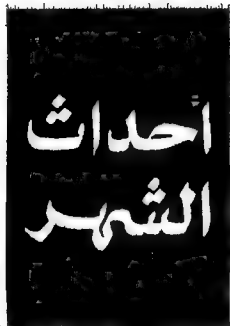
وفى الوقت الذى لضغط فيه من اجل مستقبل ديموقراطى للقطاع

العام لا ينبغي أن نتغاضى عن أن عمله بصورة فعالة وتطوره الديمقراطي داخل إطار النظام الرأسمالي بالفعل يتناقض تناقضا حادا مع مصالح الاحتكارات المحلية والاجنبية ، وأن ذلك يمكن أن يخدم المصالح المشتركة للاقسام الوطنية من البرجوازية الوطنية والجمهير العامة ، وفي كلمات أخرى ، الاحتياجات القومية المشتركة .

والنضال من أجل التطور الديمقراطي للقطاع العام يحتفظ بأهميته كذلك في البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية الثورية . وقد أوضحت التجربة أنه في ظل نظام ديمقراطي ثوري تظل مسألة « من الذي سيكسب » - وهي مسألة حادة في القطاع العام كذلك - مسألة هامة في الصراع الطبقي والسياسي . وتتوقف نتيجة هذا الصراع لدرجة كبيرة على تصميم ووحدة الطبقة العاملة والفلاحين العاملين وكافة الوطنيين الحقيقيين الآخرين .

وفي الختام ، أشار كريشنان الى أنه كما أوضحت المناقشة ، فإن الأحزاب الشيوعية والعمالية قد اكتسبت خبرة ضخمة في النضال من أجل تطور تقدمي للقطاع العام في الدول الفتية ، التي تتحول الى نقطة مركزية للصراع الطبقي الدولي ، بعد أن أعطيت لها دفعة جديدة للتقدم نتيجة التحول الراديكالي في توازن القوى العالمي والوحدة الاوثق بين البلدان الاشتراكية والنامية .

وأكد سربنيغاسي جانيش سارديساي عضو اللجنة التنفيذية للمجلس القومي للحزب الشيوعي الهندي ، في ختام الندوة على أن ممثلي الأحزاب الحقيقية قد كشفوا عن وحدة في الآراء في تقييم دور القطاع العام وطرق ووسائل تطوره ، والصراع الطبقي الذي يدور حوله في البلدان المتحصرة حديثا ، وأهمية العلاقات مع العالم الاشتراكي . وقال أن ذلك ليس سوى تعبير محدد آخر عن الأخوة والوحدة الأهمية بين الشيوعيين . وقال سارديساي أنه بالنظر الى التمايزات الاجتماعية العميقة بين البلدان النامية فإن هذه الدراسة ، اذا كانت محددة ولم تقتصر على التعميمات ، يمكنها أن تكون مفيدة لكل منا .



● في الفن والثقافة:

● التربية الموسيقية للأطفال

● من عواصم العالم:

● الاطفال مستقبل البشرية

● الاختكارات متعددة الجنسية في العالم الثالث . .

● عام ٢٠٠٠ ومصر الجنس البشرى

● بناء حزب جماهيري

التربية الموسيقية للأطفال

من المقالات تحدث فيها عن الموسيقى بلغة جذابة ، ممهداً السبيل أمام الناس حتى يحبوها ويفهموها ، وتعتبر أعماله وسائل ايضاح ثمينة للمعاملين في هذا المجال بالمدارس ورياض الأطفال والنوادي ولكل من يرتبط نشاطهم باشاعة الفن بين الناس . لكن هناك عملاً يقوم به كابلينسكي برضاء خاص ، انه يقوم للسنة الرابعة بالاشراف على دروس الموسيقى في الصفوف الاولى لاحدى مدارس موسكو .

ويقول كابلينسكي :

« لقد قمت منذ عدة سنوات باعبءاد برنامج الدراسة الموسيقية بمدارس التعليم العام ، ووضعت في هيكله نظاماً لتربية الأطفال الموسيقية ، يختلف جذرياً عن البرنامج الذي كان سارياً حينذاك . وكان على أن أدرس في البداية مدى مناسيته للدارسين وكيفية استيعابهم له »

« التربية الموسيقية ضرورية للأطفال والشباب ، وهي تؤثر في عالمهم الروحي كله ، وفي ذوقهم الجمالي ومعتقداتهم الفكرية ومثلهم الأخلاقية » هذه هي وجهة نظر الملحن السوفييتي المعروف ديمتري كابلينسكي .

يولى كابلينسكي هذه القضية جزءاً كبيراً من وقته ، على الرغم من مشغاعله الكثيرة . فهو سكرتير مجلس ادارة اتحاد الموسيقيين السوفييت ، ونائب في مجلس السوفييت الاعلى ، واستاذ في كونسرفاتوار موسكو ، ورئيس فخرى للمجمعية الدولية للتربية الموسيقية للأطفال ، وعضو عامل في أكاديمية العلوم التربوية السوفيتية .

وقد ألف ديمتري كابلينسكي أوبرات وسيمفونيات وكونسراتات ومقطوعات لبيانو وانغامى روحانية ، وهو منحاضراً رائع وباحث موسيقى وقائد أوركسترا وعازف بيانو . وكتب كابلينسكي عدة كتب وكثيراً



• كاياليفسكى هي نهضة هذه المدرسة •
وتربط كاياليفسكى علاقة صداقة وثيقة
بمن يدرسون في المدرسة الفنية لقسرية
يالانا في كامتشاتكا ، وبأعضاء أوركسترا
الاتات الشعبية في المدرسة الثانوية في
مدرسة مونتياش المعالية في مقاطعة
كيمبروفو ، وجوقة أطفال ستوديو «ليونيريا»
في مدينة جيلينزودوروجني في ضواحي
موسكو • كما أنه يتراسل مع رؤساء
ومدرسي كثير من المدارس والأنستوديوهات
والنوادي •

ويقول كاياليفسكى عنهم :

« ان هؤلاء جميعا يؤحدكم حبنا للموسيقى
والفهم العميق لأهمية الفن بالنسبة لنمو
الاطفال الروحي • لأن الفن الحقيقي يؤثر
في العمل ويغنى في الإنسان أصول الإبداع
الذي يفصل بين المبدع والصرفي • »

« أننا نقود الاطفال ونحث نعلمهم

وقد قضى كاياليفسكى سنوات من العمل
الجاد لوضع هذا البرنامج • ويجري بنجاح
الآن تدريس الموسيقى على طريقة كاياليفسكى
في كثير من مدارس الاتحاد السوفيت •

ويعمل كاياليفسكى بنشاط على نشر
افكار التربية الموسيقية الجمالية للأطفال
والشباب من خلال الصحافة والراديو
والتلفزيون • وهو على استعداد لتأييد
اية مبادرة او أية بداية في هذا المجال •

وقد سافر كاياليفسكى أكثر من مرة الى
قرية كالتيلو الصغيرة في الاورال • وفي
كل مرة كان يزور بالطبع ، مدرسة الكولخوز

الموسيقية المحلية ، ويحضر حفلات تلاميذها
ويتشاور في كيفية تحسين تنظيم الدراسة •
ويوجد بالمدرسة الآن مدرسون مجربون ،
وكثير من الات الموسيقية على اختلاف

انواعها من بينها ٢ بيانو كبير ، ١٠
بيانوهات صغيرة وأكورديونات وكنتان
وغيرها • ويرجع الفضل الكبير الى

النقود ، بطاقات الشرائك لحضور حفلات المسرح والحفلات الموسيقية . ولقد أقيم لهم في موسكو أول مسرح موسيقى للأطفال في العالم تقدم على خطبته أوبرات وباليهات فؤالة خصيصاً لهم . وتمسك أوبرا « الشقيقات » التي كتبها كابلانفسكي أحد أحسن العروض في برنامج هذا المسرح .

ويعتبر كابلانفسكي عن حق من المؤلفين الكلاسيكيين لموسيقى الأطفال والشباب السوفيتية المعاصرة . وهو يكتب لمستمعين والمؤدين الصغار أعمالاً للعزف والغناء

الموسيقى في عالم الروائع الذي يتمسح به على كل الحياة في كل مظهرها ويمضي بعيداً خارج حدود الفن . وهذا هو سبب سعيها إلى اجتذاب أكبر عدد ممكن من الأطفال لممارسة الموسيقى ، واقتراح هذا العدد الضخم من المدارس الموسيقية التابعة للدولة .

وتتزايد إمكانية معايشة الأطفال للموسيقى باستمرار في الاتحاد السوفيتي . فيجوز المدارس الموسيقية توجد حلقات واستديوهات في النوادي وقصور الطلائع . هذا ويمتج الأطفال مجاناً ، أو لقاء قدر زهيد من





يرى الاخلاقيات ويرى . العالم الروحي .
ويدون الفن لا يمكن تربية الانسان تربية
شاملة متطورة متوازنة » .

ويعتبر كاياليفسكي ترويج الفن الموسيقي
واجبه الاخلاقي ، وفي « امنيات الشباب
الموسيقية » التي تنظم بقاعة الامم بدار
التقنيات في موسكو يتحدث كاياليفسكي عن
الموسيقى الكلاسيكية والحديثة ، عن العصر
والاحداث التي ظهر وسطها هذا العمل او
غيره ، ويورد مقائق تجبر على ادراك

الموسيقى بشكل جديد وتجعلها اكثر قربا
وفهما من المستمع . ومن قبل كان الفنان
يجري لقاءات من هذا القبيل مع التلاميذ في
« اندية اصداق الفن » وفي مصياف
الطلائع في « ارتيك » و « ارنيوت » وفي
كثير من مدارس موسكو وغيرها من المدن .
وهكذا ، منذ الستينات واحاديث كاياليفسكي
عن الموسيقى تذايع بانتظام عبر الاذاعة
والتلفزيون .

وتستمع الى احاديث الفنان الان كسل
البلاد ، فقد انشئت جامعة موسيقية حقيقية
للاولين الناشئين .

واعمالا سيمفونية . وربما لم تكن حفلة
واحدة من حفلات مؤلفاته دون مشاركة
الاطفال سواء في شكل جوقة او احدى .
وفي حفلات مؤلفاته يكون هذا تقريبا هو
الشرط الثابت الذي يشترطه كاياليفسكي
قبل ذهابه الى هذه او تلك من مدن البلاد .
ولكن ماذا يحدث ان لم يكن بالمدينة مثل
هذه الجوقة ؟ ان ذلك يعني وجوب تكوين
مثل هذه الجوقة دون ابطاء . هذه هي
وجهة نظر الفنان .

لقد بدأ كاياليفسكي اول مؤلفاته
المخصصة للأطفال منذ اكثر من ٤٠ عاما .
وتصدر هذه المؤلفات الان في الاتحاد
السوفييتي والبلدان الاشتراكية ، وكذا في
الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا
والغربية واليابان وايطاليا وأستراليا .
وتدخل مقطوعات البيانو التي ألفها في
إبرامج كثير من المعاهد الموسيقية الاجنبية .

« لماذا اكتب كثيرا للأطفال ؟ لماذا اولي
تربيتهم الجمالية أهمية من الدرجة الاولى ؟
لانه لا شيء مثل الفن - والموسيقى بالذات -



الأطفال والمستقبل

المعلمين ، وليس مديري المدارس فحسب ،
حق اتخاذ قرار بالعقوبة المدنية .

وانجلترا هي البلد الوحيد في أوروبا الغربية التي يمتنع فيها الضرب أمراً مشروعاً تماماً . وفي الوقت الحاضر لا يحرم العقاب البدني في جميع مدارس إنجلترا وويلز . ولم يلغ إلا في المدارس الابتدائية في لندن فحسب . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد أعلنت الدكتورة برينجل ، مديرة المكتب الوطني للدفاع عن الأطفال قائلة : « ان الدرس الرئيسي الذي يعطيه العقاب البدني للأطفال يتلخص ، على ما يبدو ، في أنه يحق للكبير والاقوى ان يسبب الآلام جسدية لمن هو اضعف وأضعف » .

فبالها من المسألة ! ان انجلترا العجوز الطيبة تحافظ على تقاليدها يحرص .

وقد نقل العالم الجديد هذا التقليد الموروث عن القرون الوسطى فبناء وسبق فيه العالم القديم .

أعلنت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ عاماً دولياً للطفولة . فالأطفال هم مستقبل البشرية وأكبر ثروة لها . وجميع حكومات العالم مسئولة عن توفير ظروف طيبة لنشأة وتربية الطفل لتساهم بذلك في صنع مستقبل البشرية .

بيد ان الأطفال في كثير من بلدان العالم ما زالوا يتعرضون لظروف فيسر مواتية ولا تتفق مع المستوى الحضاري الذي بلغته البشرية . فلقد رفض مجلس العموم البريطاني ، على سبيل المثال اقتراحاً بالغاء العقاب البدني في المدارس بأغلبية كبيرة من الاصوات ١٨١ مقابل ١٢٠ . وتوجهت سوز وليامز وزيرة التربية في بريطانيا الى الاتحادات المعلمين والمنظمات المعنية لكي تبدي رأيها في العقاب البدني . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد وقف غالبيتهم للأسف الى جانب الغرب . حتى ان الرابطة الوطنية لمديري المدارس واتحاد المعلمين يريان أنه من الضروري منح جميع

الجنسية بعضهم مع بعض أو مع اناس
مالقين . ونتيجة لذلك ظهر سبيل جن
الافلام السينمائية والكتب ، تباع علنا في
محال الدعارة في جميع أرجاء العالم .
وكتبت مجلة « شيبجل » الألمانية الغربية
تقول :
٢٧

« يوجد في الولايات المتحدة حاليا
ما يقرب من مليون من المومسات الصغيرات .
وقد تضاعف عدد الاطفال في سن المدرسة
المصابين بامراض سرية ١٠ مرات خلال
الفترة ما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ »

فمن هم الذين ولقوا شعاعا « مجتمع
الاباحية » ؟ حاليا ما يجد تصار الدعارة
تتأخرهم في ذلك السيل المتدفق من المراهقين
المراهقين من بيوتهم (ويقارب عددهم في
الولايات المتحدة المليون في العام !) الذين
لا يجدون اية رعاية ، وهم مستعدون
للقوف امام عدسة التصوير لقضاء
دولارات ، او لقاء وجبة غذاء . ان المتأجرة
المقدرة بالاطفال تزدهر . وتشير بعض
الاحصاءات انها توفر لرجال الاعمال
الامريكيين دخلا يصل الى ٥٠٠ مليون دولار
في العام تقريبا . وتشير احصاءات اخرى
الى ان هذا الدخل يصل الى المليار .
والساد الاطفال عمل مربح للجنسية في
الولايات المتحدة ، اذ ان الاموال المستثمرة
تعود بفوائد لا يمكن تصورها . »

حقا ان الكتابة عن مأساة الاطفال اخر
صعب . غير اننا جميعا مسئولون عن
مضيقهم . وعلى كل من يشعر بالمسئولية
حيال مستقبل البشرية ولذات اكبادها ان
يرفع صوته دفاعا عن الاطفال ، دفاعا عن
الذين يفرقون ويفسدون ويعذبون ويضوون
فيما يسمى ببلدان « العالم الحر » .

ولدينا اساس للقول بان الضرب الذي
يتعرض له التلاميذ في الولايات المتحدة كبير
كثيرا مما هو في انجلترا . فالتلاميذ
في الولايات المتحدة يضربون لانفسه
الاسباب ، حتى بسبب الاخطاء في الكتابة .
وعينا يحتج الرأي العام المقدسي ، معلنا
ان الضرب لا يثير حقد التلميذ فعصب ، بل
ويغرس فيه القناعة بان القوة الجنسية هي
الفصل وسيلة لحل مشاكل الحياة . فهل
ثمة ما يدعو الى الدهشة بعد ذلك اذا ما
سادت النسوة العلاقات بين التلاميذ
انفسهم ، واذا ما كان الاقوياء يتكلمون
بالضبط ويهينونهم .

ان المدرسة ما هي الا امرأة صغيرة
يعكس فيها المجتمع بشكل عام ولمط حياته
على وجه الخصوص .

والكتابة حول قضية الفساد الصغار
صعبة ومحرجة في الوقت نفسه . بيد ان
السكوت عليها امر غير جائز . ولعل الفساد
الصغار هو اوسع مظاهر عدم الانسانية
والعداء للبشرية في العالم الراسمالي . وقد
كتبت مجلة « يانوراما » الايطالية تقول :
« لقد أصبحت الفتيات والمفتيان ، الذين
تتراوح اعمارهم بين العاشرة والرابعة عشرة
احتياطيا جديدا في الغرب لعالم البغاء
والدعارة . »

وكتبت مجلة « يونايك ستيتس نيوز آند
ورلد ريبورت » الامريكية تقول : « هناك
شهادات مقنعة على ان اكثر من ٣٠٠ ألف
طفل كانوا خلال مدة السنة والنصف الاخيرة
مادة « استعمار جنسي » . لقد انقطعت
للفساد صور داعرة ، وأرغموا على تمثيل
كل ما لا يخطر على بال من المشاهد

العالم الثالث ودور الاحتكاك متعددة الجنسية

الهند من ان خيرة نشاط الشركات متعددة
الجنسية في البلدان النامية تثير في النص
خواطر « اليمه » . ودعا الى الحذر في
التعامل المتبادل معها .

نيودلهي

في اوائل سبتمبر ١٩٧٧ حذر تشاند
شيكهار رئيس حزب جاناتا الحاكم في

الاقتصاد القومي يمكن أن يؤدي إلى نتائج متناقض تناقضا مباشرا مع النتائج المرجوة .

وفي الأعوام الأخيرة ، يزد نفوذ التكنولوجيا إلى مركز الصدارة في حل قضايا البلدان النامية . ويعتبر البعض هذا الأمر بمثابة العصا السحرية التي تتيح اجتياز قرن من التأخر والوقوف في الحال على طريق الإنتاج العمري . إلا أن الاحتكارات الأجنبية كثيرا ما تستخدم نقل التكنولوجيا وسيلة للتفغل في لمسروع الصناعة الوطنية للبلدان النامية ، بشروط مريحة بصورة خاصة . أما بيع براءات الاختراع وتقديم المساعدة التكنولوجية وغير ذلك من الخدمات فتصبح مجرد مصدر جديد للإرباح . وتقرب مدفوعات البلدان النامية سنويا نظير تكنولوجيا الغرب من حجم ما يصل إليها سنويا من رأس المال الأجنبي .

وإذا ما نظرنا إلى مجال التجارة الدولية ، لرأينا فيه كذلك سمعا يتسم بالانائية من جانب الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية التي الإبراء على حساب الشركاء في التجارة . فالتلاعب بالأسعار يتيح لهذه الشركات الحصول على الأموال من لا شيء تقريبا . فقد اكتشف منذ وقت قريب أن شركة « هوفمان لاروش » السويسرية للأدوية تباع أحد أدويتها بسعر يفوق سعره في سويسرا بمقدار ٦٠ مرة .

ومع ذلك ، فإن المزاج بين الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية وبين العالم الثالث ، لا يقتصر على مجال الاقتصاد وحده . وحسبنا أن نذكر أن أجسور مرتبة تشيوي أثناء التمرد الذي وقع في كاتانجا كانت تدفع من أموال شركة « يونيون مينير » الاحتكارية الدولية .

متعددة الجنسية . وكانت شركة أخرى هي شركة « آر » تتولى الإنفاق على الانفصاليين في بيارا وأعالهم . وفي شيلي قامت ثلاث من هذه الشركات هي « أيت » و « أنا كوند » و « كينيوت » العمسلاقة مؤيدة من قبل الهيئات الحكومية للدول الأجنبية بالإطاحة بحكومة اليسبدي الشرعية .

ويمكن للكثيرين في العالم الثالث مضطرة لتناذر شيكهار هذا الرأي . فالتعاون مع الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية يتحول في الممارسة العملية إلى عمليات من السلب والنهب والاستغلال ، كما كان الحال في الإزمة الاستعمارية السابقة ، رغم الخلاف في المظهر .

إن الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية تبدو لحدود للبلدان النامية . إن ما يزيد على ٢٠٠ من هذه الشركات من أصحاب المليات ، كما أن أحجام التعامل لكبير عثر منها تفوق الدخل القومي لحوالي ٩٠٪ من البلدان النامية كل على حدة . أنها تمسك في كثير من دول « العالم الثالث » بزمام الفروع الرئيسية في الاقتصاد ، كما أنها تشرط كذلك على شركات المواصلات والأمين وتجارة الجنسية والتخزين في تجارة هذه الدول الخارجية .

ونتيجة لذلك تحصل الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية من نشاطها في العالم الثالث على معدل من الربح يفوق ما تحصل عليه في بلدانها بمقدار مرة ونصف .

وعلى ما يبدو ، فإن الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية لا تزال لفظ في المرحلة الأولى من تفغلها في « العالم الثالث » . إذ تعين على دول « العالم الثالث » حتى الآن فقط دفع ما يقرب من ثلث المبالغ الكلية لاستثمارات الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية في الخارج . وليس من العسير تصور ما ينقلب إليه استثمار توسع هذه الشركات في الدول الفتية . ففي خلال عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ فحسب نقلت الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية من « العالم الثالث » ربحا صافيا مقداره ٢٣ مليار دولار .

وكما توضح الممارسة العملية ، فإن أعمال الدول النامية في التعجيل بطورها بمساعدة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية تتحول إلى قصور من الرمال . وذلك لأن تكتك هذه الشركات في استنزاف الإرباح يناقض كقاعدة - استراتيجيات التطور الاقتصادي « للعالم الثالث » ويزيد من تبعيته لأسواق الغرب ، ويعتبر آخر ، فإن اجتذاب الشركات الاحتكارية إلى ذلك

وخيبة الأمل • أن « المشاركة في التطوير »
تتقلب إلى مشاركة بين « الذئب والحمل » ،
وذلك حيث تلعب الشركات الاحتكارية
متعددة الجنسية دور الذئب الذي لا يوجد
في قلبه أي قدر من الشفقة •

وليس من المستغرب أن عمليات الشركات
الاحتكارية متعددة الجنسية في العالم
الخالق تثير على الرغم من احتياجه
الشديد إلى رأس المال والتكنولوجيا الحديثة



عام ٢٠٠٠ ومصير الجنس البشري

باريس

يعزو هذه المأساة التي يعانيها العالم
الثالث إلى « الانفجار السكاني » • غير أن
احتياطات الزراعة في العالم ضخمة للغاية
وتستطيع ملئها أن توفر الغذاء لعشرات
المليارات من الناس ، إذا ما قوفست
الاستثمارات المناسبة • ولكن من أين يمكن
الحصول على هذه الأموال ؟

إن سباق التسلح المتعاظم يقلل سنوياً
٣٥٠ مليار دولار ، في حين أن ١٢٥ مليون
دولار تكفي لتوفير الغذاء والخدمة الطبية
وغير ذلك من الأشياء اللازمة للبلدان
المختلفة لعشر سنوات •

والى جانب استثمار الأموال لا بد من
استثمار العمل المؤهل ، في الوقت الذي
يوجد في العالم ٨٠٠ مليون أجنبي • وهم
لا يصلحون بالمرّة لتقليد مثل هذا العمل •
أن عدد الأميين في بلدان أمريكا اللاتينية
يبلغ ٤٠ ٪ من السكان كما يبلغ في بلدان
آسيا باستثناء الاتحاد السوفيتي ٤٧ ٪
وفي أفريقيا ٧٤ ٪ • وتلك هي التركة التي
ورثتها تلك الشعوب عن عهود التخلف
والاستعمار •

ورثة مشكلة أخرى كذلك وهي أن على
المجتمع أن يوفر حتى نهاية القرن العشرين
عملاً لمليار شخص كحد أدنى لتأمين سكان
العالم من البطالة • وهذا ما يؤكد تقرير
أعده مكتب العمل الدولي ، والا فسنوف
يزداد عدد العاطلين ثلاثة أضعاف عام

« أنه لتحرك هام نحو الامام » هذا
ما صرح به في الكونغرس الأمريكي السناتور
أندرو كيندي عند تقديمه للمبادرة
السوفيتية الجديدة بخصوص ترع السلاح
التي تقيت استجابة طيبة لدى الحكومات
وأوساط الرأي العام في الولايات المتحدة
وإنجلترا وألمانيا الغربية وغيرها من
البلدان •

حقاً أن وقف سباق التسلح هو الخطر
والج مهمة • وهو ليس ضرورياً باعتباره
ضماناً للسلام الوطيد فحسب بل أن يساعد
على حل المشاكل الأخرى ذات الأهمية
الشاملة ومن بينها تزويد سكان العالم
الذي يتزايد عددهم باستمرار بالغذاء
والخدمات والطاقة وكذلك التغلب على
التخلف في العديد من بلدان آسيا وأفريقيا
 وأمريكا اللاتينية • وحماية الإنسان
والطبيعة من الأخطار التي ترتبط بالتقدم
التكني المتسارع من أي رقابة • وكل تلك
المشاكل سوف تتزايد حداثتها مع تقدم
السنين إذا لم يجد المجتمع حلاً عقلانياً
للك مشاكل عن طريق التعاون الدولي
المنظم •

ما لكاد تمر عطرخوان حتى يموت الانسان
من الجوع في مكان من العالم • والجوع
يؤدي سنوياً بملايين الأرواح وحلى بعشرات
الملايين في سنوات القحط • وهنالك من

٢٠٠٠ علما بأن عددهم يعامل الآن أكثر من ٣٠٠ مليون شخص .

وثمة شيء آخر . من الخطأ الاعتقاد بأن التوقف عن مواصلة سباق التسلح سيؤدي إلى زيادة تدهور مشكلة البطالة . وهكذا ففي أمريكا توفر استثمارات قيمتها مليار دولار عملا لـ ٣٥ ألف شخص في فروع الصناعة الحربية وما يقرب من ٨٠ ألف شخص في فروع الصناعة السلمية .

وقد كتبت مجلة « أمريكا » التي تصدر في الولايات المتحدة تقول ان فكرة اقرار السلام قد فقدت قيمتها بعد ان برهن البشر على قدرتهم على اثاره الكوارث العالمية « الأيكولوجية » دون شن الحروب .

ومهما كانت حماية البيئة الطبيعية هامة إلا أن صيانة السلام أهم منهسا بكثير . فمسألة الحروب تطرح على هذا الشكل « أما ان نضع حدا لوجود الحروب أو

نضع الحروب حدا لوجودنا نحن . فبعد كارثة نووية تؤدي إلى « انتحار كوكبنا » لن يبقى على الارض أحد ليهتم بالمشاكل الأيكولوجية ، أى لن يبقى أحد على الإطلاق .

لكن ألا تتفاقم تلك المشاكل الأيكولوجية ؟ ألا يهدد تلوث البيئة وجود الحياة في كوكبنا ؟ فالولايات المتحدة مثلا تشغل ٦ ٪ من اليابسة ولكنها تخرج ٤٠ ٪ من النفايات الصناعية التي تلوث كوكبنا . وهذا المؤشر هو رقم قياسى حتى الآن يبد أن الكثيرين يرون أنه سيمضي من حق البلدان الأخرى ومن بينها الدول النامية .

وليس هذا امرا حتميا . حيث ان تلويث البيئة يمثل هذه الدرجة الهائلة لا يولده

التصنيع في حد ذاته . لقد أكد وليام دوجلاس الأمريكي في كتابه « ٣٠٠ سنة من الحروب » بوميات الكارثة الأيكولوجية « ان المسئولية عن تلويث البيئة تقع على

رجال الاعمال ، على الجشع الذى يلزم الذين يجرون وراء أعلى درجة من الربح . ويستدرك العالم ضميرا الى أن المشاكل الأيكولوجية تحصل طابعا عاما وشاملا لأننا جميعا نعيش في عالم واحد . ويجب أن تحل جميع الدول هذه المشاكل عن طريق التعاون الإقليمي والعالمي . وتبلغ تكاليف منشآت تنظيف النفايات الصناعية على نطاق العالم مئات مليارات الدولارات . وينبغي التنازع هذه الاموال من ميزانيات الحرب .

هل تكفى الناس احتياطات الضامات والطاقة ؟ أن عدد سكان العالم يمتد بالفعل . لقد بلغ عددهم ٤ مليارات شخص وسيبلغ ٦ مليارات شخص بعد عشرين عاما ،

رغم أن هذا النمو لا يمكن ان يستمر الى الأبد . وسوف يستقر عدد سكان كوكبنا ، على الأرجح ، خلال القرن الحادى والعشرين في حدود ١٠ - ١٢ مليار شخص . ولكن لن يتوقف تقدم العلوم والتكنيك . ان تطبيق التكنولوجيا عديمة النفايات على نطاق واسع لن يمنع تلويث البيئة الطبيعية فحسب ولكنه سيحفظ المواد الثمينة التي تبتد الآن . وسيجد العلماء مصانع جديدة من الضامات والطاقة واذا شئت في الكرة الأرضية فسيخرج البشر للبحث عنها في الفضاء الكونى .

ان المستقبل لا يعد بظهور مشاكل جديدة فحسب ، بل ويحلل جديدة لتلك المشاكل ، حلول عقلانية وجماعية من خلال التعاون الدولي المنظم .



بناء حزب جماهيري

ان حزبنا قوة معترف بها وذات نفوذ في قبرص . وقد احتفل بعيدہ الخمسين عام ١٩٧٦ . وشهدت السنوات الماضية نموا مطردا في عضويته ونفوذه . وفي كل مرحلة من تاريخه ، خدم اكييل مصالح الشعب باخلاص ، باعتباره أرقى شكل للتظيم الطبقة العاملة والطلبة الحقيقية لكل الجماهير العاملة التي تكافح من اجل تحرير قبرص من التبعية والنفوذ الامبريالي ، ومن اجل تحريرها من أي شكل من أشكال الاستغلال والقهر السياسي والاجتماعي وهذا ما تقوله لائحة الحزب .

اننا نعتبر ان قوة ونفوذ حزبنا المتزاين هما نتيجة لاستراتيجية الماركسية اللينينية الصحيحة ، وللتضامن الشيوعيين الدولي ، وسياساتهم المربة في البلاد وجهودهم المتواصلة من اجل الوحدة .

لقد كرس اكييل على الدوام أكبر اهتمام للمسائل التنظيمية . وعزز الديمقراطية الداخلية في الحزب

طلبت مجلة قضايا السلم والاشتراكية من مندوبي عدد من الأحزاب الشيوعية الاجابة عن الاسئلة التالية :

١ - ما هي المهام التي يفرضها حزبكم اليوم من اجل بناء تنظيم جماهيري وزيادة عدد أعضائه ؟ وكيف

يتحرك لاتجاز هذه المهام ؟ ومن بين أية مجموعات من السكان يجند الحزب أعضائه ؟ وكيف ينظم تركيبه الطبقى ؟

٢ - ما هي في نظركم الخصائص التي يتميز بها حزب ماركسي لينيني ، والتي تؤهله لأن يسمى حزبا جماهيريا ؟

٣ - من هو الجدير بعضوية حزبكم وما هي اجراءات القبول ؟

٤ - ما مدى نفوذ حزبكم بين الجماهير ..

واجاب اجا ملون ستافرو ممثل الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص (اكييل) قائلا :

جيدا • وتدرس المجموعة الحزبية طلب عضويته في اجتماع عام ويقبل عضواً إذا ما حصل على الأغلبية البسيطة للأصوات • وتشكل فروع الحزب على اساس محل السكن أو العمل •

ويزعم بعض الناس الذين لا يتمتعون بنفوذ كبير بأن اكيل قد أصبح حزياً رسمياً ولم يعد في مستوى مهامه الثورية لأنه توصل الى تفاهن مع البرجوازية • يعلن أنه ان

البرجوازية ذات العقلة الوطنية تلعب دوراً مفيداً في حركتنا • وندنا على هذه الاتهامات الباطلة هو أن التكتيكات الثورية الحق لا تتدخل في الصراع الثوري الايجابي حول الكفاح من أجل الاشتراكية وانما يصحبها برنامج ملموس وجهود حقيقي من أجل تنفيذها • والقائد الثوريون انطرفون يتسامحون مع وقائع التاريخ والتقصيات الفصلية للفعال • والتصرف وفقاً لموصياتهم

يعني تقسيم صفوف الشعب وحرفه عن خط النضال الرئيسي من أجل مصالح هيرس الحقيقية وتهدف سياسة اكيل الى تجسيده مصالح الجماهير العاملة الاساسية والدائمة وتحقيقها ولذلك فقد كسبت للحزب تقديراً كبيراً بين الشعب أن الطبقة العاملة ، يتأسسها لخزبها على اساس مبادئ الاشتراكية العلمية ، قد ظهرت على المسرح السياسي كقوة سياسية مستقلة تكافح من أجل حقوق الجماهير العاملة ومن أجل التصور الاجتماعي والسياسي والقومي • ويرجع الفضل لأكيل لتطوير هذا النضال •

ان هيئة حزينا ونفوذها يتزايدان • انه يحظى بثقة العمال والجماهير العاملة الأخرى ، لأنه طليعة حقيفة في النضال من أجل تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بقرص ، ومن أجل حل مشكلة اللاجئين وعونتهم الى ديارهم ، واعاد ااضيهم اليهم • ومن أجل تسوية القضية القبرسية في إطار الأمم المتحدة وفقاً لقرارات الاتحاد السوفيتي •

وتشجع الانضباط الواعي ويطبق مبادئ القيادة الجماعية ، كما انه يرى في الوحدة أداة يعتد بها تساعد الحزب على الدفاع عن مصالح طبقته وردع هجمات اعدائه العديين ، وفي ظروفنا يستطيع الحزب ان يمارس نفوذاً سياسياً حقيقياً للطبقة العاملة وغيرها من القوى الوطنية حفظ عن طريق تمسكه بالركيزة الديمقراطية والاعتزاز بالمبادئ الماركسية اللينينية الاساسية •

لقد أدركنا ذلك في اواخر الخمسينات • وكان الحزب محظوظاً في ذلك الوقت ، ومئات من اعضائه في السجون أو معسكرات الاعتقال وقد بقيت كافة المؤسسات الديمقراطية • وسعت أجهزة القمع البريطانية والرجعية الداخلية الى القضاء على اكيل لكن الحزب صمد لأنه كان حسن الانضباط ووثيق الصلة بالجماهير •

واود ان يشير الى دور الديمقراطية الداخلية في الحزب في هذا الخصوص • وبيّن تجربتنا أن الديمقراطية الداخلية في الحزب تهرمن على جدواها كعامل في بناء وتدعيم الحزب خلال مجرى العمل اليومي المتميز • وهذا المبدأ لا يمكن تطبيقه بمعزل عن الحياة ، كما لا يمكن ان يحل محل مبدأ المركزية الديمقراطية •

ويعد اعلان جمهورية قبرص ، واصل حزينا تشكيل خطه في ارتباط جدليهمام الشعب الوطنية • لقد أصبح اكيل عاملاً هاماً للاستقرار السياسي أنه يتصرف وفقاً للمطالب الوطنية الجماهير ويؤيد نضال القوى التقدمية من أجل الاستقلال الوطني الكامل وسياسة عدم الانحياز •

ويوجد حزينا معظم اعضاءه من بين العمال ، الذين يشكلون اكثر من ٦٠٪ من مجموع اعضاءه • وتدرس حالة كل طالب للعضوية بشكل فردي وينبغي ان يحظى بخصوية عضوين يصرّفانه

دائرة المعارف

● إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية

في عام ١٩٥٢ ، زاد إجمالي الإنتاج في البلدان الرأسمالية المتطورة بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، على تسعة أضعاف المؤشر المائل في البلدان النامية . وفي عام ١٩٧٣ زاد على ١٦ ضعفا . ومنذ ذلك الوقت ، كنا نشاهد الثورة الرابعة المؤتمر التجارة والتنمية السابع للأمم المتحدة (ليرمين ١٩٧٦) التي تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان النامية بشكل لم يستيق له من قبل .

ونتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع التي تستوردها البلدان الرأسمالية وارتفاع أسعار السلع التي تصديرها انخفضت في عام ١٩٧٦ القدرة العالم الثالث الشرائية الفعلية بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ بمقدار ٢٠ مليار دولار وارتفع العجز في الميزان التجاري حتى ٤٥ مليار دولار والديون الخارجية حتى ١٧٠ مليارات .

وتلعب الشركات العالمية دورا هاما للغاية في نظام العلاقات بين الدول الرأسمالية المتطورة وبين البلدان النامية . فهي تشرف على خمس الإنتاج الصناعي ، وخمس الصادرات الصناعية ، وعلى الجزء الأكبر من كافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم الثالث . وتلقى البلدان النامية المسؤولية الأساسية عن الوضع القائم للامور على عاتق الشركات العالمية على وجه التحديد . فقد أدت سياساتها التي تتبعها على امتداد عشرات السنين البلدان النامية عرشا للتقديسات السوق الرأسمالية .

وتسيطر البلدان المنتجة للخصومات في العالم الثالث على بيع تلك الخصومات لمعجزها عن تصنيعها بشكل مستقل ، والانتشار حتى يوفر وضع أفضل في الأسواق . ويقتطع ذلك للاحتكارات فريصا إضافية لاستنزاف الأرباح على حساب تلك البلدان .

وتدبر الخصامات ثلاثة أرباح عائدات تصدير الدول المستقلة الغنية ، وتؤثر تقلبات الأسعار الحادة على المصالح الحيوية للبلدان النامية . هذا بالإضافة الى أن معظمها تعتمد صادراته على سلعة واحدة . فمثلا تحصل زامبيا على ٩٥٪ من عائدات التصدير من النحاس . وتسبب التقلبات الحادة للأسعار العالمية للنحاس انقطاع الهزات في اقتصاد البلاد . وقد تكبدت جمهورية سرى لانكا خسارة بلغت ٥٥ مليون جنيه استرليني بسبب هبوط أسعار الشاي الذي يحقق للبلاد خمسي عائدات التصدير .

ولنتأمل « المعونة » التي تقدمها البلدان الرأسمالية المتطورة للبلدان النامية . والحجم المطلق لهذه المعونة يبلغ مليارات الدولارات ولكن ذلك لا ينبغي أن يضلنا بآية حساب . فالاحتكارات باستثمارها لرؤوس أموالها في الخارج انما تساعد نفسها وليس الدول التي تحصل على المعونة . انما تبني ما تحتاج اليه ، وليس ما تحتاج اليه بلدان العالم الثالث لتحقيق استقلالها الاقتصادي . زد على ذلك أن من يقدمون المعونة لا يحصلون عن كل دولار من دولارات المعونة على دولار واحد فقط من الأرباح . وعلى سبيل المثال فقد استثمرت الاحتكارات الأمريكية خلال ثلاث سنوات في أمريكا اللاتينية أكثر من مليار دولار بقليل ولكنها حصلت من هناك على ١٣ مليار دولار على شكل أرباح . وبلغت ديون البلدان النامية أحجاما ضخمة : لليون البرازيل بلغت حوالي ٢٧ .

مليار دولار في بداية ١٩٧٧ والمكسيك ٢٥ مليار دولار والفلبين حوالي ١٢ مليار دولار . وهناك ما يزيد على ثلاثين دولة في وضع صعب للغاية منها باكستان وبنجلاديش وساحل العاج وغيرها .

وتتزايد بسرعة مدفوعات العالم الثالث كفوائد لهذه الديون . فقد زادت من ١١ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ١٧,٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ . وهذه المبالغ أكبر من كل المعونة التي قدمها الغرب خلال تلك السنوات .

ويمكن تلخيص المسفات الهامة للنظام الاقتصادي القائم بين البلدان الرأسمالية المتطورة وبين البلدان النامية على النحو التالي :

- استغلال وحشي لموارد العالم الثالث البشرية والطبيعية .
- تخفيض مصطنع لأسعار السلع التي تصدرها البلدان النامية ، ورفع أسعار السلع التي تستوردها .
- ربط اقتصاد البلدان النامية بالمدول الإمبريالية والسوق الرأسمالية .
- عرقلة تصدير بلدان المعسالم الثالث لسلعها الجاهزة .
- عرقلة التقدم التكنولوجي للبلدان النامية والحفاظ على تبعيتها التكنيكية للغرب .
- وبما أن النظام القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية قد أثبت عجزه ، فقد بدت ضرورة إعادة النظر فيه بشكل جذري . وخلال السنوات الأخيرة انتقلت

والحد من تهيب العقول .

- توسيع المشاركة في اصلاح نظمنا
النقد الاجنبي العالى ، وفي توسيع مجال
اتخاذ القرارات المنظمة للعلاقات الاقتصادية

الدولية .

- منح امتيازات خاصة للبلدان الاقل
تطوراً التي لا تطل على البحار .

- توسيع التعاون الشامل بين البلدان
القائمة كوسيلة لدعم استقلالها الاقتصادى .

ولست بنود هذا البرنامج مجرد مطالبية
بامتيازات وفوائد حالياً في بعض مجالات
العلاقات الاقتصادية ، ولكنها تطرح كذلك
المسألة الخاصة بإجراء تغييرات جذرية في
النظام الرأسمالى العالى بشكل عام . انها

ترمى الى انشاء ميكانيزم جديد لإعادة
توزيع الانتاج الاجتناعى العالى لصالح
البلدان المستقلة الفتية عن طريق دفع
تعويضات لها عن خسائرها التي تكبدتها
بسبب تقلب أسعار الخامات ، والتنظيم
الذي أصاب العالم الرأسمالى ؛ وكذلك عن
طريق توسيع المعونة الاقتصادية والإجراءات
الأخرى .

ان إعادة بناء العلاقات الاقتصادية
يشكل جذرى أمر تتطلبه مصالح تطویر
القوى المنتجة في العالم ، وتتوقف سرعة
انجاز تلك المهمة على وحدة الجهد بين
البلدان النامية نفسها ، في المحل الاول ،
في النضال من أجل تحقيق تلك الاهداف .

البلدان النامية من النضال من أجل تلتازلات
جزائية الى التحرك المشترك والمطالبة بإعادة
بناء نظام العلاقات الاقتصادية الدولية
بكامله .

وعقدت في عام ١٩٧٤ بمبادرة بلدان
العالم الثالث دورة خاصة للجمعية العامة
للأمم المتحدة لدراسة قضايا الخصاصات
والتنمية . وتم خلال تلك الدورة الاتفاق
على برنامج واسع لإعادة بناء العلاقات
الاقتصادية الدولية استكمل فيما بعد
بوثائق أخرى ، ويمكن تلخيص النقاط
الاساسية لهذا البرنامج في :

- تأكيد السيادة الوطنية الكاملة على
الموارد الطبيعية بما في ذلك الحق المطلق
في التأميم .

- تحسين الجذرى لظروف التجارة
الدولية وبخاصة عن طريق وضع أسعار
مفعولة للمواد الخام ، والعمل على استقرار
هذه الاسعار ، ومراعاة التناسب بينها وبين
اسعار السلع التي تستوردها ، وكذلك
تسهيل دخول سلع البلدان النامية الصناعية
الى اسواق الدول الرأسمالية .

- مضاعفة المعونات المالية وتاجيل
المدفوعات وتسهيل شروط القروض السابقة ،
والانتهاء الكامل لديون البلدان الاقل تطوراً ؛
- فرض الاشراف على نشاط الشركات
متعددة الجنسية .

- المعونة في التصنيع وتحسين شروط
تقديم التكنولوجيا الحديثة ،





اشترك في هذا العدد :

SOCIALIST STUDIES

January 1978

Main Subjects

- Our tasks in the context of the new situation in India.
- Man in the media world
- What the arms race costs mankind
- Towards socialist national unity
- Paths of Struggle for a new democracy
- The new in the Philippines orientation.
- Special part on :
The role of the public sector in developing countries.

● التربية الموسيقية للأطفال :

● نارايانا كريشنان :

عضو سكرتارية المجلس الوطني للحزب الشيوعي الهندي

● ميشيل ميسنورزي :

معلمي وناقد بولندي

● هنريك غاس :

عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي المجري

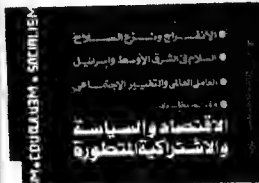
● ألوس فالغا :

عضو سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرجنتيني

● جوزي لافا :

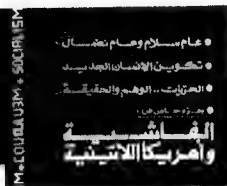
عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الغنابيني

دراسات اشتراكية



مارس ١٩٧٧

دراسات اشتراكية



مايو ١٩٧٧

فهرس عام ١٩٧٧

دراسات اشتراكية



ديسمبر ١٩٧٧

دراسات اشتراكية



أغسطس ١٩٧٧

الموضوع	العدد	الصفحة	الموضوع	العدد	الصفحة
الديمقراطية الاشتراكية في كوبا : بلاسي روكا	٤٢	٣	● احاديث صحفية :	١٢٠	١
الضوء والظل في جنوبى الاطلنطي	٨٧	١	الاممية تقف الى جانبنا : كارلوس روكا	١٢١	١١
العوامل القومية والاممية في نضالنا:كارلوس ابريم اجليس	٢٤	٣	● اسئلة القراء :		
الفاشية وأمريكا اللاتينية هل توجد الفاشية في أمريكا اللاتينية ؟ : جوزى سواريز	٧٩	١	المافيا ٠٠ في خدمة الرجعية	١٢٠	١
المسألة هناك ٠٠ وجوانيبها الدولية : سيرجيوسيرا	١٠٠	١	هل مازالت هناك مستعمرات ؟	١٢١	١١
الانفراج ونزع السلاح	٢٤	٥	● اقتصاد :		
الانقلاب المضاد والعوامل الخارجية : مانويل كانتيري	٣٠	٩	الاساليب الخفية المتعددة القومية : اريكو باستورينو	٢٨	١
تدهور الأوضاع ٠٠ تصوره أسرع	١٠٨	١	السياسة الزراعية للمعوق المشترك : ايمانويل ماكالوز	٥٨	٤
تغييرات هامة في نظام القيمان الاجتماعي :			النظام الاقتصادي السدوي الجديد : بورييس رانشاكوف	٥٢	٩
باروسلاف هافيلكا	٥٠	٢	تصوير رأس المال : جون بيرفن	٥١	٦
جبهة جديدة للنضال ضد الامبريالية	٢٢	٧	من أجل نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد : جوردج راندولسكي	٦٨	٥
حرية الاختيار واختيار الحرية : جيمي الديرديج	٨٦	٣	● تحليلات سياسية :		
درس الانقلاب ومهام الدفاع عن سلطة الشعب : بدرو رونيچيز	١١	٧	أزمة المخاضات المركزية : فلادين كاتشانوف	١٦	٤
ماذا عن حقوق الانسان ؟	٤٩	٨	البرنامج التقديسي لحزب المؤتمر - نشاط الجماهير الشعبية : اشوشا مانوف	٤٢	٧
الشمعية : فولوديا تيليريم	٥٩	٢	الدور السياسي للطبقة العاملة	٣٦	٨
مرآجل النضال في شيلي :	٣٠	٣	جلاديس مارييس	١٤	٣
ارولاندو ميلاس			الدفاع عن السلام - قضية مشتركة		
أزمة المصرية في جنوب إفريقيا (١) : يوسف دادو	١٢	٥			
الحدث الحاسم الذي غيّر مجرى التاريخ : رشاد نوپوليك	٢	٧			

الموضوع	العدد الصفحة	الموضوع	العدد الصفحة
شيلي ٠٠ التطور السلمي للتورة : جورج انزونزا	١٧ ٦	الانتقال الى الاشتراكية : فرانسيس كوهيني	١١ ٥٤
« صقون » الولايات المتحدة يصعدون نشاطهم : وليام جاكسون	٢١ ٤	الاممية وحركة التحرير الوطني : موريس راكورتوي	١٠ ٥١
عام سلام وعام تضال : لودورو جيفكوف	١٥ ١	تجربة ثورة أكتوبر وتأثيرها ك : زارونوف	١٢ ٤٩ (م)
محاولات جديدة لدعاة الحرب البيارة : استيفان دكتشيني	٢ ١٠٥	ثورة أكتوبر والعملية الثورية في آسيا وأفريقيا : أليانوفسكي	١٠ ٩١
● ثورة أكتوبر ١٩١٧ - ١٩٧٧ :			
أكتوبر والثورة البرتغالية : ماريا وامبيداد	١١ ٤٦	ثورة أكتوبر وإيرلندا : ميخائيل أوريوريان	١١ ٧١
أكتوبر والعلاقات الدولية الناصرة : إميل ماركوف	١١ ٨٤	ثورة أكتوبر وتقدم البشرية : ليونيد بريجنيف	١٢ ٣ (م)
أكتوبر وانتصار المبادئ : الكسندر ليلوق	١١ ٨٠	ثورة أكتوبر وحركة التحرير الفلسطينية : عاطف أبو بكر	١٠ ٤٠
الثورة التي غيرت وجه العالم : راتيسارد فريليك	١١ ٧٦	حدث عظيم : بيرت راميلسون	١١ ٥٩
السياسة الوحيدة الجيدة المضى : يعقوب جازن	١٠ ٤٥	حركة عدم الانحياز والانضال ضد الامبريالية : ميريديا جاج	١٠ ٨٩
الخريطة السياسية للعالم : س : داتليف	١١ ٨٧	وريجسيري خبرة العمل الثوري : فوسهزوي	١٠ ٧٧
الطريق الشاق الى الثورة الوطنية : سيمون ليفي	١٠ ٥٤	خسوف ثورة أكتوبر الذي لا يخبو : تيودور جيفكوف	١٢ ٢٢ (م)
المجتمع الاشتراكي الانساني : اندرياس فانتي	١١ ٢٩	طريق التطور واسلوب حمل التناقضات : أمات دانسوكي	١٠ ٨
القوانين العامة للثورة الاشتراكية : رافيك	١٢ ٦٢	ظروف موالية لبناء الاشتراكية جون بيتشان	١١ ٧٤
المناضل الثوري : آميتوني فاسالو	١١ ٤٤	عهد جديد في تاريخ العالم : ميخائيل سوسلوف	١٢ ٢٤ (م)
المواجهة الدولية بين العمل ورأس المال : لودفيج مولد	١١ ٦٥	فشل سياسة معاداة الشيوعية : ميلكس ديكسون	١١ ٥٢
الاتحاد السوفييتي وحركة التحرير الوطني : بتروس روسوس	١١ ٤٢	فلسفة التفاضل التفاضلي : علي مالكي	١٠ ٤٨
الاغلاص لثورة أكتوبر : هونج شونج	١٠ ٨٦	قوة معادية للامبريالية : مانويل ميتينديز	١١ ٤٩
الاغلاص للاممية : اورلاندو ميلاس	١١ ٦٧	من أجل إثراء التجربة الثورية : صالح حسن محمد	١٠ ٥١
الاشتراكية الحقيقية - والاشتراكية الزائفة : سيكوكاب	١٠ ٦٨	من أجل المساواة القومية : جيريميا موسوكر	١٠ ٧٤
الاشتراكية وحركة التحرير الوطني : سارادا منيرا	١٠ ٨٣	من أجل تحالف أقوى مع النظام الاشتراكي : عبد الرزاق صافي	١٠ ٤٣
		من أجل تسوية معادلة في الشرق الاوسط : زاهي كركس	١٠ ٥٩

الموضوع	العدد الصفحة	الموضوع	العدد الصفحة
التعايش السلمي والعلاقات الاقتصادية السوفيتية الأمريكية	٨٣ ٧	تطور الطبقة العاملة السورية: يعقوب جارد	١٢ ٢
العلاقات السوفيتية الأمريكية الانجازات والمصاعب: جورجى أريافوف	٩١ ٩	قنبلة النيتروترن : مارثا يوشمان	١٦ ١١
العلاقة بين النظرية والتطبيق : بيوتر فيدروسيتش	١٠٢ ٤	كارتر والشهور الاولى لحكمه موس هال	٢ ١٠
الاقتصاد السوفيتية الأمريكية	٨٧ ٧	ماذا بعد وصول اليمين المتطرف للسلطة ؟ : اميل توما	١١ ٩
الأممية الجديدة : الطونيو روبي	٨٦ ٤	مستقبل الحركة العمالية في بريطانيا : ديف بريسكوف	١٩ ٩
وقت الفراغ وكيف يمكن الاستفادة منه : ريميل ميرل	٩٢ ٢	من أجل السلام وسعادة البشرية : بوريس بوناماريوف	٢٢ ٨
● دراسات نظرية :		● رسائل من عواصم العالم :	
أزمة الطاقة : فيكتور بيلو	١١ ١٢	رسالة أمريكا اللاتينية - المهام الحالية للنضال ضد الامبريالية	٤٠ ١٢
التحالفات السياسية في النضال ضد الامبريالية : دون ديما لاسيري سوباسينج	٢ ٨	رسالة اسبانيا : الانتخابات الاخيرة انتصار للديمقراطية : جوزيه جارسيا سيسويو	٢٦ ١٢
التضامن هو ضمان الانتصار في معارك السلام والاشراكية اريك هوليكز	١٢ ٨	رسالة خاصة من نيويورك : مرحلة نضال جديدة في افريقيا الجنوبية	٣٧ ٢
الحريات الوهم والحقيقة : ٩ - الكسندروف	٥٠ ١	● سياسة خارجية :	
الحزب والموقف الطبقي من الانتهازية : هاس هال	٧٠ ٩	التغييرات المتتصلة في بريطانيا : ديف كوك	٤٦ ٧
الديمقراطية السياسية والدكتاتورية الطبقية : فرانس موري	٤١ ٦	الانتصار الجديد لشعب لاروس كايسون لومفهان	٤٣ ٥
السياسات الدولية والمعايير الدولية : ريفيه أوبان	٨٦ ٨	الحرب النفسية سلاح سياسي: رود ريجو روجابيل	٢٦ ٤
الصراع الايديولوجي في أمريكا اللاتينية	٧٢ ١٠	حلف الاطلنطي يعارض الانفراج	٣١ ٦
المضمون الاجتماعي والسياسي للتناميم في الدول حديثة الاستقلال : لوبين جورجيف	٢ ٩	● شخصيات :	
العامل العالمي والتغيير الاجتماعي : آدم ويرث	٣٢ ٥	كمال جيلاط	١١٣ ٦
العمل الخطري للحزب الشيوعي السوفيتي : بوناماريوف	٢١ ١١	ليونيد بريجنيف في عيد ميلاده السبعين	١١٢ ١
المشكلة الاقتصادية في البرتغال : كارلوس كوستا	٨ ١١	مارين نجوابي	١١٩ ٦
الاتجاه العلمي نحو الاشتراكية عبد الفتاح اسماعيل	٢ ١١	مواقف مبكرة للمناضلين التقدمي الفقيه عبدالله باذيب على صالح عياد	٤ ١

الموضوع	العدد الصفحة	الموضوع	العدد الصفحة
نجم جديدة تضيء سماء عدن:	١	قيادة الوريكسترا	١١
ابراهيم عبد الحليم	٢	مائة عام على باليه	١١٤
هنري ونستون رئيس الحزب		تشايفسكي : بحيرة البجع	٦
جاس هال السكرتير العام		مسرح العرائس في بولندا	١٠
للحزب	١	هنا القاهرة ٠٠٠ فيلم تسجيلي:	١١٤
وداعاً • هايمان لومر		كمال رمزي	٢
الحزب الشيوعي الامريكي يؤبن		وصية رجل حكيم في شئون	
فقيدته العظيم هايمان لومر	١	القرية والتعليم ٠٠٠	
● صفحات في كتاب الشجاعة :		كمال رمزي	١
البطولة المتواضعة للرجل		يفجيني ايفوتشسكي	٧
الشورى : ويكاردو ساكسلوند	٣	● قضايا ايدولوجية :	
● عالم الغد :		اتجاه الاممية الجديد :	
اتفاقية هلنسكي وفاق المستقبل		آب ثورلوند	٥
روميلى شاندرأ	٧	التعدد في الايديولوجية	٥٨
رسائل الاعلام البرجوازية		والسياسة : ر • اسين كوجاروف	٤
وتدريج الكاذيب : جيمي		الواقع الاجتماعي والثل	٤٧
بيترسوف	٦	العليا : رادوفان ديفينا	٤
● فن وثقافة :		تكوين الانسان الجديد :	
الثقافة والصراع الطبقي		بيوتر ماشيروف	١
الغيرا هوجمان	٨	حزب الطبقة حزب الشعب :	
الرقص الشعبي	١٢	نيقولاي بيتروفيشيف	٣
السينما ومشاكل المراهقين	٥	● مكتبة دراسات اشتراكية :	
العدل الاجتماعي عند عمر		الراسمالية المعاصرة والطبقات	٦
ابن الخطاب : د • محمد		الشبح المشنوم للمغابرات	١٢٤
عمارة	٩	المركزية	٨
الفكر الاجتماعي لقاسم امين :		الصقور يكشفون عن انفسهم	٤
د • محمد عمارة	٦	انصاف الحقائق عن	
الاهداف الاجتماعية للابداع		الاحتكارات : ريتشاردج	
الفني : ريسبول حمزاتوف	٢	پارنت	
تجارب جديدة لمسرح الاطفال	٩	ورونالد • مولر	٣
● تابع فن وثقافة :		الامبريالية والثقافة	٥
رؤية لمسرح المستقبل :		من طرق الشركات متعددة	
يوري زافادسكي	٤	الجنسية	٦
فن الباليه		● من عواصم العالم :	
١ • أنتونوف	٢	اجتماعات لندن وثقافات	
فن الاقناع	٨	الراسمالية (لندن)	٦
قاسم امين وتحرير المرأة :		للتوسع الاستعماري في ثوب	
د • محمد عمارة	٨	جديد (واشنطن)	١٢
		الحكومة الامريكية الجديدة	
		وغريبن اوريا (واشنطن)	٣

الموضوع	العدد الصفحة	الموضوع	العدد الصفحة
الدولار وأزمته الجديدة (واشنطن)	١٢١ ٩	الاطلنطى (باريس)	١١٩ ٩
السياسة العمالية والامن الاوربي (باريس)	١١٩ ١٠	لوكهيد ليست سوى مثال (واشنطن)	١٢١ ٢
الشعب يواصل الكفاح ضد الفاشية (اورجواي)	١٢٠ ٦	لماذا رفضت موسكو مقترحات فانس (برلين)	١١٧ ٥
المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي الفيتنامي (هانوى)	١١٦ ٢	محاولات جديدة لاشاعة عدم الاستقرار فى الهند (دلهي)	١١٧ ٢
المفاوضات الاميرالية فى جنوب افريقيا (لوساكا)	١١٧ ٤	محاوله جديدة لتهديد البترول (باريس)	١١٨ ١٢
الولايات المتحدة تعرض غربي اوربا ضد دول الاويك	١١٨ ١	منظمة العمل الدولية وروح العصر (جنيف)	١١٧ ٨
أوقفوا الارهاب والقمع (جنوب افريقيا)	١١٩ ٨	موقفان على الانفراج (بلغراد)	١١٧ ٩
الاحتكاكات متعددة الجنسية والسيادة القومية (باريس)	١٢٠ ٤	نزع السلاح والعالم الثالث (باريس)	١١٩ ٥
الاقتصاد الرأسمالى عام ١٩٧٧ (باريس)	١١٧ ١١		
تغييرات هامة فى الدستور السوفييتى الجديد (موسكو)	١١٨ ٧	● نوات : العنصرية طبيعتها وجذورها التطبيقية	٨٣ ١٢
تفاقم المشاكل الاقتصادية فى العالم الرأسمالى (باريس)	١١٩ ٢	الاقتصاد والسياسة فى ظل الاشتراكية المتطورة (مؤتمر نظرى)	٨١ ٥
جائزة مجلس السلام العالمى لمجلة قضايا السلم والاشتراكية (براغ)	١٢٢ ٧	حماية الموارد الطبيعية والنضال من اجل الاستقلال الوطنى (ندوة عالمية)	٩١ ٦
جنوب افريقيا وانتهاك حقوق الانسان (لوساكا)	١٢٠ ١٢	مشاكل المدن (ندوة عالمية)	٩٣ ٨
حلف الاطلنطى والطريق الى بلجراد (بروكسل)	١١٩ ٤	معركة نزع السلاح .. العمل المشترك	٦٥ ١٢
حول نتائج الانتخابات اليابانية (طوكيو)	١٢٠ ٩	نداء فى الندوة العالمية لغوى السلام	٢ ٢
دستور الاشتراكية المتطورة (موسكو)	١١٩ ١١		
روديسيا .. ما الذى يعترض طريق الحل ؟ (لوساكا)	١١٨ ٣	● وجهة نظر : لا عودة .. لسياسة الحرب الباردة : بوهوسلاف شنوبك مشكلات البيئة المفهوم الرأسمالى والمجهزوم الاشتراكى	٦٥ ٧ ٦٣ ٦
عقبات فى طريق مؤتمر (بلغراد)	١١٨ ١٠		
قنبلة النيسوترون وحلف			

دارالاسلام للبريد العربي

وتحت إشراف وزارة
تصدير حرم دارالاسلام
بالتعاون مع مجلة
الاسلام والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة
أمينة السعيد

رئيس مجلس التحرير :
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ ملزم - عن الكمبيسات المرسلة
بالطائرة في سوريا وليزان ١٢٥ قرشا .
في الأردن والعراق ١٣٠ فلسا .
قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٥ عددا ،
في جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد
البريد العربي الافريقي ١٠٠ قرشا ، اذ
في سائر أنحاء العالم ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج ك والقيمة تُسدد مقدما لتقسم
الاشتراكات بدار الهلال . في جمهورية
مصر العربية والسودان بحواله بريديّة .
في الخارج يتحوّل أو شيك مصرفي
قابل للمصرف في جمهورية مصر العربية
والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد
العادي - وتضاف رسوم البريد الجوي
والسجل على الأسعار المحددة عند
الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد
عن العرب : القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



الفنان: هبة عنایت

«عروس القرية»